



دولة ليبيا

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد الزاوية- قسم المحاسبة



دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة

الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية

(دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وعينة من أعضاء

هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية (الماجستير) في المحاسبة

إعداد الطالبة:

رولا عبدالرزاق علي الرجيب

إشراف الدكتورة:

أ. د جميلة سعيد قمبر

العام الدراسي - 2023/2022

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ  
مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ ﴾

بِسْمِ اللّٰهِ  
الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

سورة الانبياء: الآية 47

## إهداء

إلى قدوتي ومعلمي الأولين في هذه الحياة، ومنهلي المتعاضم  
بالحنان، والدي ووالدي الكريمين الفاضلين، حفظهما الله وبارك فيهما  
وأطال عمرهما....

إلى أخواتي رسمية ورهام ورؤى....

إلى روح من أعانني وساعدني في إدراج وجمع بيانات الاستبانة فقيد  
أسرتي المهندس محمد علي بن كورة زوج أختي، جزاه الله عني أجراً وثواباً  
ومغفرة واسكنه فسيح جناته....

بكل الحب والامتنان إليكم أهدي جُهدي المتواضع...

## شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

### بسم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة الدكتورة جميلة سعيد قمبر التي تشرفت بقبولها للإشراف على هذه الرسالة متحملة معي بكل رحابة صدر، الظروف التي واجهتني طيلة فترة كتابة هذا العمل، وإلى الأساتذة الأفاضل بكليات الاقتصاد بجامعة الزاوية، وصبراتة، وطرابلس، وكذلك السادة المحترمين بإدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، تحية شكر وتقدير خاصة للدكتور مختار كريمة على مساندته لإنجاز هذا العمل، والدكتور طارق مامي، والدكتور عبدالحليم الصويعي الذي تولى القيام بالتحليل الاحصائي، والدكتور حسين النعاس الذي تفضل بمراجعة الرسالة لغوياً.

ولا يفوتني إلا أن أشكر وأحيي من ربياني صغيراً والداي، اللذين لهما الفضل بعد الله لما وصلت إليه الآن، وشقيقاتي العزيزات وما قدموه لي من عون ومساندة، وكذلك إلى ذكرى المهندس محمد علي بن كورة لما قدمه من عون في إعداد الاستبانة وشاركني رحلة هذه الرسالة، وأشكر عمي العزيز الدكتور عبدالحكيم علي الرجبي على دعمه وتشجيعه.

وأخيراً الشكر والتقدير للسادة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور مصطفى ساسي افتوحه والدكتور المختار امحمد كريمة.

الباحثة

## قائمة محتويات الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
أ	- الآية
ب	- إهداء
ج	- شكر وتقدير
د	- قائمة لمحتويات الدراسة
ح	- قائمة للجداول
ي	- ملخص الدراسة
ك	- ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
<b>الفصل الأول</b> <b>الإطار العام للدراسة</b>	
2	أولاً: مقدمة
4	ثانياً: الدراسات السابقة
10	ثالثاً: مشكلة الدراسة
13	رابعاً: أهداف الدراسة
13	خامساً: دوافع (مبررات) اختيار الموضوع
13	سادساً: أهمية الدراسة
14	سابعاً: متغيرات الدراسة
14	ثامناً: فرضيات الدراسة
15	تاسعاً: منهجية الدراسة
15	عاشراً: مجتمع الدراسة وعينتها
16	حادي عشر: حدود الدراسة
16	ثاني عشر: محددات الدراسة
16	ثالث عشر: تقسيمات الدراسة
<b>الفصل الثاني: المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية</b>	
18	مقدمة
<b>المبحث الأول: المراجعة الداخلية</b>	

رقم الصفحة	الموضوع
20	تمهيد
20	أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية
20	ثانياً: تطور المراجعة الداخلية
22	ثالثاً: أهداف المراجعة الداخلية
22	رابعاً: أهمية المراجعة الداخلية
23	خامساً: وظائف المراجعة الداخلية
23	سادساً: أنواع المراجعة الداخلية
24	سابعاً: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية
26	ثامناً: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية
27	تاسعاً: مسؤوليات المراجعة الداخلية
28	عاشراً: تقنيات المراجعة الداخلية
29	حادي عشر: دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية
المبحث الثاني: المحاسبة الجنائية	
33	تمهيد
33	أولاً: مفهوم المحاسبة الجنائية
34	ثانياً: مراحل نشأة المحاسبة الجنائية
36	ثالثاً: أهداف المحاسبة الجنائية
36	رابعاً: أهمية المحاسبة الجنائية
37	خامساً: مميزات المحاسبة الجنائية
38	سادساً: خدمات المحاسبة الجنائية
39	سابعاً: أساليب المحاسبة الجنائية
39	ثامناً: إجراءات المحاسبة الجنائية
40	تاسعاً: تقنيات المحاسبة الجنائية
42	عاشراً: مؤهلات المحاسب الجنائي ومهاراته
43	حادي عشر: دور المحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية
46	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثالث: التقارير المالية والعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية	

رقم الصفحة	الموضوع
49	مقدمة
المبحث الأول: التقارير المالية	
51	تمهيد
51	أولاً: مفهوم التقارير المالية
51	ثانياً: أهداف التقارير المالية
52	ثالثاً: أهمية التقارير المالية
52	رابعاً: مفهوم جودة التقارير المالية
53	خامساً: خصائص جودة التقارير المالية
56	سادساً: أهمية جودة التقارير المالية
56	سابعاً: أنواع جودة التقارير المالية
57	ثامناً: العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية
58	تاسعاً: معايير جودة التقارير المالية
58	عاشراً: محددات جودة التقارير المالية
60	حادي عشر: أهم المقاييس المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية
المبحث الثاني: العلاقة التكاملية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية	
64	تمهيد
64	أولاً: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية
65	ثانياً: أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية
66	ثالثاً: أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية
67	رابعاً: تأثير المحاسبة الجنائية في تحسين كفاءة عمل المراجع الداخلي
88	خامساً: دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في عمل المراجعة الداخلية
72	سادساً: الصعوبات التي تواجه دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية
73	سابعاً: دور المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية
77	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
97	المبحث الأول: الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

رقم الصفحة	الموضوع
81	تمهيد
81	أولاً: بيئة الدراسة
81	ثانياً: مجتمع الدراسة
82	ثالثاً: عينة الدراسة
83	رابعاً: أدوات جمع البيانات
84	خامساً: أساليب تحليل البيانات
المبحث الثاني: وصف البيانات واختبار فرضيات الدراسة	
87	تمهيد
88	أولاً: وصف خصائص العينة
90	ثانياً: عرض نتائج اتفاق عينة الدراسة
96	ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات
97	رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات	
108	أولاً: النتائج
110	ثانياً: التوصيات
111	ثالثاً: دراسات مستقبلية مقترحة
112	المراجع
126	الملاحق
128	قائمة الاستبانة
134	قائمة محكمي الاستبانة
136	قوائم التحليل الإحصائي



## قائمة للجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	تطور المراجعة الداخلية	1
26	المعايير الدولية للمراجعة الداخلية	2
75	عناصر مكافحة الغش	3
81	توزيع مفردات مجتمع الدراسة	4
83	عدد وحجم العينة محل الدراسة	5
84	عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل	6
85	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)	7
88	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	8
88	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	9
88	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	10
89	توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي	11
89	توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل	12
90	قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة	13
90	مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	14
90	نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين ملائمة التقارير المالية	15
91	نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين موثوقية التقارير المالية	16
92	نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة	17
93	نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين الثبات في التقارير المالية	18
93	نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية	19
94	نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية	20
95	نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات الصعوبات التي تواجهه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية	21

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
97	نتائج اختبار Kolmogorov- Smirnov	22
98	نتائج اختبار دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية	23
98	نتائج اختبار دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية	24
99	نتائج اختبار دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية	25
99	نتائج اختبار دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية	26
100	نتائج اختبار دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	27
101	نتائج اختبار دور وجود أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	28
101	نتائج اختبار دور وجود أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	29
102	نتائج اختبار وجود أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	30
103	نتائج اختبار وجود صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	31
104	نتائج اختبار الفروق في آراء عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	32

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، والتعرف على أوجه التكامل في ذلك، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي قد تواجه هذا التكامل، وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهدافها تم إجراء دراسة ميدانية بإدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، وذلك لاستطلاع آراء الفئة المستهدفة من الدراسة، حيث تم توزيع استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة عن دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، وخضعت الاستبانة المستردة لمجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1- وجود دور مهم للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.
- 2- وجود أوجه للتكامل الدوري والمستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.
- 3- تواجد عدد من الصعوبات التي تواجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير من وجهة نظر موظفي المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.  
بناءً على نتائج الدراسة وتحقيقاً لأهدافها؛ قدمت الباحثة عدداً من التوصيات أهمها:
- 1- تشجيع الشركات على الالتزام بالعمل وفقاً للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية لتحسين جودة التقارير المالية، وحثها على الاستعانة بخدمات المحاسبة الجنائية وتقنياتها.
- 2- تدريب المراجعين الداخليين في دورات متخصصة في مجال المحاسبة الجنائية؛ لتمكينهم من إجراء التحقيقات التي توضح أسباب عدم جودة التقارير المالية أو انخفاضها.
- 3- نشر الوعي بأهمية المحاسبة الجنائية وتقنياتها بين أوساط المهنيين والأكاديميين.
- 4- إدراج المحاسبة الجنائية ضمن المقررات المحاسبية بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية لزيادة إلمام الطالب بالمستحدثات في مجال المحاسبة.

## **study summary**

the study aimed to identify the role of the complementary relationship between internal audit and criminal accounting in improving the quality of financial reports, and identify the complementarities in this, in addition to identifying the difficulties that may face aspects of this in tegration, the researcher in this study relied on the descriptive analytical method, and to achieve her goals, a field study was conducted by the internal audit department at the libyan external bank, and the accounting departments at the faculties of economics at the universities of tripoli, zawiya and sabratha, in order to poll the opinions of the target group of the study, where a questionnaire was distributed containing a set of questions about the role of integration between internal audit and criminal accounting in improving the quality the recovered questionnaires were subjected to a set of statistical tests using the social science statistical packages program (spss), and the study reached a set of results, the most important of which are the following:

1- existence an important role of integration between internal audit and criminal accounting in improving the quality of financial reports, from the point of view of the staff of the internal audit department, the libyan external bank, and the faculty members of the accounting departments of the economics faculties of the universities of tripoli, al-zawiya and sabratha.

2- the existence of aspects of periodic and continuous integration between internal audit and criminal accounting in improving the quality of financial reports, from the point of view of the staff of the internal audit department, the libyan external bank, and the faculty members of the accounting departments of the economics faculties of the universities of tripoli, al-zawiya and sabratha.

3- there are a number of difficulties facing the complementarities between internal auditing and forensic accounting in improving the quality of financial reports, from the point of view of the staff of the internal audit department, the libyan external bank, and the faculty members of the accounting departments of the economics faculties of the universities of tripoli, al-zawiya and sabratha.

based on the results of the study and in order to achieve its goals, the researcher made a number of recommendations, the most important of which are:

- 1- emphasizing the need for companies integrate internal audit and forensic accounting to improve the quality of financial reports, and urge them to use forensic accounting services and techniques.
- 2- the introduction of specialized courses in the field of criminal accounting by internal auditors to enable them to conduct investigations that clarify the reasons for the lack of quality of financial reports or their decline.
- 3- the need to spreading awareness of the importance of forensic accounting and its techniques among professionals and academics.
- 4- recommending the inclusion of criminal accounting in the accounting courses at the faculties of economics at libyan universities to increase the student's knowledge of the latest developments in the field of accounting.

# **الفصل التمهيدي**

## **الإطار العام للدراسة**

## أولاً: مقدمة:

تعد المراجعة الداخلية أساساً للرقابة الداخلية، ووسيلة مهمة للتحقق من فعالية الرقابة الداخلية، وتعتبر وظيفة تساعد الإدارة على مراجعة العمليات والمستندات، وتساعد على تطبيق سياساتها وتحقيق أهدافها بكفاءة، وتعتبر نشاطاً تقييمياً هدفه مراجعة العمليات كافة بالمنظمة. كان دور المراجعة الداخلية في الماضي يقتصر على مراجعة العمليات المالية فقط، أما في الوقت الحاضر تطورت ووسعت من دورها، حيث أصبحت تشمل عمليات المنظمة كافة، وتعمل على تحديد نقاط الضعف والقوة، وبيان الأخطار التي قد تواجه المنظمة.

عرّف معهد المراجعين الداخليين (IIA) Institute of internal auditors المراجعة الداخلية على أنها: "نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي يهدف إلى زيادة عائد (إضافة قيمة)، وتحسين عمليات المنظمة، إذ إنها تساعد المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة، لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة" (The I. I.A., 2002).

وأسهم العديد من الأكاديميين والباحثين في تطوير البناء الفكري للمراجعة الداخلية، من خلال جعلها علماً له مجموعة من المفاهيم والمعايير، والإسهام في توسيع الإدراك والفهم، والانفتاح على العلوم الأخرى (خلاط، 2011، ص162). فأصبح دور المراجعة الداخلية أكثر أهمية. بالرغم من التوسع والتطور في دور المراجعة الداخلية، إلا أن هناك بعض التجاوزات والأخطاء التي تحدث في المنظمات والتي تؤدي إلى تقارير مالية مضللة تحتوي على معلومات خاطئة وغير موثوقة، مما يؤثر على ثقة مستخدمي هذه التقارير المالية فيها.

علاوة على ما تقدم، فقد ارتفع معدل الدعاوى القضائية والمنازعات، مما أدى إلى حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين محاسبين لإبداء رأيهم حول الدعاوى القضائية التي تختص بالمخالفات المالية والغش في التقارير المالية، ما أدى إلى ظهور المحاسبة الجنائية التي تهتم بإعداد محاسبين جنائيين مؤهلين يمتلكون معرفة متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة ومهارتهم في التحريات المبنية على معرفة القواعد والأنظمة القانونية (أحمد، 2013، ص2).

فالمحاسبة الجنائية أحد الوسائل الرقابية التي تعمل على الحد من المشاكل التي تواجه المنظمة، بسبب عدم قدرة التقارير المالية على نقل المعلومات بصورة صحيحة عن عمليات المنظمة. بالإضافة إلى الحاجة للمحاسبة الجنائية التي فرضتها التحديات التي تواجه مجال الأعمال، إذ إن المراجعين وفق معايير مهنية وقوانين يُتوقع أن يكون لديهم معرفة ومهارات كافية لاكتشاف الغش في التقارير المالية، ولكن مهنيي المحاسبة الجنائية يمتلكون مهارات تجعلهم أقدر على ذلك، كما يمكنهم استخدام هذه المهارات في مجالات متعددة (قمبر، 2014، ص222).

في هذا الخصوص أشار (عييد، 2018، ص2) إلى أن المحاسبة الجنائية تهدف إلى توفير وإيصال المعلومات المتعلقة بنتائج أعمال المنظمة التي تتضمنها التقارير المالية للمستخدمين، فالنقارير المالية مهمة جداً بالنسبة لهم فيما يتعلق باتخاذ القرارات المناسبة، وحتى تكون هذه التقارير فعالة وذات جودة، يجب أن تتمتع بالمصداقية التي تُضفي عليها صفة الثقة، وإن كل ذلك يولد الحاجة لوجود مراجعة داخلية فعالة، وأساليب المحاسبة الجنائية وخدماتها التي تساعد في الحصول على معلومات موثوقة وذات جودة تتضمنها التقارير المالية.

وأكد (الشواربي، 2018، ص63) على وجود علاقة تكاملية بين المجالين. وأن هذا التكامل بينهما سواء كان بشكل دوري أو بشكل مستمر يساعد على تحسين أداء المراجع الداخلي، وتحسين عملية المراجعة من خلال أساليب وتقنيات المحاسبة الجنائية، وبالتالي الحصول على تقارير مالية تتمتع بجودة عالية.

مما تقدم تتضح أهمية الاستفادة من دور التكامل بين المجالين في تحسين جودة التقارير المالية، وأن المنظمة في حاجة إلى هذا التكامل، وتضافر الجهود الذي سيكون له دور فعال في تحسين جودة التقارير المالية.

لذلك ستسعى الباحثة من هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال توضيح دور هذه العلاقة، بتحسين ملاءمة التقارير المالية وموثوقيتها وثباتها ومدى قابليتها للمقارنة، وتوضيح أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، وكذلك توضيح بعض الصعوبات التي تواجه هذا التكامل في البيئة الليبية، وذلك من خلال استقصاء موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة.



## ثانياً: الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات حديثة ذات علاقة بموضوع الدراسة ويمكن تقسيمها حسب علاقتها به إلى:  
أ- دراسات تناولت العلاقة بين المحاسبة الجنائية والمراجعة الداخلية أو الرقابة الداخلية باعتبار المراجعة الداخلية جزءاً من الرقابة الداخلية وذلك كما يلي:  
1- دراسة (Faboyed, et, al, 2014) بعنوان فعالية استخدام المحاسبين الجنائيين في تقوية نظام الرقابة الداخلية لمنظمات الأعمال.

حيث هدفت إلى دراسة دور المحاسبين الجنائيين في كشف الغش ومنعه، ودعم الرقابة وإدراك الحاجة إلى المحاسبة الجنائية في بيئة الأعمال النيجيرية، ومن أهم نتائج الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية له دور هام في الرقابة على الغش في المنظمات، وأهم ما أوصت به ضرورة تطبيق المحاسبة الجنائية في دول العالم الثالث، إذ يعتبر الغش منتشراً بشكل أكبر، مما يجعل الطلب على خدمات المحاسب الجنائي أكبر من أجل تحسين أداء الاقتصاد المحلي.

2- دراسة (Ibrahim, 2014) بعنوان المراجعة الجنائية وأدوات وتقنيات المحاسبة الجنائية للمراجعين الداخليين.

تم إجراء هذه الدراسة بهدف توضيح مفهوم المراجعة "المحاسبة" الجنائية تقنياتها التي يمكن أن تساعد المراجعين الداخليين في تنفيذ مهامهم، وبما يساعدهم في اكتشاف أي معاملات مالية شاذة، وجمع أدلة الإثبات في حالات مقاضاة الغش، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المحاسبة الجنائية مجال متخصص جداً يتطلب أعضاء فريق ذوي مهارات عالية، ليس فقط من ناحية تقنيات المحاسبة والمراجعة، بل مهارات في إجراء التحقيق والعمل ضمن الإطار القانوني للمحاكم، الأمر الذي يستلزم أن يتلقى المراجعين الداخليين تدريباً متخصصاً في هذا المجال.

3- دراسة (Schipper, 2014) بعنوان تكامل تقنيات التحقيق المحاسبي الجنائي مع المراجعة الداخلية.

سعت هذه الدراسة إلى التعريف بمسئوليات المراجعين الداخليين اتجاه اكتشاف الغش والتعريف بكيفية تطبيق تقنيات المحاسبية الجنائية ضمن عملية المراجعة الداخلية وتوضيح أهمية تقدير خطر الغش، والتخطيط للمراجعة داخل منظمات القطاع الصحي في بعض الدول الآسيوية وفعاليتها، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن التكامل بين تقنيات التحقيق المحاسبي الجنائي والمراجعة الداخلية قد زاد من جودة عملية المراجعة وممارسة الشك المهني، بالإضافة إلى تحسن اكتشاف مؤشرات الغش من خلال عملية المراجعة الداخلية وانخفاض معدلات حدوث الغش.

**4- دراسة (Emmanuel, 2015) بعنوان عدالة القوائم المالية وتقنيات المحاسبة الجنائية في نظام الرقابة الداخلية بمنظمات الأعمال.**

تم إجراء هذه الدراسة بهدف تقييم تأثير دمج تقنيات الأعمال على عدالة القوائم المالية في البيئة النيجيرية وملاءمتها، وتمثلت هذه التقنيات في التحقيق المحاسبي الجنائي، وإجراء المقابلات، ومهارات التفاوضي والفحص المستندي والفحص باستخدام الكمبيوتر، وأهم نتائج هذه الدراسة أن استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية ضمن نظام الرقابة الداخلية له تأثير إيجابي على سلامة القوائم المالية لمنظمات الأعمال، كما توصلت إلى أن دمج هذه التقنيات سيدعم وظائف الرقابة الداخلية، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة ضرورة إنشاء وحدة للمحاسبة الجنائية ضمن قسم الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال الأمر الذي سيزيد من سلامة قوائمها المالية.

**5- دراسة (Nuhu and Kofarnaisa, 2017) بعنوان العلاقة بين المحاسبة الجنائية وجودة المراجعة الداخلية ومنع غش الشركات: دراسة على المصارف النيجيرية المدرجة بسوق الأوراق المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار عملية الجمع بين المحاسبة الجنائية وجودة المراجعة الداخلية ومنع غش الشركات في المصارف النيجيرية المدرجة في سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال عدة أهداف منها قياس مقاومة الموظفين لعملية التعديل أو الاستبدال باستحداث إجراءات جديدة، والعلاقة بين مقاومة الموظفين للتغيير وقبولهم له، أهم نتائج هذه الدراسة وجود عوامل تتعلق بالعمر والخبرة العملية والمستوى التعليمي لها تأثير مهم على مقاومة الموظفين للتغيير ومقاومتهم له، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للمحاسبة الجنائية في منع غش الشركات، كما تعتبر عملية المراجعة الداخلية عامل ذو تأثير مهم في منع غش الشركات بالمصارف محل الدراسة.

**6- دراسة (الشواربي، 2018) بعنوان أثر إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة التأثيرية لإدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي في أداء مهام وظيفته للحد من الغش والاحتيال المالي ولتحقيق الملائمة والموثوقية في القوائم المالية، وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من شركات المراجعة (المراجعين الخارجيين) والمراجعين الداخليين في البيئة المصرية، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود علاقة طردية بين إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية وتحسين كفاءة المراجع الداخلي، وأهم ما أوصت به الدراسة: التأكيد على ضرورة التزام الشركات بإدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية،

بالإضافة إلى التوصية لدى المنظمات المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة بضرورة السعي نحو إصدار معيار محلي ودولي بالخصوص.

ب- دراسات تناولت العلاقة بين المراجعة الداخلية وجودة التقارير:

1- دراسة (فيصل، 2015) بعنوان دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

أجريت هذه الدراسة بهدف إبراز دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وتوضيحه، وتمثل مجتمع الدراسة في أفراد مؤهلين للقيام بأعمال المراجعة في المؤسسات محل الدراسة بالجزائر، وأهم النتائج التي توصلت إليها: أن خدمات المراجعة تساعد على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، مما ينعكس على جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وإن للمراجعة الداخلية دوراً مهماً في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء، وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة التأكد من صحة المعلومات المحاسبية، وفرض رقابة مستمرة على الإجراءات والتحقق من سلامة العمليات المحاسبية من حالات الأخطاء والغش، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام المراجع الداخلي بتطوير قدرته المعرفية والمهنية بصورة مستمرة لمواكبة ما يستجد من متطلبات ومعايير تحكم سلوكه المهني وتعمل على تنمية وتطوير أداء مهامه بكفاءة وفعالية.

2- دراسة (عوض وآخرون، 2016) بعنوان دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية.

أجريت هذه الدراسة بهدف إضافة للتعرف على أثر المراجعة الداخلية على دقة القوائم المالية في القطاع المصرفي، وأثرها على مصداقية القوائم المالية، لمعرفة أثرها في الحصول على معلومات موثوقة ومعتمدة في إعداد التقارير المالية، وتم إجراء هذه الدراسة على بنك الفيصل السوداني، وقد توصلت إلى أن المراجعة الداخلية تؤثر على دقة معلومات القوائم المالية وسلامتها في القطاع المصرفي، وأن القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية، وأن المراجعة الداخلية تؤثر على مصداقية معلومات القوائم والتقارير المالية، وأهم ما أوصت به الدراسة: ضرورة إعداد القوائم المالية والتقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية لتكون مقبولة لكل مستخدمي القوائم المالية، وضرورة استخدام المراجعة الداخلية لتقليل الأخطاء في القوائم المالية والالتزام بإجراءات المراجعة الداخلية.

3- دراسة (عبد الرحمان، 2017) بعنوان تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

الهدف من هذه الدراسة إبراز إسهام التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين نظام المعلومات المحاسبية وأثر ذلك على تحسين نوعية المعلومات المحاسبية، واقتصرت عينة

الدراسة على مدقق داخلي ومحاسب معتمد ومحافظ حسابات لبعض المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، وأهم نتائجها أن التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يهدف إلى التأكد من فعالية نظام الرقابة والتأكد من فعالية النظام المحاسبي المتبع مما ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وأن هذا التكامل يسهم في تحسين جودة المعلومة المحاسبية من خلال دوره الإيجابي في ملاءمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها، وأهم ما أوصت به الدراسة: ضرورة مشاركة كل من المدققين الداخليين والخارجيين في دورات تكوينية من أجل مواكبة كل ما هو جديد.

### ج- دراسات تناولت العلاقة بين المحاسبة الجنائية وجودة التقارير المالية:

#### 1- دراسة (داود، 2014) بعنوان دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية

سلطت الضوء على مجال المحاسبة القضائية ودوره في تفعيل أهداف حوكمة الشركات وإبراز دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وأهم نتائج هذه الدراسة: أن المحاسبة القضائية تمتلك أساليب وتقنيات متطورة في كشف الغش والاحتيال ومنعهما، وأن إجراءات المحاسبة القضائية تختلف باختلاف التخصص، وأهم ما أوصت به هذه الدراسة ضرورة تأهيل كوادر متخصصة في مجال المحاسبة القضائية من خلال دورات وبرامج تدريبية، بالإضافة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال المحاسبة القضائية.

#### 2- دراسة (برغل، 2015) بعنوان دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى بيان العلاقة التكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة الأردنية، وتقديم التوصيات المفيدة لهذه الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة تكاملية بين المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات، وأن دورهما معاً يحد من الفساد المالي، بالإضافة إلى أن هذه العلاقة ستساعد في الحد من حالات التلاعب والاحتيال المالي الممارسة في الشركات المساهمة الأردنية، وأن المحاسبة الجنائية توفر مجموعة من الأدوات التي تمكن المحاسب الجنائي من التحري عن حالات الغش التي تمارس في الشركات، وأهم ما أوصت به الدراسة التأكيد على العوامل المعززة لاستقلالية مدقق الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي ولجان التدقيق، وضرورة تعزيز دور التدقيق الجنائي في الفصل في حالات الفساد لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية.

### 3- دراسة (Michael & Amierican, 2016) بعنوان المحاسبة الجنائية والتقارير المالية الاحتمالية في نيجيريا

الهدف من هذه الدراسة قياس العلاقات بين دور المحاسبة الجنائية ومنع الاحتيال، ومدى ملائمة التقارير المالية المدققة، والرأي الحقيقي العادل لهذه التقارير، وأهم نتائجها وجود علاقة إيجابية بين المحاسبة الجنائية والتقارير المالية للبنوك في نيجيريا، وأهم ما أوصت به الدراسة: أن تقوم الهيئات التنظيمية ووكالات تنفيذ القانون لأدوارها الهامة للأوراق المالية ولجنة الصرافة ومجلس الإبلاغ المالي في نيجيريا بإصدار إرشادات كافية لممارسات الإفصاح المالي الصحيحة في البيانات المالية للشركة، وشركات التدقيق التي تأخذ مهمة المراجعة المستقلة للشركات، وينبغي على الشركات والمؤسسات والهيئات التنظيمية المشاركة في الحوارات النشطة والأنشطة ذات الصلة وتعزيز الوعي بشأن الوظيفة الهامة لمهارات المحاسب الجنائي.

### 4- دراسة (Onyekwelu, et, al, 2016) بعنوان هل المحاسبة الجنائية تعزز جودة التقارير المالية في نيجيريا؟

أجريت هذه الدراسة بهدف تقييم فعالية المحاسبة الجنائية في تحقيق ضمان الجودة في إعداد التقارير المالية في نيجيريا، وتحديد فعالية المحاسبة الجنائية في تعزيز البيانات المالية ذات الصلة، وأهم نتائج الدراسة أن الخصائص النوعية الأساسية لمحاسبة التقارير المالية وتعزيز الخصائص النوعية (الفهم) يمكن أن تعزز بشكل كبير من خلال تفعيل المحاسبة الجنائية، بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين المحاسبة الجنائية وتحسين جودة التقارير المالية، ووجود علاقة بين المحاسبة الجنائية وفهم البيانات المالية، وأهم توصياتها: أن يقوم المنظّمون المعنيون بالممارسات المحاسبية في نيجيريا مثل مجلس إعداد التقارير المالية في نيجيريا والهيئات الأخرى ذات الصلة بضمان أن تكون البيانات المالية والتقارير المالية تتمتع بفعالية وجودة عالية.

### 5- دراسة (أمين وسعيد، 2017) بعنوان دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصداقية بالقوائم المالية.

كان الهدف من الدراسة التعريف بالمحاسبة القضائية وإجراءاتها ومساهمتها في تقديم المعلومات للجهات القضائية، وتأثير هذه المعلومات على القرارات التي يتخذها القاضي، بالإضافة إلى التعرف على طرق التلاعب بالقوائم المالية وأثرها على مصداقية البيانات المالية، وتوضيح دور المحاسب القضائي في الحد من إجراءات التلاعب في القوائم المالية المدققة، وأهم ما توصلت إليه من نتائج وجود اختلاف بين مهارات المحاسب القانوني والمحاسب القضائي ومسؤولياتهما في ضبط التلاعب، بالإضافة إلى وجود العديد من الأساليب التي تُستخدم للتلاعب في القوائم المالية، وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة حضور المحاسب القضائي في اجتماعات

مجلس الإدارة والتعليق على التقارير المالية في حالات النزاعات القضائية، وضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية من قبل الجهات المهنية كدوائر القضاء وهيئات الرقابة.

#### 6- دراسة (عبيد، 2018) بعنوان المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية.

سلطت الدراسة الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية وأهميتها وأهدافها وأساليبها، والتعريف بمفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها، وبيان دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية، وتمثلت عينة الدراسة في مجموعة من المراجعين الخارجيين وموظفي الضرائب وأساتذة الجامعات في العراق، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن المحاسبة القضائية تُعد أداة ضغط على المنظمة في مجال تحسين جودة المعلومات التي تقدمها التقارير المالية، بالإضافة إلى تزايد الطلب على خدمات المحاسبة القضائية بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح، وأهم توصيات هذه الدراسة ضرورة إدخال المحاسبين دورات متخصصة في مجال المحاسبة القضائية وتقنياتها للمهنيين والباحثين، والسعي لإصدار التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة القضائية وذلك لأهميتها الكبيرة في الوقت الحاضر.

#### د- أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح اختلاف أو تشابه نتائج الدراسات وفق الموضوع الذي تم تناوله في كل دراسة والبيئة محل الدراسة، وبشكل عام يتمثل التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة فيما يلي:

#### 1- أوجه التشابه بين هذه الدراسة ومجموعة من الدراسات السابقة مثل دراسة (عبيد، 2018)،

ودراسة (Michael & Amierican, 2016)، ودراسة (أمين وسعيد، 2017)، ودراسة (Onyekwelu, et, al, 2016)، في بيان أهمية المحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، كما تتشابه هذه الدراسة مع مجموعة أخرى من الدراسات السابقة كدراسة (عبد الرحمان، 2017)، ودراسة (فيصل، 2015)، ودراسة (عوض وآخرون، 2016) في بيان أهمية المراجعة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية، كما تتشابه هذه الدراسة مع مجموعة من الدراسات السابقة في دراسة دور المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية معاً في تحسين جودة التقارير المالية كدراسة (Ibrahim, 2014)، ودراسة (الشواربي، 2018).

#### 2- أما أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة وكل الدراسات السابقة فيتمثل في اختلاف الهدف من

الدراسة واختلاف عينة الدراسة ومجتمعها، بالإضافة إلى الاختلاف في تطبيق المحاسبة الجنائية في بيئة الدراسة، فبيئة الدراسات السابقة كان يوجد بها تطبيق واضح للمحاسبة الجنائية، إلا أن البيئة الليبية والتي تمثل بيئة هذه الدراسة لا يوجد بها تطبيقات واضحة للمحاسبة الجنائية، وإن وجدت فهي تطبيقات ضعيفة.

## هـ- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها ستتناول وبشكل مباشر موضوع دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستميز عن الدراسات السابقة في الدمج بين موضوع المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تعتبر من أولى الدراسات في البيئة الليبية -على حد علم الباحثة- .

## ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تعتبر التقارير المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي بالمنظمة التي تعكس وضعها المالي، فهي تُعد عنصراً مهماً في بيان فعاليته لمساعدة الإدارة والأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المناسبة، لذلك يجب أن تكون التقارير ذات جودة وتتمتع بالمصداقية، وأن تكون المعلومات ملائمة، فهي تعتبر هدفاً أساسياً تسعى المنظمات لتحقيقه. وتتمثل جودة التقارير في مصداقية المعلومات التي تتضمنها، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هذه التقارير خالية من الغش، ومُعدة وفقاً للمعايير القانونية والمهنية والرقابية حتى تحقق الهدف منها (كاظم، 2018، ص16).

وعلى الرغم من أهمية اتصاف التقارير المالية بالجودة، إلا أنها في البيئة الليبية تعاني من مواطن ضعف يمكن عرضها على النحو الآتي:

1- عدم اتباع المعايير المحاسبية المتعلقة بالإفصاح المالي، حيث أشارت دراسة (اندية، 2014، ص171)، إلى أن القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المنشورة في سوق المال الليبي لا تتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي رقم (1)، والمتعلقة بعرض القوائم المالية.

2- إعداد التقارير المالية للعديد من الشركات في البيئة الليبية بشكل يفقر للمهنية المتخصصة في إعداد قوائمها المالية (المجري، 2012، ص4).

3- أشار (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، ص112) إلى مساهمة تهاون مصرف ليبيا المركزي في ممارسة اختصاصه الإشرافي والرقابي على المصارف التجارية وتعامله السلبي مع تبليغات الفساد في زيادة انتشار الفساد في هذا القطاع مما أدى إلى:

أ- إظهار الخصوم الإيداعية بالنظام المصرفي بغير حقيقته مما ترتب عليه الاعتماد على بيانات اقتصادية مضللة عند رسم السياسة النقدية.

ب- عدم القدرة على تشخيص المراكز المالية للمصارف التجارية وتقييمها على حقيقتها نتيجة الملاحظات والعمليات الوهمية وغيرها.

ما سبق ذكره من تجاوزات يوصلنا في نهاية الأمر للحصول على تقارير مالية غير جيدة، تحتوي على معلومات مضللة لا تعبر عن وضع المنظمة في الواقع وبالتالي تكون تقارير غير مُعدة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها. وعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه المراجعة الداخلية في الحصول على قوائم مالية على درجة عالية من الشفافية والإفصاح والمصادقية لخدمة أصحاب المصالح من خلال منظومة أداء الإدارات واللجان التي تقوم بوضع أسس الأداء الإداري والمهني لأعمال المراجعة (ميخائيل، 2005، ص193). إلا أن هناك دراسات وتقارير في البيئة الليبية أشارت إلى وجود قصور في وظائف المراجعة الداخلية وذلك على النحو الآتي:

1- وجود قصور في عناصر الجودة المرتبطة بمدى استفادة الإدارة من تقارير المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات، بشكل يمثل نقصاً كبيراً باعتبار أن تقارير المراجعة الداخلية تهدف بشكل أساسي إلى مساعدة الإدارة العليا على القيام بمهامها والتي من بينها المساعدة في اتخاذ القرارات (موسى، 2018، ص244).

2- عدم تفعيل الدور المهم لمكاتب المراجعة الداخلية بشكل يحقق الغاية منها، وبالتالي تأثر جودة التقارير المالية (تقرير ديوان المحاسبة، 2016، ص54).

3- تأخر مكاتب المراجعة في إعداد تقارير المراجعة وإحالتها إلى الإدارة كشركة الخطوط الليبية، بالإضافة إلى قصور كبير وواضح في قيام مكاتب المراجعة بالدور المناط بها، ووجود خلل واضح في إحكام المراقبة الداخلية (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، ص865).

وبناءً على ما سبق ذكره ومن خلال الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية، والتي تؤكد على وجود ضعف في جودة التقارير المالية وقصور أنظمة المراجعة الداخلية، يتطلب الأمر دمج مجالات محاسبية جديدة تدعم المراجعة الداخلية وتزيد من جودة التقارير المالية، ومن هذه المجالات: المحاسبة الجنائية التي تعتبر من أهم المجالات التي تحسن من مستوى سلامة التقارير المالية وجودتها، فهي تمثل تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقاً وارتباطاً بالدعوى القضائية مما يجعل المحاسب الجنائي مستشاراً قضائياً على مستوى رفيع، كما أنها تسهم في زيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة واكتشاف الغش في التقارير المالية (السيسي، 2006، ص44). فهي تقدم خدمات تُعد مطلوبة من قبل جميع الأطراف سواء الأفراد أو المنظمات (الجليلي، 2012، ص41). إلا أن أغلب المراجعين في ليبيا ليس لديهم القدر الكافي من المعرفة بالمحاسبة الجنائية وأهم متطلباتها، والمعرفة بأدواتها ومعاييرها المطبقة في الدول المتقدمة (رمضان، 2010).

ومن هنا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتوضيح دور العلاقة التكاملية بين المجالين في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية، وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في التساؤلات الرئيسية التالية:



## التساؤل الرئيس الأول:

(هل يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة؟).

للإجابة عن هذا التساؤل الرئيس فقد تم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

**التساؤل الفرعي الأول:** (هل يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملاءمة التقارير المالية في البيئة الليبية؟).

**التساؤل الفرعي الثاني:** (هل يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية؟).

**التساؤل الفرعي الثالث:** (هل يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية؟).

**التساؤل الفرعي الرابع:** (هل يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية؟).

## التساؤل الرئيس الثاني:

(هل توجد أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة؟).

للإجابة عن هذا التساؤل الرئيس، فقد تم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية:

**التساؤل الفرعي الأول:** (هل توجد أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية؟).

**التساؤل الفرعي الثاني:** (هل توجد أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية؟).

## التساؤل الرئيس الثالث:

(هل تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بعض الصعوبات في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة؟).

## رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- توضيح دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تحسين الملائمة والموثوقية والثبات وقابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.
- 2- توضيح أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية، وتوضيح هذا التكامل واستمراريته ودوره من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.
- 3- توضيح الصعوبات التي تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي ومن أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

## خامساً: دوافع (مبررات) اختيار موضوع الدراسة:

- 1- التخصص في مجال المحاسبة والمراجعة.
- 2- الميل الشخصي لدى الباحثة إلى اكتساب معارف جديدة في مجال المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية.
- 3- ملاحظة توسع انتشار ظاهرة الفساد وما نتج عنها من تدهور في مستوى جودة التقارير المالية، والتي من أحد أسبابها قصور تطبيق آليات وإجراءات المراجعة الداخلية السليمة التي تؤثر بدورها على جودة التقارير المالية.
- 4- التعرف على اتجاهات تطور عمل المراجعة الداخلية في ظل الاهتمام بالمحاسبة الجنائية والتشجيع على دمجها والعمل بها في ليبيا التي لا توجد بها تطبيقات واضحة للمحاسبة الجنائية.

## سادساً: أهمية الدراسة:

### أ- الأهمية العلمية (الأكاديمية)

- 1- تتناول هذه الدراسة موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبياً وهو دراسة دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية وتحليلها.

2- بيان أهمية دور المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، بإضفاء صفة الملاءمة والموثوقية والثبات والقابلية للمقارنة لهذه التقارير، من خلال الوظائف المتعددة للمراجعة الداخلية وتقنيات المحاسبة الجنائية وأدواتها.

3- نُدرّة البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية على المستوى المحلي، حيث تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات -على حد علم الباحثة- التي تناولت دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية.

#### ب: الأهمية العملية

1- الوصول إلى النتائج والتوصيات التي تساعد على إبراز دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية مما يترتب على ذلك عملياً طمأنة مستخدمي التقارير المالية من أنها سليمة وتعتبر بمصادقية عن الوضع المالي للمنظمة وأنها ذات جودة وتساعد في الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

2- توضيح أهمية تفعيل دور المحاسبة الجنائية في المنظمات حتى ينعكس ذلك على التقارير المالية وتحسين جودتها من خلال تقنيات المحاسبة الجنائية ووظائفها كتحسين الأعمال واكتشاف الغش ومنعه وتقديم الاستشارات.

3- ستعمل هذه الدراسة على تقديم بعض الحلول للصعوبات التي تواجه تطبيق المحاسبة الجنائية في البيئة الليبية.

#### سابعاً: متغيرات الدراسة:

- المتغيرات المستقلة: تتمثل في المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية.

- المتغير التابع: يتمثل في جودة التقارير المالية.

#### ثامناً: فرضيات الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تم صياغة فرضياتها على النحو التالي:

#### الفرضية الرئيسية الأولى:

(يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة).

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية، تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: (يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية

في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية).

**الفرضية الفرعية الثانية:** (يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية).

**الفرضية الفرعية الثالثة:** (يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية).

**الفرضية الفرعية الرابعة:** (يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية).

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

(يوجد أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة).

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسية، تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** (توجد أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية).

**الفرضية الفرعية الثانية:** (توجد أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية).

**الفرضية الرئيسية الثالثة:**

(تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بعض الصعوبات في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة).

**تاسعاً: منهجية الدراسة:**

نظراً لطبيعة هذه الدراسة ومن أجل الوصول إلى إجابات لتساؤلاتها واختبار صحة الفرضيات، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة وجهة نظر مفردات العينة محل الدراسة.

**عاشراً: مجتمع الدراسة وعينتها:**

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، وقد تم اختيار هذا المجتمع نظراً لطبيعة الدراسة والتي ستناقش موضوعاً على درجة من

التخصص، وهو دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، بالإضافة إلى عدم وجود تطبيقات عملية واضحة للمحاسبة الجنائية في البيئة الليبية.

### حادي عشر: حدود الدراسة:

**الحدود الزمنية:** تتمثل في الفترة الزمنية اللازمة لإجراء الدراسة اعتباراً من بداية جمع البيانات عن موضوع الدراسة وتنتهي بالوصول إلى النتائج.

**الحدود المكانية:** سيتم إجراء هذه الدراسة في إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة.

**الحدود البشرية:** تتمثل الحدود البشرية لهذه الدراسة في موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة.

**الحدود الموضوعية:** تتمثل في دراسة دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية.

### ثاني عشر: محددات الدراسة:

1- تتحدد الدراسة بمقدار صدق أداة الدراسة، وثباتها، ودرجة موضوعية استجابة أفراد عينة الدراسة.

2- تتأول موضوع الدراسة من منظور أكاديمي لأن المحاسبة الجنائية ليس لها تطبيقات واضحة في البيئة الليبية، بالإضافة إلى عدم إلمام ومعرفة أغلب المراجعين في ليبيا بالمحاسبة الجنائية وأهم متطلباتها وأدواتها والمعايير الخاصة بها والمطبقة في الدول المتقدمة.

### ثالث عشر: تقسيمات الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تتضمن **الفصل الأول** الإطار العام للدراسة، و**الفصل الثاني** سيكون بعنوان المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، حيث سيتضمن هذا الفصل مبحثين، **المبحث الأول** بعنوان المراجعة الداخلية، و**المبحث الثاني** سيكون بعنوان المحاسبة الجنائية، أما **الفصل الثالث** سيكون بعنوان التقارير المالية والعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، يتضمن **المبحث الأول** التقارير المالية، و**المبحث الثاني** سيخصص للعلاقة التكاملية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية، أما **الفصل الثالث** والأخير فسيتناول الدراسة الميدانية حيث سيتضمن مبحثاً للإطار العام للمنهجية، ومبحثاً لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، ومبحثاً أخيراً للنتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

# **الفصل الأول**

## **المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية**

## مقدمة:

على الرغم من أن المراجعة الداخلية عملية مورست منذ القدم وعرفت تغييرات جذرية في تاريخها منذ أول استخدام لها وإلى هذا الوقت، وهذه التغييرات طورت من عملية المراجعة ودورها في النظام المحاسبي جعلتها محل اهتمام من قبل الباحثين والمهنيين ومؤسسات الدولة، وقد أسهم التغيير والتطور الذي حدث لبيئة العمل في الآونة الأخيرة في زيادة الحاجة إلى وجود مراجع مستقل يؤكد على صحة التقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وباعتبار المراجعة الداخلية أحد أنواع المراجعة، فقد طالها هذا التطور وأسهم في تعزيز دور المراجع الداخلي، وزاد من مسؤولياته وأهمية دوره في المجالات المهمة في الشركة. فالمراجعة الداخلية أصبحت توفر ضمانات موضوعية، تهدف لإضافة قيمة للشركة، وتحسين عملياتها، واقتراح ما يلزم لمساعدتها في تحقيق أهدافها (بن عطف، بنصباحو، 2021، ص120).

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه التغييرات الحاصلة في العالم اليوم أسهمت في فقدان المصداقية في المعلومات المحاسبية، وانتشار حالات الغش والتضليل في إعداد التقارير المالية، زادت من حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى شخص يُعتمد عليه في مراجعة هذه التقارير، لضمان صحتها وخلوها من الغش والفساد، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمحاسبة الجنائية لما يتوفر بها من أساليب وتقنيات حديثة ومهارات وخبرات متخصصة في اكتشاف الغش والتلاعب والفساد، وتقديم المشورة في المنازعات القضائية والاستشارات المالية. وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول موضوع المراجعة الداخلية من حيث المفهوم والتطور والأهداف والأهمية وبعض النقاط الأخرى، أما المبحث الثاني فسوف يتناول المحاسبة الجنائية ومجموعة من الموضوعات المتعلقة بها.

# **المبحث الأول**

## **المراجعة الداخلية**



## تمهيد:

عرف العالم تطوراً كبيراً في مجال الأعمال خاصةً بعد التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها بيئة الأعمال، وهذا التطور مس حجم المنظمات التي أصبحت تتميز بكبر حجمها وتعدد فروعها، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بتقاريرها المالية وجودتها من قبل المستخدمين لهذه التقارير، والتأكد من أنها ملائمة وموثوقة وتعبّر عن الأداء المالي للمنظمات في الواقع لتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية التي تمثل نشاطاً تقييمياً مستمراً خلال الفترة المالية، كما أنها تعتبر أداة رقابية فعالة بأيدي الإدارة العليا ولجنة المراجعة للتحقق من شفافية التقارير المالية، وعليه فقد تم تخصيص هذا المبحث لتناول المدخل النظري للمراجعة الداخلية من مفهوم وأهداف وأهمية وغيرها من المواضيع التي تخص المراجعة الداخلية.

**أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية:**

أدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) في عام 1941، وقام المعهد بوضع المعايير اللازمة للالتزام بها عند ممارسة مهنة المراجعة، وقدم عدة تعريفات حسب التطور التاريخي الذي لحق بها، ومن التعريفات التي قدمها المعهد للمراجعة الداخلية في عام 2001 "هي نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها ومساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال إيجاد آلية منظمة ومنهج صارم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة" (THE.I.I.A,2001)، بالإضافة إلى تعريف المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية (IFIAC) Institute French For Internal Audit and Control الذي عرفها بأنها "نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المنظمة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات وتقديم نصائح من أجل القيام بالتحسينات اللازمة والتي تسهم في خلق قيمة مضافة (The.IFAC.org,1998).

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المراجعة الداخلية هي: نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة، يتم إنشاؤه من قبل الإدارة للقيام بالفحص والتحقيق والتأكد من فاعلية العمليات ودقة البيانات المحاسبية وحماية أموال الشركة، والتأكد من إتباع الموظفين للسياسات والإجراءات المرسومة، وتعتبر أداة رقابية فعالة تزود الإدارة بالبيانات والمعلومات التحليلية، وتقدم لها الاستشارات والتأكدات والضمانات اللازمة لتنفيذ الخطط المرسومة.

## ثانياً: تطور المراجعة الداخلية:

إن المراجعة الداخلية في تطور مستمر عبر الزمن، نتيجة للأحداث والأزمات والظروف التي شهدتها العالم وأثرت على بيئة الأعمال والشركات.

حيث كانت المراجعة الداخلية تقدم خدمات تحمل طابع الحماية والرقابة المالية، وتوسع نطاق عملها من مراجعة مالية فقط إلى مراجعة شاملة لأنشطة الشركة المالية والتشغيلية كافة

(المقة، الأشلم، 2019، ص220)، واستمر تطور المراجعة الداخلية وتوسع نطاقها، وأصبحت تستخدم أساساً تمكنها من التعامل مع المخاطر التي تعيق تحقيق أهدافها، حيث تحولت من تقييم نظم الرقابة الداخلية وممارسة أنشطة المراجعة الداخلية على المستوى التشغيلي إلى ممارسة هذه الأنشطة على المستوى الاستراتيجي (بن عطف، بنصباحو، 2021، ص120)، ومن هنا سوف نتطرق لأهم مراحل التطور التي مرت بها المراجعة الداخلية، من حيث الاتجاه والتركيز والنظام الأساسي والدور الذي يؤديه المراجع الداخلي.

#### جدول رقم (1) تطور المراجعة الداخلية

الفترة	التركيز	النظام الأساسي	الدور الذي يلعبه المراجع الداخلي
قبل عام 1970 (مراجعة مالية) توجه إشرافي	- التركيز على النواحي المالية - دقة السجلات وسلامتها - التعرف على الأخطاء وأوجه الغش	محاسبة	- مراقب - رجل بوليسي - يساعد المراجع الخارجي
من عام 1970-1980 (مراجعة أنظمة) توجه إشرافي	- التركيز بصورة أكبر على العمليات التشغيلية - ملائمة الأنظمة ورقابة العمليات	المحاسبة وأنظمة أخرى مثل علم الهندسة والكومبيوتر	- فاحص مستقل للأنظمة - مستشار للمراجع الخارجي حول نظم الرقابة الداخلية
الثمانينات (مراجعة تشغيلية أو مراجعة إدارية) توجه إداري	- التركيز على النواحي التشغيلية - التركيز على الأنشطة المالية وغير المالية	الإدارة الاستراتيجية وعلم التنظيم	مستشار مستقل
التسعينات (المراجعة الاجتماعية)	- دراسة تثير البيئة - إصدارات المبادئ والأحكام - التركيز على الأفراد	دراسة علم الاجتماع وبيئته	- مستشار علاقة عامة - محلل اجتماعي - مدرب
الآن (المراجعة على أساس الخطر)	- إدارة المخاطر - الرقابة - الحوكمة	- دراسة استراتيجية - مراجعة إدارة المخاطر - مراجعة مجالس الإدارة - مراجعة المسؤوليات	تقديم خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية

مصدر الجدول (بن عطف، بنصباحو، 2021، ص121)

مما سبق عرضه نلاحظ أن المراجعة الداخلية مرّت بعدة مراحل وتأثرت بالأحداث الحاصلة في العالم، وهذا أسهم في تطور مهامها، وتوسيع نطاقها، وزيادة مسؤولياتها، حيث تطور دور المراجع الداخلي من مراقب ومساعد للمراجع الخارجي إلى فاحص أنظمة، ومن ثم أصبح يقدم الاستشارات، والتحليلات وكذلك خدمات التأكيد وضمان الخطط، بالإضافة إلى التغير في اتجاهات المراجعة الداخلية من فترة إلى أخرى، ونلاحظ أيضاً من خلال هذا التطور زيادة استقلالية المراجع الداخلي في كل مرحلة من مراحل التطور.

### ثالثاً: أهداف المراجعة الداخلية:

إن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة الإدارة في القيام بأعمالها، ويمكن تلخيص أهداف المراجعة الداخلية فيما يلي (الوردات، 2014، ص37):

- 1- التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة العمل وظروفه والتحقق من تطبيقها.
- 2- التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.
- 3- إعداد تقارير مالية مفصلة ودورية بنتيجة المراجعة ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية.
- وقد أضاف (الخطيب، 2010، ص136) إلى الأهداف السابقة ما يلي:
- 4- تقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات الشركات وتطويرها.
- 5- تحديد أسباب المشكلات التي تحدث في الشركة وتقدير الخسائر والأضرار الناجمة عنها، وتقديم الاقتراحات لمعالجتها ومنع حدوثها مستقبلاً.

### رابعاً: أهمية المراجعة الداخلية:

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها تمثل إضافة قيمة للشركة كهدف استراتيجي لها، من خلال دورها الاستشاري والموضوعي في تحسين فرص انجاز أهداف الشركة وزيادتها وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة، فالمراجعة الداخلية تعتبر وسيلة استكشافية تحدد مواضع الانحراف بين الواقع والوضع المحدد مسبقاً، واكتشاف الأخطاء، وكونها وسيلة وقائية تمنع وقوع الأخطاء والتضليل، لذلك يجب على الشركة أن تأخذ بتوصيات المراجع الداخلي ونتائج عمله للقيام بالتحسينات للشركة (المدھون، 2014، ص22).

وقد ازدادت أهميتها في الوقت الحالي، وأصبحت نشاطاً تقويمياً للأنشطة والعمليات كافة في الشركة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات (الخطيب، 2010، ص133)، ومن هذه الخدمات خدمات وقائية كالتأكد من حماية سياسات الشركة وحماية الأصول، وخدمات تقويمية كقياس فاعلية نظم الرقابة في الشركة وتقويمه (الخيبي، 2013، ص35).

واستناداً لما سبق يمكن القول بأن أهمية المراجعة الداخلية تتبع من أهمية الخدمات التي تقدمها، سواء كانت استشارية أو استكشافية أو وقائية أو تقييمية، وذلك نتيجة لمطالبة عدة أطراف بتوفير بيانات ومعلومات دقيقة ودورية ومستمرة، توفرها هذه الخدمات.

**خامساً: وظائف المراجعة الداخلية:**

للمراجعة الداخلية وظيفتين أساسيتين (بن عطف، بنصباحو، 2021، ص120):

1- الوظيفة التأكيدية: تهتم هذه الوظيفة بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات، وتتكون هذه الوظيفة من ثلاثة أطراف تتمثل في :

أ- الشخص أو المجموعة القائمة بعملية التقييم (المراجع الداخلي).

ب- الشخص أو المجموعة المشاركة في عملية التقييم.

ج- الشخص أو المجموعة المستخدمة لنتائج عملية التقييم.

وإن المراجع الداخلي هو من يقوم بتحديد طبيعة هذه الوظيفة ونطاقها.

2- الوظيفة الاستشارية: تُنفذ هذه الوظيفة بناءً على طلب خاص من قبل العميل، وتتكون هذه الوظيفة من طرفين هما:

أ- الشخص أو المجموعة التي تقدم الخدمة (المراجع الداخلي).

ب- الشخص أو المجموعة التي تبحث عن النصيحة وتستلمها (العميل).

ويتم تحديد طبيعة هذه الوظيفة ونطاقها من خلال الاتفاق بين العميل والمراجع الداخلي، وهي تعتبر بمثابة التوجيهات.

مما تقدم يمكن القول إن وظيفة المراجعة الداخلية تتمثل في كونها تشمل كافة أنشطة الشركة وعملياتها وأقسامها كافة، وإن وجود المراجع الداخلي بشكل مستمر في الشركة وعلى مدار السنة يجعله على دراية بما يحدث داخل الشركة وبالتالي يساعده على إنجاز وظيفته بشكل مستمر وملائم وفي الوقت المناسب.

**سادساً: أنواع المراجعة الداخلية:**

توجد مجموعة من الأنواع التي تندرج تحت إطار المراجعة الداخلية ومنها ما يلي:

1- المراجعة لأغراض خاصة: هي مراجعة يقوم بها المراجع الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفه بها الإدارة، وغالباً ما تكون هذه المراجعة فجائية وغير مدرجة ضمن خطة المراجعة الداخلية (المدلل، 2007، ص58).

2- المراجعة المالية: تهتم بفحص منتظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية (المدلل، 2007، ص56)، وتنقسم إلى مراجعة مالية قبل الصرف ومراجعة مالية بعد الصرف (النونو، 2009، ص23).

**3- مراجعة الالتزام:** وتُعنى بالتحقق من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها والإجراءات والسياسات الموضوعة من قبل الإدارة (الجابري، 2014، ص19).

**4- المراجعة الإدارية:** تتمثل في فحص الإجراءات الرقابية والخاصة بالنشاطات غير المالية والمحاسبية (بن عطف، بنصباحو، 2021، ص119).

مما سبق نلاحظ أن المراجعة الداخلية عملية متعددة المهام تقوم بالفحص والتأكد والاختبار والتحليل للعمليات المالية وغير المالية، والسجلات المحاسبية، والالتزام بالقوانين والسياسات والإجراءات المطلوبة، والتأكد من تحقيق الأهداف بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، وقيامها بتقييم البيانات والمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المراجعة الفجائية حسب طلب الإدارة، كما توجد أنواع أخرى للمراجعة الداخلية مثل: مراجعة نظم المعلومات والتحقق من أمنها، ومراجعة البيئة والتأكد من الالتزام بقوانينها.

#### **سابعاً: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية:**

تتم عملية المراجعة الداخلية بإتباع مجموعة منتظمة من المراحل وهي:

#### **المرحلة الأولى: الأمر لبدء عملية المراجعة:**

تبدأ هذه المرحلة باستلام قسم المراجعة لوثيقة من الإدارة لإعلام المراجعين بالبدء في مراجعة قسم أو نشاط معين (دغة، عنان، 2019، ص11)، ومن ثم البدء في العملية بناءً على الخطة الموضوعة من قبل قسم المراجعة، أو بناءً على طلب من الجهة الخاضعة للمراجعة، وذلك لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وأي كانت الطريقة المتبعة في اختيار الجهة الخاضعة للمراجعة، فإن المراجع يحدد الأولوية حسب الأهمية النسبية، وجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط محل المراجعة من مصادره المختلفة للحصول على فهم لطبيعة النشاط، وهذه المصادر تعتمد على ما إذا كان النشاط يُراجع لأول مرة أو أنه تمت مراجعته سابقاً (عبد الرحماني، 2017، ص24).

#### **المرحلة الثانية: التخطيط لعملية المراجعة:**

يتم في هذه المرحلة وضع خطة تكون مبنية على أساس المخاطر، ويتم الاطلاع عليها مرة كل سنة على الأقل، وفي هذه المرحلة يجب دراسة توجيهات الإدارة في هذه العملية، ويجب على مدير إدارة المراجعة في هذه المرحلة دراسة أمر قبول الاستشارات المقترحة بناءً على فائدتها في تحسين إدارة المخاطر، ويجب أن تشمل الخطة الأعمال الاستشارية التي يتم قبولها (عبد الرحماني، 2017، ص24)، وإن هذه المرحلة تعمل على تنظيم عملية المراجعة من حيث الزمان والمكان، فهي وسيلة لمراقبة مدى التقدم في العمل التنفيذي للعملية (دغة، عنان، 2019، ص13).

### المرحلة الثالثة: الاتصال والموافقة:

يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية في هذه المرحلة توصيل خطط نشاط المراجعة الداخلية ومتطلبات تنفيذ هذه الخطط بما في ذلك التغييرات الزمنية الجوهرية إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وذلك بهدف مراجعتها والموافقة عليها، كما يجب عليه الإفصاح عن أثر وجود أية قيود لتنفيذ الخطط (عبد الرحماني، 2017، ص24).

### المرحلة الرابعة: تنفيذ عملية المراجعة:

تعتبر هذه المرحلة كانطلاقة رسمية لعملية المراجعة وهدفها الوصول إلى نتائج وتساؤلات الإدارة وأجوبتها، وفيها يتم وصف طريقة تنفيذ العمل والمشاكل التي تواجه المراجعين في تنفيذ العملية إن وجدت وتقديم الحلول المقترحة لها (دغة، عنان، 2019، ص12). ويتم تنفيذ هذه المرحلة عن طريق: (عبد الرحماني، 2017، ص24)

أ- اختيار التتبع: ب- إتمام قوائم استقصاء الرقابة الداخلية:

ج- اختبارات الالتزام: د- اختبارات التحقق الأساسية:

### المرحلة الخامسة: إعداد تقرير المراجع الداخلي:

يعتبر تقرير المراجع الخطوة المهمة في عملية المراجعة، وذلك بإبلاغ الإدارة ومجلس الإدارة بنتائج المراجعة، وأوجه الخلل والقصور في نظام الرقابة الداخلية وعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، وتنبيه الإدارة بمخاطر هذا الخلل، ففي هذا التقرير يحدد المراجع كل التوصيات، ومن يقوم بها ومتى، كما يحتوي التقرير على الملاحق لتفادي أفعال النص، كالتصوص الرسمية، مع وضع فهرس يسمح بترتيبها (دغة، عنان، 2019، ص14). ويجب أن يكون التقرير موضوعي وواضح ومختصر وبنّاء وفي الوقت المناسب، ويجب أن يعرض الهدف من عملية المراجعة ونطاق نتائجها، وتحديد طبيعة النطاق الذي تم تأديته ومداه (عبد الرحماني، 2017، ص24).

### المرحلة السادسة: متابعة عملية المراجعة وتقييمها:

يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية وضع نظام لمتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة وذلك من خلال:

- 1- قيام الإدارة العليا بالاستفسار من الجهة الخاضعة للمراجعة لاتخاذ قرار فيما إذا كان من الممكن تطبيق هذه التوصيات ومتى سيتم تطبيقها وكيف؟.
- 2- قيام الجهة الخاضعة لعملية المراجعة مباشرة بتنفيذ التوصيات.
- 3- قيام المراجع بعد منح الجهة الخاضعة لعملية المراجعة مهلة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بمتابعة هذه الإجراءات أو التأكد من أن الإدارة توصل مسؤولية عدم اتخاذ هذه الإجراءات.

أما بالنسبة لتقييم العملية فيقوم قسم المراجعة الداخلية بالتأكد من الفاعلية التي تم بها انجاز المهمة، وكيف يمكن تنفيذها بكفاءة أعلى وكيفية الاستفادة من هذا التقييم في انجاز مهمات أخرى (عبد الرحمانى، 2017، ص24).

مما سبق نلاحظ أن عملية المراجعة تمر بمراحل متتالية بدءاً من تنفيذ الخطة السنوية التي يضعها قسم المراجعة أو بناءً على طلب من الإدارة العليا، أو من جهة أخرى داخلية، وذلك لتقديم الاستشارة أو التحليل أو التقييم، ومن ثم يتم الشروع في عملية التخطيط لما سيتم مراجعته، وجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط محل المراجعة، وإمداد الإدارة بالخطط ومتطلبات تنفيذها للحصول عليها، وبعد ذلك يبدأ التنفيذ بشكل رسمي، من خلال التتبع واستقصاء مجموعة من الأسئلة التي يتم طرحها على العاملين في المجال محل المراجعة، واختبار الالتزام بأنظمة الرقابة الداخلية، ومن ثم تأتي أهم مرحلة في وهي إعداد تقرير المراجعة الذي يمثل نتاج هذه العملية، ويجب أن يكون موضوعي ومختصر، ويُتوفر في الوقت المناسب، وأخيراً يتم متابعة عملية المراجعة وتقييمها من قبل إدارة المراجعة للتأكد من وصول التوصيات وتنفيذها بشكل مناسب.

#### ثامناً: المعايير الدولية للمراجعة الداخلية:

المعايير الدولية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي (IIA, 2002) وهي مقسمة إلى معايير عامة ومعايير الأداء والجدول التالي يبين هذه المعايير:

جدول رقم(2) المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

رقم المعيار	المعايير العامة	رقم المعيار	معايير الأداء
1000	الأهداف والصلاحيات والمسؤولية	2000	إدارة أنشطة المراجعة الداخلية
1100	الاستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة عمل المراجعة الداخلية
1200	الكفاءة والعناية المهنية	2200	التخطيط لمهمة العمل
1300	الرقابة النوعية وبرامج التحسين	2300	أداء المهمة
		2400	توصيل النتائج
		2500	متابعة التقدم
		2600	قبول الإدارة للمخاطر

1- المعيار 1000 الأهداف والصلاحيات والمسؤولية: أي تحديد الأهداف والصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية.

2- المعيار 1100 الاستقلالية والموضوعية: أي أن نشاط المراجعة الداخلية يكون مستقلاً، وعلى المراجعين أن يتسموا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم.

3- المعيار 1200 الكفاءة وبذل العناية المهنية: يجب تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بكفاءة وعناية مهنية جيدة.

4- المعيار 1300 الرقابة النوعية وبرامج التحسين: أي أن إدارة المراجعة تضع برنامج للجودة والرقابة والتحسين، الذي يغطي جميع أعمال المراجعة الداخلية، ويراقب فعاليتها بشكل مستمر.

5- المعيار 2000 نشاط المراجعة الداخلية: على مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارة نشاط المراجعة الداخلية بفاعلية للتأكد من أنه يضيف قيمة للشركة.

6- المعيار 2100 طبيعة عمل المراجعة الداخلية: يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

7- المعيار 2200 التخطيط لمهمة العمل: على المراجعين الداخليين وضع تكوين خطة لكل مهمة.

8- المعيار 2300 أداء المهمة: يجب على المراجعين الداخليين تعريف، تحليل، تقييم وتدوين المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

9- المعيار 2400 توصيل النتائج: على المراجعين الداخليين توصيل النتائج المهمة مباشرة إلى من يهمه الأمر.

10- المعيار 2500 متابعة التقدم: على مدير قسم المراجعة الداخلية وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة.

11- المعيار 2600 قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد مدير إدارة المراجعة الداخلية أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول، عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية، وإذا لم يتم حل هذه المسائل المخاطر فإنه على مدير الإدارة التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل.

تاسعاً: مسؤوليات المراجعة الداخلية:

تتمثل مسؤوليات المراجع الداخلي في القيام بالآتي (أبو حجر وآخرون، 2014، ص16):

1- فحص الإجراءات والضوابط الرقابية الموضوعية للتأكد من الالتزام بكافة المتطلبات القانونية واللوائح والإجراءات الداخلية للشركة ومساعدة إدارة الشركة في التعرف على مواطن الضعف أو الخلل ورفع التوصيات الملائمة بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها لمعالجتها والتغلب عليها.

2- توفير المعلومات حول مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية واللوائح الداخلية المتعلقة بالجوانب الإدارية والمحاسبية والمالية بالشركة، وكذلك أداء الشركة بالمقارنة مع المعايير القائمة.

3- مراجعة الوسائل والآليات المستخدمة لحماية أصول الشركة.

4- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والنظم الإدارية والمحاسبية والمالية المصممة لحماية موارد الشركة والعمل على ضمان التزامها بالقوانين واللوائح المعمول بها.

5- مراجعة كافة جوانب العمل بالشركة للتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد ومدى التزامها بالسياسات والإجراءات واللوائح الداخلية المنظمة لها.



- 6- وضع البرامج المناسبة لتقييم أعمال دائرة الرقابة الداخلية، والغرض من هذه البرامج هو الحصول على تأكيد معقول بأن أعمال المراقبة الداخلية تتفق مع معايير المهنية الدولية لمزاولة مهنة الرقابة الداخلية، وهي تتضمن التدريب والإشراف والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.
- 7- المشاركة في تصميم الأنظمة اليدوية أو الأولية للشركة وذلك من خلال تقديم الاستشارات الملائمة فيما يتعلق بالأنظمة والإجراءات الرقابية الواجب مراعاتها لدى تصميم هذه الأنظمة.
- 8- مراجعة الإجراءات بمعالجة البيانات والوحدات الإدارية الأخرى المستفيدة التي لديها صلاحية استخدام أنظمة وبرامج الحاسب الآلي.
- 9- مراجعة الإجراءات والضوابط الرقابية لأنظمة الشركة لضمان دقة المعلومات ونزاهتها، والتأكد من أن التقارير والبيانات التي تطلبها الجهات الرقابية يتم إعدادها بشكل صحيح، وأنها تقدم في الوقت المحدد.
- 10- القيام بأعمال المراجعة على الموازنات التقديرية بالمصاريف الرأسمالية.
- 11- كتابة التقارير حول نتائج أعمال المراجعة الداخلية، على أن تتضمن أي توصيات مناسبة لتطوير العمل وتحسينه.
- 12- تتضمن خطة العمل السنوية مهام تتعلق بمتابعة النتائج الهامة الواردة في تقارير المراجعة السابقة لضمان معالجتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها من قبل إدارة الشركة.
- 13- أي مهام أخرى تقرر من قبل لجنة المراجعة أو مجلس إدارة الشركة.
- 14- إن العامل الأساسي في نجاح وظيفة المراجعة الداخلية هو التأييد والدعم المعطى من قبل الإدارة العليا، ومن أهم مظاهر هذا التأييد توافر وثيقة كتابية واضحة ومحددة لدى قسم المراجعة الداخلية يوضح فيها الهدف من إنشائه وسلطاته ومسؤولياته.
- عاشراً: تقنيات المراجعة الداخلية:**

يجب على المراجع الداخلي عند تنفيذ الإجراءات الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تمكنه من التوصل إلى نتائج معقولة يعتمد عليها في كتابة تقريره وإبداء رأيه، وتتمثل هذه الأدلة في الوجود الفعلي والمستندات المؤيدة للعمليات سواء التي نشأت داخل الشركة، أو خارجها، بالإضافة إلى وجود نظام سليم للرقابة الإدارية، وصحة الأرصدة من الناحية الحسابية، وكذلك الإقرارات المكتوبة التي تعتبر من أدلة الإثبات المؤيدة للقوائم المالية كدفاتر القيد الأصلي، ودفاتر الأستاذ العام والسجلات المتعلقة بالتسويات الجردية (بن شرودة، 2015، ص12).

وهناك العديد من الوسائل التي تمكن من الحصول على أدلة الإثبات كالمراجعة الحسابية، والمستندية، والانتقادية، والجرد الفعلي، بالإضافة إلى نظام المصادقات، ونظام الاستفسارات والتتبع، ونظام المقارنات والفحص التحليلي، ونظام الشهادات والإقرارات، وفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية (الوردات، 2006، ص37).

ويمكن أن تعتمد المراجعة الداخلية على ما يعرف بالعينات الإحصائية، حيث يقضي المراجع الداخلي معظم وقته عند القيام بعمليات المراجعة في تجميع الأدلة والإثباتات خلال فحصه للعمليات ومختلف الوثائق، حتى يُكون أساساً لإبداء الرأي في تقريره النهائي، وكان المراجع الداخلي في السابق يقوم بمراجعة جميع العمليات مراجعة تفصيلية، أما في الوقت الحاضر أصبح يعتمد على المراجعة الاختبارية التي تعتمد أساساً على استعمال العينات وإخضاعها للفحص، والعينات إما إحصائية أو غير إحصائية، فالعينات غير الإحصائية هي أسلوب يعتمد على التقدير والحكم الشخصي للمراجع بناءً على مهارته وخبرته، وفي هذا الأسلوب يختار المراجع العينة دون اللجوء إلى قواعد الاحتمالات الإحصائية، أو أي أسلوب رياضي، أما العينات الإحصائية فهي تعتمد على قوانين الاحتمالات والطرق والجداول الإحصائية في تحديد حجم العينة واختيار عناصرها، ومن ثم تقييم النتائج التي يتم التوصل إليها مع تعميمها على المجتمع محل الدراسة (بن شروبة، 2015، ص14).

#### حادي عشر: دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية:

عرف العالم تطوراً كبيراً في المجال الاقتصادي وتحديداً بعد التحولات الاجتماعية والسياسية، خاصةً الاقتصادية التي شهدتها بيئة الأعمال، فكان لهذه التحولات آثاراً مباشرة على المحيط الاقتصادي للشركات، فهذا التطور مس حجم الشركات التي أصبحت تتميز في وقتنا الحاضر بكونها وتعدد وظائفها (طلال، الأمين، 2018، ص195)، ومع هذا التقدم والتوسع زاد عدد الأشخاص المهتمين بالمعلومات المالية بصفة عامة وبالتقارير المالية بصفة خاصة، ما زاد من أهميتها، حيث أصبحت لغة عالمية بين جميع المستخدمين باعتبارها أفضل وسيلة لمعرفة الحالة المالية الحقيقية للشركات، فهي تشمل المعلومات المحاسبية كافة ونتائج أعمال الشركة مما يجعل القوائم المالية مصدر ثقة وأداة لاتخاذ القرار، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية كأداة رقابية للتأكد من صدق الأداء الجيد والفعال لسياسات، الشركة وأهدافها وصدق المعلومات المالية التي تقدمها وموثوقيتها (المهدواني، 2020، ص1)، فالمراجعة الداخلية تمثل نشاطاً تقييمياً مستمراً خلال الفترة المالية، وتُمكن من اكتشاف الغش في التقارير المالية (جواب الله، 2022، ص582)، وهذا ما دفع الشركات للاهتمام بها نظراً لما تؤديه من دور في تزويد مختلف الأطراف الداخلية والخارجية للشركة بمعلومات تمتاز بالدقة (طلال، الأمين، 2018، ص195)، فالمراجعة الداخلية تعتبر أداة رقابية فعالة في أيدي الإدارة العليا ولجنة المراجعة للتحقق والتأكيد الإيجابي من شفافية التقارير المالية المنشورة، وذلك من خلال دورها المحوري والاستراتيجي وموقعها المتميز داخل الشركة في بث الثقة والمصداقية في جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وشفافيته وفي تعظيم منفعة المحاسبة والمراجعة (إبراهيم، 2014،

ص94)، كما تؤكد مختلف أنظمة الجودة على أهمية المراجعة الداخلية في مراقبة تطبيق معايير الجودة والتأكد من فعاليتها، بالإضافة إلى ما تحققه من نزاهة ومصداقية للقوائم المالية المتعلقة بالتسيير والمحاسبة، إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية (طلال، الأمين، 2018، ص195)، بالإضافة إلى دورها المهم في الحفاظ على الأصول وحقوق الشركة لمنع الاختلاس والتلاعب في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من الأداء الجيد لأعمال الشركة ونشاطاتها، وبالتالي فهي أداة تضمن كفاءة التقارير المالية وجودتها من خلال توفر المصداقية والشفافية والموثوقية في معلومات هذه التقارير (المهدواني، 2020، ص22).

وتعتبر المراجعة الداخلية أداة مهمة من أدوات هيكل الرقابة الداخلية الفعالة ومكوناته وأهم عناصرها، ونظاماً فرعياً تمارس من خلالها مهامها وتحقق أهدافها بكفاءة وفعالية، وتعتمد عليها في دقة الفحص الانتقادي، والتحقق والتقييم الموضوعي، والتأكد الإيجابي من جودة التقارير المالية وشفافيتها (أبوجبل، 2016، ص62).

وقد أجرى العديد من الباحثين دراسات حول أثر المراجعة الداخلية على تحسين جودة التقارير المالية وزيادتها، والتي تؤكد على وجود علاقة إيجابية وطيدة بين المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، حيث تؤكد دراسات كل من (المهدواني، 2020، إبراهيم، 2014، مراد، 2022، أبوجبل، 2016)، على وجود علاقة إيجابية طردية بين جودة المراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية وزيادتها، وذلك من خلال اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والتلاعب وتصحيحها مما يزيد من مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية ودقتها، وأكدت هذه الدراسات أن مستخدمي التقارير المالية هم الأكثر تأثراً بالمراجعة الداخلية سواء كانت فعالة مما يحسن جودة التقارير، أو غير فعالة مما يجعلها تفقد أهميتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين والتكامل مع عملية المراجعة يساعد في زيادة جودة التقارير المالية (جاب الله، 2022، ص597).

يوضح (طلال، الأمين، 2018، ص199) إسهام المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير

المالية من خلال:

1- حماية الشركة من عمليات التلاعب والغش ويعتبر هذا دوراً هاماً ورئيساً، خصوصاً وأن المراجع الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في الشركة واعتماده على العينات الإحصائية بدلاً من الفحص الكامل، وبالتالي أصبح المراجع الداخلي هو من يستطيع أن يحمي الشركة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول، وأنه ليس هناك أقدر منه للقيام بذلك، وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية والخارجية.

- 2- الإسهام في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة، وهو ما يُمكن من الحصول على قوائم مالية خالية من الأخطاء.
  - 3- الإسهام في تدقيق البيانات للحصول على قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
  - 4- العمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في الشركة.
  - 5- العمل على فحص مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه في الشركة ومدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة.  
وبحسب (المهدواني، 2020، ص26) يُلخص دور المراجعة الداخلية فيما يلي:
- 1- الحكم على صلاحية التقارير المالية كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال الشركة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع المالي في فترة زمنية معينة.
  - 2- يؤكد صدق القوائم والتقارير المالية وتمثيلها للمركز المالي للشركة.
  - 3- الحصول على رأي فني محايد يبين مدى مطابقة التقارير المالية بما هو مقيد في الدفاتر.
  - 4- طمأننة مستخدمي القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن استثماراتهم.
  - 5- التأكد من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلاً.  
مما سبق يتضح أن المراجعة الداخلية لها دور مهم وفعال في زيادة جودة التقارير وتحسينها، وذلك من خلال تأثيرها في زيادة كفاءة آليات أنظمة الرقابة الداخلية، وتحسين إدارة المخاطر ومنع أنشطة الغش، وقد زادت أهمية دور المراجعة الداخلية في الآونة الأخيرة نتيجة للانهيارات المالية لكبرى الشركات وزيادة العمليات الاحتمالية التي نتج عنها فقدان الثقة في التقارير المالية، الأمر الذي زاد من الضغط على الشركات من قبل الجهات التنظيمية بشكل مستمر لتحسين الثقة في تقاريرها المالية، مما سلط الضوء على الدور المحوري والاستراتيجي للمراجعة الداخلية وموقعها المتميز داخل الشركة، حيث ساعدت المراجعة الداخلية الفعالة والجيدة في بث الثقة والمصداقية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وشفافيتها.

## **المبحث الثاني**

### **المحاسبة الجنائية**

## تمهيد:

نتيجة لتعرض العديد من المنظمات إلى مشاكل متعددة وظهور العديد من المنازعات والدعاوى القضائية بسبب عدم إمكانية التقارير المالية على نقل المعلومات التي تعبر بصورة صحيحة عن عمليات المنظمة للمستخدمين، وانخفاض مستوى جودة هذه التقارير الأمر الذي تطلب ضرورة توفير اساليب رقابية تحد من ظهور المشاكل بين المنظمات ومستخدمي التقارير المالية، وتعتبر المحاسبة الجنائية من أهم الوسائل الرقابية التي تعمل على دعم التقاضي ، ودعم مقومات وخصائص مصداقية التقارير المالية، فهي تستخدم تقنيات تعمل على اكتشاف طرق التحايل والغش في التقارير المالية وتساعد على تضيق فجوة التوقعات التي تتسع بسبب تزايد الغش في التقارير المالية، كما أنها تعتبر أداة ضغط على إدارة المنظمة من أجل تحسين جودة معلومات تقاريرها المالية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على خدماتها في الوقت الحاضر. لذلك سوف نخصص هذا المبحث لعرض بعض النقاط المهمة التي تخص المحاسبة الجنائية من مفهوم وأهداف وتقنيات وأساليب وغيرها من النقاط التي تتعلق بالمحاسبة الجنائية.

## أولاً: مفهوم المحاسبة الجنائية:

ظهرت الحاجة إلى المحاسبة الجنائية نتيجة للتطورات الاقتصادية والتقنية الحاصلة في العالم، وما ترتب عليها من قضايا ومنازعات قانونية ومالية واجتماعية، حيث إن هذه المحاسبة تقوم على أساس فكري يربط بين المعلومات المحاسبية وما يحتاجه القضاء من هذه المعلومات وبين الحقائق التي تقدمها المعلومات المحاسبية حول صحة القضايا والمنازعات التي تُقدّم للقضاء، وقد أدى ذلك إلى ضرورة وجود مستشارين أو خبراء محاسبين لمساعدة القضاء في التحري واكتشاف الغش والتوصل إلى مدى صدق المعلومات المقدمة إليه وإبداء رأي فني متخصص حول هذه المعلومات، وذلك حتى يتسنى للقضاء إصدار الأحكام العادلة بحق الأطراف المتنازعة، فالمحاسبة الجنائية تعتبر من مجالات المعرفة الفكرية في أساسيات المحاسبة والمراجعة، وبناءً على ما لها من أهمية ومهارات وتقنيات فهي تساعد في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

وفيما يلي استعرض مجموعة من التعريفات للمهنيين وعدة كُتاب وباحثين لمفهوم

المحاسبة الجنائية:

وعرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American institute of

certified public accountants بأنها هي إحدى حقول علم المحاسبة الذي ينطوي على

تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والمراجعة والأساليب الكمية والقانون والبحث والتحري لجمع

أدلة الإثبات وتحليلها وتقييمها وتفسير النتائج والتقرير عنها (AICPA, 1986).

هي فرع من فروع المحاسبة في العصر الحديث يدمج بين علم القانون وعلم المحاسبة وعلم الكمبيوتر والانترنت، حيث يساعد هذا التداخل بين هذه العلوم المختلفة الخبير المتخصص في البحث والاستقصاء بهدف اكتشاف الغش والجرائم المالية وتقديم أدلة كافية للجهات المحددة وفق أسس ومنهجية وأدلة إثبات قاطعة تصلح للإدانة (الخالدي، 2014، ص32).

كما عرفت بأنها: تطبيق لمبادئ المحاسبة والنظريات والحقائق والفرضيات المحاسبية في نزاع قانوني، وتشمل جميع فروع المعرفة المحاسبية، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الخدمات القانونية وتعرف بدور المحاسب الجنائي بصفته خبيراً أو مستشاراً، وخدمات التحقق وتعتمد على الاستفادة من مهارات المحاسب الجنائي في قاعة المحكمة (الشواربي، 2018، ص22).

وأيضاً تمثل مجموعة من الخبرات والمهارات الخاصة بالمراجعة والتحقيق وتؤدي على شكل شهادة أو استشارة، حيث إنها تغطي مجالات عديدة مثل المسؤولية عن المنتج، الملكية الفكرية، الإخلال بالضمان أو الوكالة، النزاعات بين المساهمين والشركاء، حيث إن المحاسبة الجنائية أصبحت معروفة على أنها قطاع متخصص قائم بذاته (شعبان، 2015، ص21).

وتتمثل في جمع مهارات مختلفة لعدة مجالات منها المحاسبة والقانون وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ لتحقيق أهداف عدة أهمها: المساعدة في مكافحة الغش (قمبر، 2014، ص216).

بناءً عليه يمكن القول إن المحاسبة الجنائية هي مجال متخصص من مجالات المحاسبة والمراجعة والتحليل والفحص الذي ينطوي على تطبيق المبادئ والفرضيات المحاسبية المتعارف عليها من حيث الدقة والملائمة والموثوقية في البيانات بشكل عام، لمنع الغش واكتشافه ومقاضاته، وفي المنازعات القانونية، والبحث عن عمليات الغش التي قد توجد في التقارير المالية، وهي تؤدي على شكل شهادة أو استشارة يقوم بها شخص مؤهل علمياً وعملياً، أي له مهارات في المحاسبة والمراجعة والبحث بإجراء تحريات أكثر دقة وعمق وشمول من المراجع، مما يساعده على الإدلاء برأي فني محايد في الدعاوى القضائية وتقديم تقرير بالأدلة القانونية الكافية لمساعدة القضاء على البث في النزاعات القضائية وتحقيق العدالة.

#### ثانياً: مراحل نشأة المحاسبة الجنائية:

تشير الدلائل إلى أن المصريين القدامى عرفوا المحاسبة الجنائية كمهنة مورست من قبل أشخاص جديرين بالثقة لا يتأثرون بالنفوذ ويمكنهم التعامل مع المواقف الصعبة، ويطلق عليهم (عيون وأذان الملك) مهمتهم السهر على مخزون الذهب والحبوب وغيرها من الأصول، في حين بدأت المحاسبة الجنائية في التبلور قبل نحو 200 سنة مضت، من خلال السماح للمحاسبين بالإدلاء بشهادتهم كخبراء لتعزيز الأحكام القضائية (داود، 2014، ص123).

وبينت دراسة (شعبان، 2015، ص23) مراحل ظهور المحاسبة الجنائية وتطورها :

- 1- بدأت المحاسبة الجنائية في الظهور عام 1817 بعد أن تم تسجيل أول قضية عرفت باسم "ماير ضد سيفتون"، والتي تتعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية وتم الاستعانة بخبرة محاسبية للتعرف على الجوانب المالية لهذه القضية.
- 2- وفي عام 1824 تم نشر أول إعلان في الصحف في غلاسكو بإسكتلندا، حيث كانت هناك دعاوى للحكام، والمحاكم، والمحامين والمحاسبين للتحقيق في نشاط احتيالي، في المحكمة كشاهد خبير، وعلى الرغم من ذلك فإنه بدأ ظهورها في الولايات المتحدة وانجلترا عام 1900، وذلك بعد اعتماد ضريبة الدخل الاتحادية، مما أوجد طلباً للمحاسب الجنائي بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل، وبدأ ظهور الدعوات لمنح شهادة خبير قضائي، كما حدث في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1929 دافعاً نحو الاهتمام بالجوانب القانونية للمحاسبة.
- 3- في عام 1930 استطاع فرنك ويلسون أن يثبت للعالم أهمية المحاسبة الجنائية، حيث قاد التحقيق في قضية آل كابولي في ذلك العام.
- 4- في عام 1946 نشر Maurice pelubet مقالاً بعنوان المحاسبة الجنائية ومكانها في اقتصاد اليوم " وهو الأرجح لاستخدام عبارة المحاسبة الجنائية ".
- 5- وعام 1982 تم إصدار أول كتاب بعنوان " المحاسبة الجنائية: المحاسبة وشهادة الخبرة "، وتم تأليفه من قبل Francis C.Dykemen، وأعقبه كتاب " المحاسبة التحقيقية " عام 1986، \_ في نفس العام 1986 أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) الممارسة رقم (7) لمجالين رئيسيين : المحاسبة التحقيقية، ودعم الدعاوى القضائية.
- 6- وعام 2003 تم صدور تقرير لجنة التسوية والنزاعات في مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) عن دمج إجراءات المحاسبة الجنائية في بنية المراجعة على ضوء قانون سربين أوكسلي والمعيار الجديد SAS99.
- 7- وعام 2008 ازداد الزخم الحكومي والشعبي بضرورة وجود محاسبين جنائيين معتمدين بعد بداية الانهيار الاقتصادي واكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية والمراجعة.
- 8- وعام 2009 أقرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) بالمحاسبة الجنائية، وأفردت لها فصلاً في المجلة الخاصة بها باسم المحاسبة الجنائية وذلك لتشجيع بحوثها.
- 9- في عام 2011 صدر قانون " Dodd Frank " وهو أهم قانون للإصلاح المالي منذ قانون البورصات عام 1933، حتى أصبحت المحاسبة الجنائية علم يُدرس في أكاديميات المحاسبة. مما سبق نلاحظ أن المحاسبة الجنائية كانت موجودة منذ فترة طويلة، إلا أنها لم تكن تحمل نفس المسمى والمفاهيم الواضحة الموجودة في الوقت الحالي، حيث كانت مجرد عملية مراقبة ومراجعة للأصول والممتلكات، ولكنها تطورت مع تطور العمليات المالية، كما ساهمت الأزمات الاقتصادية وحالات النزاع القضائي في تطورها وزيادة الحاجة إلى خدماتها، بالإضافة إلى ذلك



زاد الاهتمام بها من الناحية الأكاديمية حيث ظهرت العديد من المنظمات المهنية الخاصة بها، وتم إصدار القوانين المنظمة لعملها، وما زالت في تطور مستمر حتى أصبحت خدماتها تتناول كافة العمليات والأنشطة داخل الشركات بما في ذلك التقارير المالية المعلومات الواردة بها.

### ثالثاً: أهداف المحاسبة الجنائية:

تهدف المحاسبة الجنائية إلى تحقيق الخدمات الآتية (برغل، 2015، ص23):

1- التحري عن عمليات الغش واكتشافها، ويعد هذا من أهم أهداف المحاسبة الجنائية، فضلاً عن اكتشاف حالات التلاعب من الالتزامات المالية أو الممارسات الخاطئة التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية.

2- التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ إن الهدف من المحاسبة الجنائية يعتمد على الغرض من التكليف بها، فقد يكون غرضها التحري عن وجود أو عدم وجود الغش أو تقييم بعض الأضرار الاقتصادية.

3- إجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة، فضلاً عن المثول أمام المحكمة إذا تطلب الأمر ذلك، وهنا قد يتم الاستعانة بالمحاسب الجنائي من قبل أحد أطراف النزاع.

4- تحديد مقدار الخسائر أو الأضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة، وجمع الأدلة التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المتطلبات القانونية لاستردادها، فضلاً عن تتبع موقع الأصول المفقودة وتحديد مسؤوليتها وتحديد المسئول عن ارتكاب الغش.

5- تقديم الخدمات المهنية في سياق العمل كمستشار أو مُحكِّم مالي أو وسيط (شعبان، 2015).

من خلال سرد هذه المجموعة من الأهداف يتضح أن المحاسبة الجنائية تمثل التكامل بين المحاسبة والعديد من المجالات الأخرى، حيث إنها تعمل على تسوية المنازعات القضائية والتجارية، وتوفر نظاماً جديداً يؤثر بشكل إيجابي على الأطراف المستفيدة منها، وذلك نتيجة لدورها الفعال في تحسين جودة مراجعة القوائم والتقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها، فهي تتم بأسلوب مراجعي تحقيقي من خلال الفرز أو الإبلاغ والتحقق من البيانات المالية.

### رابعاً: أهمية المحاسبة الجنائية:

تزايد الاهتمام بالمحاسبة الجنائية بعد حدوث الانهيارات الاقتصادية للعديد من الشركات العالمية وذلك بسبب الغش والتلاعب، ما أدى إلى زيادة الدعاوى القضائية ذات الطابع المالي أمام المحاكم، وفي الوقت الحالي لم تعد تقتصر خدمات المحاسبة الجنائية على الجهات القضائية فقط، بل أصبحت العديد من الجهات تطلب خدمات المحاسبة الجنائية (عبيد، 2018، ص672)، وتستمد المحاسبة الجنائية أهميتها من العوامل التالية (السيسي، 2006، ص44):

1- تمثل المحاسبة الجنائية تكاملاً بين المحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحقيقات أكثر عمقاً، وأكثر ارتباطاً بالدعاوى القضائية، الأمر الذي يجعل المحاسب الجنائي مستشاراً قضائياً على مستوى رفيع.

2- إن المحاسبة الجنائية تساعد لإعداد محاسب جنائي على مستوى عالي من الخبرة والتأهيل، يكون قادراً على تقديم تقرير عن المهمة المكلف بها، مدعماً بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة.

3- تسهم المحاسبة الجنائية في زيادة كفاءة المراجعة الخارجية وفعاليتها، وزيادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، واكتشاف الغش في القوائم المالية.

4- تبحث المحاسبة الجنائية في الماضي وتذهب إلى ما وراء الأرقام، وتفتح الأبواب للمزيد من الدراسة والبحث.

5- تعتبر المحاسبة الجنائية من المجالات المهمة التي تحمل فرصاً عديدة لتلبية احتياجات المستقبل، وتحديد الخصائص والمهارات المطلوبة في المحاسب الجنائي.

يتبين مما سبق أن أهمية المحاسبة الجنائية لم تعد تقتصر على القضاء فقط، بل أصبحت مطلوبة من عدة جهات للاستفادة من خدماتها وخبراتها، فهي تلبي احتياجات المستقبل من تأكيدات وتنبؤات، بالإضافة إلى بحثها في الماضي لاكتشاف الأخطاء والغش؛ وكذلك زيادة الثقة في التقارير المالية من خلال الرأي الفني المحايد، وتكاملها مع العلوم الأخرى للوصول إلى تقارير مالية خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش.

#### خامساً: مميزات المحاسبة الجنائية:

نتيجة لزيادة اللجوء إلى القضاء بسبب المنازعات بين الشركات، وعمليات الغش والتلاعب في التقارير المالية؛ أدى ذلك لظهور المحاسبة الجنائية للمساعدة في فض المنازعات. ولها مميزات جعلتها تظهر للواقع وتنتشر بشكل سريع، ومن أهمها ما يلي (راضي، الروازق، 2018، ص 204):

1- استخدام العلوم المختلفة حيث إنها تعمل على دمج بعض العلوم والمهارات المختلفة وتربطها بصورة أساسية مع العلوم المحاسبية.

2- تمكن المراجع من قراءة ما بين السطور والكشف عن الحقيقة المخبأة خلف الوثائق المعروضة من خلال المهارات التي يكتسبها المحاسب الجنائي.

3- تقليل الفساد المالي، فوجود المحاسب الجنائي يشكل عاملاً أساسياً في منع الفساد المالي أو الحد منه، كما أنها تقدم الحلول البديلة والممكنة قبل اللجوء للقضاء.

4- تساعد على حل النزاعات بشكل عادل في المحاكم القضائية، وذلك من خلال تقديم تقارير الخبرة والتي تكون محل اعتماد واطمئنان لدى السلطات القضائية.

5- تعمل على تطوير الأداء الذهني، فهي تمكن المحاسب من مواكبة التطور الناتج من التطور التكنولوجي والذهني لدى المديرين وماسكي الدفاتر، والذي يؤدي سلباً إلى تطور الطرق المختلفة للفساد والتلاعب المالي وكيفية التعامل معها.

6- تحديد نقاط ضعف الأداء، وذلك من خلال تحديد مواقع الإهمال الوظيفي وتحميل المسؤولية للمتسببين بالأضرار.

#### سادساً: خدمات المحاسبة الجنائية:

وقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في الآتي (AICPA, 2005):

1- التحري عن عمليات الغش والحد منها، إذ يمكن تعيين (تكليف) المحاسبين الجنائيين لتحديد ما إذا كان هناك نشاط إجرامي مرتبط بالسجلات المالية للشركة، وهنا يبحث المحاسبون الجنائيون عن أي مغالاة في تقييم المخزون أو الرسمة الخاطئة للمصاريف بغرض تشويه الأرباح والاختلاس.

2- قد يُطلب من المحاسبون الجنائيون تقديم الاستشارات لوضع استراتيجيات منع الغش في الشركات، وهنا يعمل المحاسبين الجنائيين على تقييم ما إذا كان من الممكن تعديل النظام المالي المعني، مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط الضعف في نظام الرقابة والإجراءات الداخلية.

3- تحليل المعاملات التجارية وتقييمها، إذ يمكن للمهنيين تحديد أو تقدير القيمة الحقيقية للشركة في حالة الاندماج أو الاستحواذ، وضمان أن المشتري على دراية بخصوص قيمة الشركة والوضع المالي لها، فضلاً عن ذلك يمكن للمحاسبين الجنائيين تأشير أي نشاط محاسبي مشبوه وتحديد ما إذا كان قد تم اعتماد المقاييس المدروسة في إخفاء البيانات أو تزويرها.

4- دعم الدعاوى القضائية فمن الشائع أن تجد المحاسبين الجنائيين يقدمون خبرتهم المحاسبية في دعم الدعاوى القضائية القائمة أو المحتملة، ويرتكز عملهم الأساسي في تقليل الأضرار، على الرغم من أنها قد تتطلب توفير شهادة الخبراء في العديد من الدعاوى القضائية مثل: النزاعات المتعلقة بالعقود، والقضايا المتعلقة بالممتلكات الفكرية وغيرها.

5- التحقيقات الحكومية، يمكن أن يؤدي المحاسبون الجنائيون دوراً مهماً في الحكومة، أي العمل في الوكالات الحكومية، مثل: وكالة المخابرات ودائرة ضريبة الدخل، إذ يعملون على البحث عن أي إشارة تتعلق بوجود نشاط مالي مشبوه وغش من قبل الأفراد والشركات.

ومما سبق يمكن القول إن المحاسبة الجنائية تقدم خدمات قانونية وتحقيقية، وتعمل على توفير معلومات تحليلية تساعد على تقييم المعاملات التجارية، كما أن خبرة المحاسب الجنائي ومهاراته في تقديم رأي فني محايد لتلبية احتياجات الإدارات وأصحاب المصالح ومساعدة القضاء في حسم المشاكل المطروحة، بالإضافة إلى أن هذه الخدمات تساعد على حماية المال العام من

الغش وسوء الاستخدام، من خلال الفحص والتحليل والتقييم وتقديم الاستشارات والتوجيهات اللازمة لكشف الغش والحد منه.

#### سابعاً: أساليب المحاسبة الجنائية:

هناك العديد من الأساليب التي يجب على المحاسب الجنائي استخدامها لاكتشاف الغش والتلاعب ومنعهما. ومن أهم هذه الأساليب التي قدمها كل من (إدريس، 2019، ص95)، (الكبيسي، 2016، ص5) ما يلي:

- 1- الحصول على دليل الإثبات، واختيار التوقيت المناسب للقيام بذلك.
- 2- المراقبة المستمرة لنشاط الشركة بهدف إيجاد دليل الجريمة أو الخطأ.
- 3- تحليل مصادر الأموال واستخدامها.
- 4- اختبارات الشمول، حيث تُستثنى البيانات الصحيحة، وتشمل البيانات الخاطئة فقط.
- 5- استخدام النماذج المالية للوقوف على رأي الشركة تجاه مختلف أمور الزبائن أو الموردين.
- 6- مراجعة النقطة الحرجة للبحث عن أسباب عمليات الغش والتلاعب.
- 7- المراجعة التفصيلية، والتي تهدف لعمليات التحري وجمع الأدلة.
- 8- المراجعة البعدية، والتي تركز على عمليات الفحص.
- 9- تكوين قاعدة بيانات للاسترشاد بها وفقاً لمخطط زمني ملائم.
- 10- أساليب التحريات اللازمة عن الشكاوى والادعاءات القائمة.
- 11- إجراء الفحص لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.
- 12- المراجعة بعد انجاز عمليات المحاسبة الجنائية.

بناءً عليه يمكن القول إن المحاسبة الجنائية تستخدم أساليب متعددة تساعد في اكتشاف الغش والتلاعب والحد منهما، وهذه الأساليب تكون محاسبية، ومراجعية، وتحقيقية، تساعد على مراجعة العمليات والأنشطة للتحري والفحص والحصول على أدلة الإثبات وفي الوقت المناسب، ومن ثم تقوم بمراجعة ما تم انجازه من عملياتها.

#### ثامناً: إجراءات المحاسبة الجنائية:

- هناك مجموعة من الإجراءات تقوم بها المحاسبة الجنائية تشمل ما يلي (جاسم، 2017، ص350):
- 1- الالتقاء بالعميل، لأن تحديد المشكلة مرحلة أساسية لا يسبقها شيء، فإن فض أي نزاع يقوم في البداية على هذه المرحلة لمعرفة ماهية المشكلة وتحديد أبعادها وأثرها، والدوافع التي أدت إلى حدوثها، سواء كانت دوافع شخصية إجرامية، أو أخطاء غير مقصودة أدت إلى ظهورها.
  - 2- مراجعة الطرح لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الأساسيين فيها.
  - 3- التحقيق الأولي، وقبل وضع خطة عمل منفصلة بما يتيح وضع خطة عمل أكثر احتمالاً.

- 4- وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة.
  - 5- جمع الأدلة للتأكد من صحة المعلومات، للإحاطة بالقضية محل التحكيم قبل إبداء الرأي.
  - 6- تحليل الأضرار وقيمتها الحالية وتحليل الحساسية، واستخدام الحاسوب غيره لشرح النتائج.
  - 7- إعداد التقرير النهائي مبيناً فيه نطاق التحقيق والمنهج المستخدم والقيود المفروضة على النطاق والنتائج وأراء المحاسب الجنائي، إضافةً إلى الجداول والرسومات وأدلة الإثبات التي جمعها، دون إغفال أي حقائق حتى لا يسمح بالطعن في سلامة التقرير.
- إن مجموعة الإجراءات سالفة الذكر تمثل العملية التي يقوم على أساسها المحاسب الجنائي من التوصل إلى النتائج ، التي يسهم ويساعد بها في فض المنازعات وتوضيح الحقائق والتأكيد أو عدم التأكيد على صحة المعلومات المتنازع عنها، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات المتتالية التي يُبحث من خلالها في الأرقام وما وراء الأرقام في جميع أدلة الإثبات المتاحة له للوصول إلى التقرير النهائي الذي يمثل نتائج هذه الإجراءات.

#### تاسعاً: تقنيات المحاسبة الجنائية:

- يعتمد المحاسب الجنائي على مجموعة من التقنيات المتنوعة التي تساعده في تنفيذ المهام الموكلة إليه وإتمامها، ومن أهم هذه التقنيات ما يلي (شعبان، 2015، ص29):
- 1- قانون بينفورد: تتسم هذه التقنية بالبساطة وسهولة التطبيق، وتعتبر وسيلة رياضية، وطريقة للتعرف على ما إذا كان المتغير الذي تتم دراسته هو خطأ غير متعمد أو عملية غش، وتعتبر هذه التقنية من التقنيات السريعة لاكتشاف التلاعب عند وجود حجم كبير من البيانات.
  - 2- نظرية الحجم النسبي: تركز هذه التقنية على التقلبات غير العادية والتي يمكن أن تحتوي على غش أو أخطاء حقيقية، ويتم قياس هذه النظرية بواسطة نسبة أكبر عدد لثاني أكبر عدد من مجموعة معينة، حيث توجد مقاييس معينة لكل مجموعة، وهي تعمل بشكل جيد عندما يكون حجم البيانات كبيراً، وهي فعالة في حالة الأخطاء عند إدخال البيانات، وغيرها من الأخطاء.
  - 3- التدقيق بمساعدة الكمبيوتر: إن تنفيذ عملية التدقيق بدون استعمال تكنولوجيا المعلومات يُعد خياراً صعباً، حيث لا يمكن للمدقق تنفيذ العملية بسهولة بدون استعمال الكمبيوتر، وتوجد عدة برامج للتدقيق الكترونية تساعد المحاسب الجنائي في التدقيق بشكل أفضل وسريع وبتكلفة أقل.
  - 4- تحليل النسب: وتساعد هذه التقنية على تحديد العلاقات بين تكاليف معينة وبعض مقاييس الإنتاج المستخدمة، وتساعد على تقدير النفقات في حالة فقدان الوثائق المؤيدة، ومن النسب الأكثر استخداماً في هذه التقنية: نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة، ونسبة أعلى قيمة لثاني أعلى قيمة، ونسبة العام الحالي للعام السابق.

كما أضافت (قمبر، 2017، ص 14) مجموعة من التقنيات ومنها:

1- البحث في البيانات: وهو عملية استخراج المعلومات من البيانات، لاكتشاف الأنماط والعلاقات التي لم تكن معروفة مسبقاً، وتعتمد هذه التقنية على محاولة البحث في كمية كبيرة من البيانات بحثاً عن أي أنماط أو معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الحاسوب المصممة لذلك الغرض، وتتضمن هذه التقنية ثلاثة أنشطة تتمثل في الاستكشاف، ونماذج التنبؤ، وتحليل التباين.

2- التصميم والتقييم لأساليب الوقاية من الغش ومنعه واكتشافه ومعالجة آثاره: حيث تبرز أهمية المحاسب الجنائي من خلال دوره في المشاركة للوقاية من الغش ومنع حدوثه والإسهام في عمليات التحقيق والمقاضاة المتعلقة به ومعالجة آثاره، وتتضمن هذه التقنية أربعة أنشطة وهي: أنشطة الوقاية من الغش، وأنشطة منع الغش، وأنشطة اكتشاف الغش، وأنشطة معالجة الغش.

3- التحقيقات: عندما يتم الكشف عن معلومات تشير إلى حدوث الغش أو احتمالية حدوثه، فإنه يتوجب على الإدارة أو غيرها من الأطراف ذات العلاقة إجراء تحقيق داخلي شامل، وتهدف هذه التقنية لجمع الحقائق التي تؤدي إلى تقدير معقول للانتهاك المشكوك فيه، ثم يجب على الإدارة القيام بتحقيق داخلي فعال يُمكنها من تفادي إجراء تحقيق حكومي، وبما أن المحاسب الجنائي يمتلك مهارات عدة؛ فإن تحقيقاته ستكون مقبولة في المحاكم لأنها تتم وفق القوانين المنظمة والمهارات المتخصصة، ويقوم المحاسب الجنائي بإجراء أنواع عدة من التحقيقات الداخلية والتحقيقات النظامية، ويمكن أن يكون المحاسب الجنائي من ضمن عملية التحقيق في جريمة مالية، لذلك فإن توثيق التحقيقات التي يقوم بها المحاسب الجنائي تكون ضرورية، فأوراق العمل يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الإجراءات القانونية اللاحقة، ويتوجب على المحاسب الجنائي خلال إجراء التحقيقات بمختلف أنواعها الالتزام بالقوانين والأنظمة.

4- المراقبة: هي نشاط يتم بشكل سري ومتواصل، لجمع المعلومات حول: أشخاص، أماكن، أو أشياء، لتحديد النشاط المشتبه به وهوية الأشخاص المشتبه بهم، أو لتحديد السلوك الذي يمكن أن (يكون أو لا يكون) انتهاكاً للقانون المدني أو الجنائي، ويستفيد المحاسب الجنائي من هذه التقنية في جمع الأدلة لدعم الأسباب المبررة للحصول على إذن تفتيش، وجمع الأدلة التي تقود إلى تحديد هوية الأشخاص والأنشطة المتورطة في الجريمة واعتقال مرتكبيها، وذلك بعد تقديمه لطلب يوضح الأسباب المبررة لضرورة مراقبة بعض الأشخاص المشتبه بارتكابهم أفعال الغش للجهات المختصة، ويتم هذا النشاط من قبل أشخاص يعملون في جهات تطبيق القانون.

5- أدونات التفتيش: يمكن للمحاسب الجنائي أن يطلب إصدار إذن تفتيش في السجلات المالية، وللحصول على مثل هذا الإذن لابد من تقديم الأسباب المبررة لضرورة تفتيش السجلات المالية للجهات المختصة، وأدونات التفتيش هي: عبارة عن أمر كتابي يسمح بتفتيش مكان معين

يتضمن: موقعاً جغرافياً، مركبةً، شخصاً، أو الحجز على عناصر محددة، وإصدار أدونات التفتيش لابد من القيام بإجراءات قانونية معينة، ويقوم بها أشخاص يعملون في جهات حكومية، وأحياناً تكون أدونات التفتيش ضرورة، لأن المعلومات وغيرها من الأدلة المطلوبة من قبل المحاسبين الجنائيين قد تتعرض للإخفاء المتعمد من قبل مرتكبي الجريمة، وبعد الانتهاء من التفتيش يتم إعداد قائمة جرد تفصيلية للعناصر التي يتم الحجز عليها.

6- إجراء المقابلات (الاستجواب): وهي تقنية فعالة لجمع المعلومات، ويمكن القول إن الفارق بين المقابلة والاستجواب غير واضح، لأنهما تتضمنان توجيه أسئلة إلى شخص يسمى (المستجوب) وهدفهم الحصول على معلومات ذات علاقة تؤدي إلى كشف الحقائق، والمقابلات التي يجريها المحاسب الجنائي نوعان: مقابلات جمع المعلومات، ومقابلات البحث عن الاعتراف.

هذا وتوجد تقنيات كثيرة ومتنوعة للمحاسبة الجنائية، فهي لا تنحصر على ما ذكر أعلاه، ويمكن للمحاسب الجنائي اختيار تقنية مناسبة أو أكثر يستعين بها لجمع المعلومات وأدلة الإثبات الملائمة، وإجراء التحليلات لكل حالة بما ينسجم مع طبيعتها وتساعده في تنفيذ مهامه وتوصيل النتائج للجهات المطلوبة.

#### عاشراً: مؤهلات المحاسب الجنائي ومهاراته:

هناك مجموعة من النقاط يجب توفرها في المحاسب الجنائي ليكون مؤهلاً لتقديم خدمات المحاسبة الجنائية، وتتمثل في الآتي (السيسي، 2006، ص 47):

1- خلفية علمية ومهنية وعملية بالمحاسبة والمراجعة، وفهم أساسيات البيئة القانونية ومهارات الاتصال والتحري وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش.

2- الإبداع والثقة، عن طريق الأداء العالي وتفهم الأمور والإصرار والمثابرة على أداء العمل في الدعاوى القضائية.

3- معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والمراجعة الذي تصدره الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية.

4- الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية مثل: قوانين التجارة ونظام مسك الدفاتر.

5- التأهيل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص.

كما تعد المحاسبة الجنائية ذات نطاق واسع من الخدمات، حيث يمكن الاستعانة بخدماتها في عدة أنشطة وأعمال مختلفة، فهي تتعامل مع مجموعة من القضايا والمشاكل غير المتكررة والفريدة من نوعها، من حيث الأبعاد والأساليب المتبعة فيها، ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل المحاسبة الجنائية، لذلك يجب أن يتمتع المحاسبون الجنائيون بمهارات خاصة للقيام بعملهم بكفاءة وفاعلية (راضي، الروازق، 2018، ص 205). وتتمثل هذه المهارات في (برغل، 2015، ص 25):

- 1- فهم عميق للمعلومات المحاسبية المتقدمة والمراجعة، والنظر إلى ما وراء الأرقام، ومعرفة معمقة لأساليب إجراءات التحريات وطرقها والتقصي والتحقيق.
- 2- فهم عميق لمداخل المحاسبة الاحتمالية المضللة وطرقها.
- 3- المعرفة المعمقة بالقوانين والتشريعات، والإجراءات الجنائية وإجراءات التقاضي.
- 4- مهارة التفكير التحليلي المنظم والمنهجي لحل النزاعات الجنائية.
- 5- ممارسة أعلى درجات الشك المهني عند تنفيذ برامج المراجعة.
- 6- المهارات المتميزة في الاتصال الشفوي والمكتوب وتقنيات المعلومات.
- 7- الانتباه إلى أدق التفاصيل، وتحليل البيانات بدقة، والتفكير بشكل خلاق.
- 8- امتلاك الحاسة السادسة لإعادة بناء تفاصيل المعاملات المحاسبية الماضية، وذاكرة فوتوغرافية تساعده على تصور هذه الأحداث.

مما ذكر يمكن القول: إن المحاسب الجنائي يجب أن يكتسب مهارات متعددة أهمها: الخبرة العملية وذلك من خلال الممارسة والتجربة في مجال تخصصه، بالإضافة لاكتساب مهارات أخرى في مجال المحاسبة والمراجعة والضرائب والكمبيوتر والعمليات التجارية والعلاقات الشخصية والتعامل مع الناس، بالإضافة إلى ضرورة الإلمام بالجوانب التشريعية والقانونية وإجراءات التقاضي مما يمكنه من أداء عمله بفاعلية.

#### حادي عشر: دور المحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية:

نتيجة للتغير المستمر الذي تتسم به بيئة الأعمال، والمنافسة الشديدة في الأسواق؛ دفع الشركات للاهتمام بتحسين جودة التقارير المالية باعتبارها الأساس الذي تستند عليه جميع الأطراف ذات العلاقات المتشابكة لاتخاذ القرار (إبراهيم، 2019، ص255)، وإن جودة التقارير المالية ومشكلة الغش والتلاعب في هذه التقارير تُعد من أهم الموضوعات المثارة في الفكر المحاسبي (عبد الحليم وآخرون، 2021، ص429)، مما زاد من اهتمام الدراسات المحاسبية في الفترة الأخيرة بمفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية بسبب تأثير هذه المعلومات على مستخدميها، خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات (الصايغ، 2019، ص155)، حيث تتعرض بعض الشركات إلى مشاكل عديدة نتيجة لعدم إمكانية التقارير المالية من نقل المعلومات المحاسبية الصحيحة عن عمليات الشركة إلى الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير أو إيجاد وسائل رقابية تحد من ظهور المشاكل بين الشركة وأصحاب المصالح، ومن أهم هذه الوسائل المحاسبة الجنائية (عبيد، 2018، ص671)، فالمحاسبة الجنائية تُوفر نظاماً جيداً لإعداد التقارير المالية وتحسين جودة تدقيق البيانات المالية، والقدرة على الاعتماد على هذه التقارير، وطمأنة أصحاب المصالح بشأن اشتباههم التزوير في البيانات المالية، كما أن هذا يُضيق فجوة التوقعات التي اتسعت إلى فجوة ثقة بسبب تزايد الغش في البيانات المالية (بو فرح، 2022،



ص175)، فهي تحد من عمليات الغش والتلاعب في بيانات التقارير المالية، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية لمجموعة المتعاملين والمستثمرين ببيانات القوائم والتقارير المالية حتى تساعدهم في اتخاذ القرار الملائم (إبراهيم، 2019، ص255)، كما أنها تتميز بتلبية حاجة كافة الأطراف من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة إلى خفض معدل الجرائم المالية، وتأييد ودعم الدعاوى والمنازعات القضائية والحد من ممارسات إدارة الأرباح وتكرار الغش والتلاعب في التقارير المالية (عبد الحليم وآخرون، 2021، ص446).

كما أن استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية له دور فعال في اكتشاف طرق التحايل والتلاعب في إعداد التقارير المالية، ويساعد العدالة في فضح المسيئين وتحديددهم من خلال تفسير القضايا المالية المعقدة وتقديمها بصورة واضحة في الدعاوى القضائية (عبد، 2021، ص129)، فالمحاسبة الجنائية تتبنى الكشف عن عمليات الغش والتلاعب المتحققة أو المحتملة وبشتى الأساليب الاحتمالية، من خلال تدقيق القوائم المالية والتحقق من سلامة أرقامها وخلوها من العمليات المشتبه بها قبل عرضها والإفصاح عنها للجهات المستفيدة (صالح، 2013، ص594).

كما أنها تعمل على دعم مقومات وخصائص ومقاييس مصداقية التقارير المالية، من خلال معرفة تلك المقومات سواء كانت قانونية، أو رقابية، أو معايير مهنية، ومعايير فنية من خلال تنسيقها ودعمها والاسترشاد بها، والحكم من خلال التقارير المالية والتي تعتبر الدليل القضائي في الحكم من خلال مقارنة هذه التقارير بالمقومات والقوانين المطلوبة (إبراهيم، 2019، ص258).

وتجدر الإشارة إلى أن المحاسبة الجنائية تعتبر أداة ضغط على إدارة الشركة من أجل تحسين جودة المعلومات في التقارير المالية، وهو ما يؤدي إلى تزايد الطلب على خدماتها في الوقت الحاضر بسبب وجود مشاكل حقيقية بين الإدارة وأصحاب المصالح (كاظم، 2018، ص31)، حيث زادت شكوك المستثمرين والمساهمين والمقرضين حول وجود غش وتضليل في التقارير المالية، ما أدى لارتفاع معدل الدعاوى القضائية، ويزيد من الحاجة إلى خبراء أو مستشارين محاسبين يمكن الاستفادة من خبراتهم، ومهارة تحرياتهم وعمقها، وإبداء آرائهم بشأن الدعاوى والمنازعات القضائية التي تتعلق بالغش والتلاعب في التقارير المالية (عبد الحليم وآخرون، 2021، ص429)، كما أنها توفر درجة عالية من الثقة لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية؛ لما تقوم به من كشف الغش والتلاعب في بيانات المعلومات المحاسبية، وهي تسعى من خلال معايير إعداد التقارير المالية إلى الحد من الغش والتلاعب الذي يظهر في الشركات من خلال استخدام شركات وهمية أو موظفين وهميين (إبراهيم، 2019، ص256).

تتعد أشكال الغش وأنواعه والتلاعب في التقارير المالية من خلال مجموعة من الأساليب، التي تعمل المحاسبة الجنائية على كشفها والتقليل منها لزيادة مصداقية التقارير المالية وضبطها، ومن أهم هذه الأساليب ما يلي (إبراهيم، 2019، ص256):

1- **المحاسبة النفعية:** وهي اختيار أساليب محاسبية محددة وتطبيقها لتحقيق أهداف مرغوبة مثل تحقيق الأرباح العالية، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا، والمحاسبة الجنائية تعمل على اكتشاف هذا النوع من الأساليب وتحدد المسؤولين عن ذلك.

2- **إدارة الدخل:** وهي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد مسبق من قبل الإدارة أو متنبأ به من قبل محلل مالي أو ليكون مسارات محددة للعمل.

مما سبق يتضح أن للمحاسبة الجنائية دور في تحسين وزيادة جودة التقارير المالية من خلال اكتشاف الغش والتلاعب الذي قد يظهر في معلومات التقارير المالية، ويتم ذلك من خلال تفعيل دور المحاسب الجنائي، واستخدام أساليب المحاسبة الجنائية ومهاراتها وتقنياتها وإجراءاتها في التتبع والكشف عن التحايل والتضليل في المعلومات، للوصول إلى تقارير مالية تخدم المستخدمين، وتتوفر في الوقت المناسب وتتمتع بدرجة عالية من المصداقية والموضوعية وقابلة للمقارنة والتحقق يمكن الاعتماد عليها، وبالتالي فإنه كلما زاد استخدام المحاسبة الجنائية والاعتماد عليها كلما زادت جودة التقارير المالية، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات مثل: دراسة (إبراهيم 2019، ودراسة عبيد 2018، ودراسة الصايغ 2019، ودراسة عبد 2021، ودراسة بو فرح 2022)، حيث توصلت هذه الدراسات إلى بعض النتائج المشتركة التي تؤكد على وجود علاقة إيجابية قوية بين المحاسبة الجنائية وزيادة جودة التقارير المالية وتحسينها، وأكدت على أن الالتزام بتطبيق أساليب المحاسبة الجنائية وإجراءاتها وتقنياتها بصورة سليمة يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات وموثوقيتها وملاءمتها وخلق التقارير المالية من المعلومات المضللة وبالتالي تمتع التقارير المالية بدرجة عالية من الجودة.

## خلاصة الفصل الأول:

تناولت الباحثة في هذا الفصل عرض مبثني المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية من حيث التعريف بكل منهما، وأهدافه وأهميته ومراحل تطوره، وتقنيات كل منهما ومسؤولياته، ومجموعة من الموضوعات الخاصة بهما.

ومن خلال مبحث المراجعة الداخلية يتضح جلياً: أن النشاط التقييمي هو السمة الغالبة عليها وبشكل مستقل داخل الشركة، وأنها أداة رقابية فعالة تزود الإدارة بما تحتاجه من بيانات ومعلومات للتأكد من مدى صحة العمليات وزيادة الثقة في التقارير المالية وتقديم الاستشارات والضمانات اللازمة لتنفيذ الخطط المرسومة.

كما أسهم تطور المراجعة الداخلية في زيادة استقلال المراجع الداخلي وتوسيع مسؤولياته، بحيث أصبحت تشمل الأنشطة والمجالات الخاصة بالشركة كافة، ويقوم بمساعدة الإدارة في القيام بأعمالها لتحقيق أهدافها والتأكد من سلامة المعلومات الواردة في التقارير المالية، ومدى الاعتماد عليها والعمل بها للمساعدة في تحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها.

فخدمات المراجعة الداخلية تُعد من الاستشارات التقييمية الضرورية في الفحص والتحليل والتأكيد، وذلك اعتماداً على الخطط السنوية، أو بناءً على طلب من الإدارة، أو أي جهة أخرى معنية، للحصول على معلومات دورية مستمرة وموثوقة وفي وقتٍ مناسب.

تُعد وسيلة استكشاف مواضع الانحراف وتحديد وإظهار الأخطاء وأداة وقائية في الوقت نفسه، وتقدم التوصيات اللازمة للتحسين، كما أن لها عدة مسؤوليات أهمها مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإبراز فاعليتها، لضمان دقة البيانات ونزاهتها وما ورد فيها من معلومات والتأكد من أن التقارير التي تطلبها الجهات الرقابية تم إعدادها بشكل صحيح وقُدِّمت في الوقت المناسب.

كما أنها تستخدم تقنيات متعددة كالجرد الفعلي، واستخدام العينات الإحصائية لجمع أدلة الإثبات التي تمكن المراجع الداخلي من القيام بعمله بكفاءة للوصول إلى أدق النتائج وأفضلها.

أما مبحث المحاسبة الجنائية، فيمكن من خلال حوصلة ما نتج من تناوله أن المحاسبة الجنائية تسهم في الرفع من الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، والتي تمثل تكامل بين المحاسبة والمجالات الأخرى المرتبطة بها كالقانون والمراجعة وعلم النفس والكمبيوتر وغيرها من المجالات، وتقلل من الفساد المالي مقدماً حلاً بديلاً قبل الوصول إلى القضاء، بالإضافة إلى أنها تقدم خدمات قانونية واستشارية وتحليلية تساعد في ترشيد الحكم القضائي وفض المنازعات.

إن المحاسبة الجنائية تبرز على أساس فكري يربط بين ما يحتاجه القضاء من معلومات محاسبية من جهة، وبين الحقائق التي توضحها هذه المعلومات حول صحة القضايا موضوع النزاع من جهةٍ أخرى، وللمساعدة في ذلك فإنها تتميز بمهارات متعددة تساعد في زيادة جودة

المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال اكتشاف حالات الغش والتلاعب إن وجدت في التقارير ومنعهما، وتوفر تأكيداً على صحة ما ورد في البيانات والمعلومات، وتوضح مدى خلوها من خروقات جوهرية ناتجة عن الغش والتلاعب، كما أنها تؤثر بشكل إيجابي على الأطراف المستفيدة من الخدمات التي تقدمها كنتيجة لدورها في تحسين جودة مراجعة التقارير المالية، ومدى إمكانية الاعتماد عليها بما تقدمه من تأكيدات وتنبؤات تلبي الاحتياجات المستقبلية.

إن المحاسبة الجنائية من أبرز مهامها البحث والتدقيق في الأرقام وما ينجم عنها لجمع أدلة الإثبات والتأكد من صحة المعلومات موضوع النزاع، ويتأتى ذلك من خلال التأهيل العلمي والعملية المناسب للمحاسب الجنائي، وهو ما يساعد في طمأنة الجمهور وإحلال الثقة لديهم لإثبات صحة التقارير المالية، وإن أساليبها التي تستخدمها تسهم في كشف الغش واكتشاف التحريف في التقارير المالية، وهذا يساعد على تصحيح إجراءات الكشف عن أي تلاعب والحد منه مما يؤدي إلى خلو هذه التقارير من أي معلومات مضللة وبالتالي زيادة الثقة بها.

## **الفصل الثاني**

**التقارير المالية، والعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية  
والمحاسبة الجنائية**

## مقدمة:

نتيجة للتطورات التي حدثت في العالم في الآونة الأخيرة، والأزمات المالية العالمية، وتعدد الفضائح المالية، وانهيارات لشركات كبيرة حول العالم وإفلاسها، أثر كل ذلك على التقارير المالية وثقة مستخدميها في الاعتماد على المعلومات التي تحتويها، مما أدى إلى مطالبة الشركات بزيادة الاهتمام بتقاريرها المالية والعمل على تحسين جودة معلوماتها، بحيث تكون أكثر دقة وموضوعية وتكون ملائمة وذات ثقة، حتى يمكن الاعتماد عليها من قبل الأطراف المستخدمة لها على اختلاف أنواعهم وتباين أهدافهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

تعتبر جودة التقارير المالية من أهم الموضوعات في البيئة المحاسبية لما لها من تأثير مهم في عملية اتخاذ القرارات والتعبير عن أداء الشركات، لذلك يجب البحث عن الحلول والعوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية وتساعد على تحسين جودتها، ونظراً لتأثير كل من المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية سيتم في هذه الدراسة توضيح تأثير دور المجالين معاً على تحسين جودة التقارير المالية، لذلك سأتطرق للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية وتأثيرها الإيجابي والفعال على جودة التقارير المالية، وذلك من خلال دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية، والتعاون بين المراجع الداخلي والمحاسب الجنائي من خلال استخدام الأساليب والمهارات المتخصصة التي يستخدمها المحاسب الجنائي والتي تساعد على تحسين كفاءة أداء المراجع الداخلي، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية، وذلك استناداً على وجود علاقة طردية بين كفاءة المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، وبين زيادة جودة التقارير المالية، لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول الأول: التقارير المالية وجودتها وأهدافها وأهميتها وأنواعها وطرق قياسها ومكوناتها ومجموعة من الموضوعات الأخرى التي تخص التقارير المالية وجودتها، ويختص الثاني بالعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية من خلال بيان بعض أوجه هذا التكامل التي تتمثل في أوجه التشابه، والاختلاف، ودمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى توضيح تأثير المحاسبة الجنائية على كفاءة المراجع الداخلي، وتوضيح دور كل من المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية معاً في تحسين جودة التقارير المالية.

# **المبحث الأول**

## **التقارير المالية**

## تمهيد:

مع التقدم والتوسع الذي شهدته بيئة الأعمال والتطور التكنولوجي العالمي، زاد عدد المهتمين بالمعلومات المالية بصفة عامة وبالتقارير المالية بصفة خاصة مما زاد من أهميتها، فهي تعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي للمنظمات، ووسيلة للتواصل بين المنظمات والأطراف ذات العلاقة، كما أنها تمثل أداة مهمة تعكس الوضع المالي للمنظمات، وهذا ما يؤكد على أهمية التقارير المالية وجودة المعلومات التي تتضمنها، وحث المنظمات على تحسين جودة التقارير المالية وجعلها أكثر دقة وموضوعية ومفيدة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي هذا الصدد سوف يتم التطرق إلى بعض الموضوعات التي تتعلق بالتقارير المالية وجودتها.

### أولاً: مفهوم التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية وثائق إعلامية تحمل بيانات ومعلومات يتم استخدامها من قبل عدة أطراف لها علاقات مختلفة بالشركة كالمستثمرين والدوائر الحكومية والمقرضين وغيرهم. وقد عرّف مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولية (IAASB) International auditing and assurance standards board (وثيقة تُصدرها الشركة، تتضمن بياناتها المالية وتقرير المراجع حولها) (IAASB,2017).

وترى (غصن، 2018، ص53) أن التقارير المالية هي: بيانات تقدمها إدارة الشركة، وفق نموذج معين لأصحاب المصالح المختلفة كافة فيها من مستثمرين ومقرضين وسلطات حكومية وغيرهم، لبيان مركزها وأدائها المالي.

وعرفها (النور، 2017، ص43) بأنها: نشر المعلومات المالية وتوصيلها إلى مستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمالية بالعرض والإفصاح حسب متطلبات المعايير الدولية مع نشر إيضاحات مصاحبة.

مما سبق يمكن القول إن التقارير المالية هي: عبارة عن وثيقة تمثل المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي للشركة في شكل كشوفات تحتوي على معلومات مالية وغير مالية تعبر عن نتيجة أعمال الشركة ومواردها والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، ويجب أن يُراعى عند إعدادها متطلبات المعايير الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وتقدم وفق نموذج معين في شكل بيانات تكون ذات جودة تساعد الإدارة وأصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المناسبة.

### ثانياً: أهداف التقارير المالية:

إن الهدف الرئيس للتقارير المالية هو: توفير معلومات ملائمة لمستخدميها كل حسب حاجته لمساعدتهم في اتخاذ القرار، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي (آدم، 2018، ص55):

1- توفير مجموعة كافية من المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة.



- 2\_ توفير المعلومات التي تعكس الموقف المالي للشركة بصورة صادقة.
- 3- توفير المعلومات التي توضح سياسات الشركة وأهدافها.
- 4- توفير المعلومات التي تمكن من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- بالتالي فإن التقارير المالية تُمكن الأطراف ذوي العلاقة بالشركة من التنبؤ والاسترشاد بمعلوماتها عند اتخاذ قراراتهم.

### ثالثاً: أهمية التقارير المالية:

- تعتبر التقارير المالية ذات أهمية لجميع الأطراف المستفيدة منها وتتمثل في ما يلي:
- 1- تمثل وسيلة فعالة لتقديم المعلومات عن الآثار الفعلية والمحتملة لعمليات الشركة كافة (محمد، 2006، ص29).
- 2- تمكن من الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة، والتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار (المجهلي، 2009، ص78).
- 3- شفافية التقارير المالية تعكس طبيعة الشركة وتُلبّي المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير الاحتياجات الضرورية للمستخدمين (حمادة، 2014، ص682).

ترى الباحثة أن أهمية التقارير المالية تنبع من أهمية المعلومات التي تتضمنها، والتي يحتاج إليها المستخدمون، فهي تقدم أرقاماً تساعدهم على التنبؤ بشكل جيد والمفاضلة بين البدائل وتحقيق الأرباح، وتُبقيهم على دراية بوضع الشركة المالي لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

رابعاً: مفهوم جودة التقارير المالية:

مرت الجودة - كمفهوم- بتطورات عديدة، حيث بدأت من الفحص ومروراً بضمان الجودة وصولاً إلى إدارة الجودة الشاملة، وفي الفترات اللاحقة ونتيجة لتطور مفهوم الجودة امتد الاهتمام لتطبيق الجودة ليشمل منظمات الخدمة المختلفة من شركات التأمين ومنشآت مالية ووحدات الإدارة العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها (السامرائي، 2016، ص30).

وعُرفت الجودة على أنها عمل الشيء الصحيح بالطريقة الصحيحة من أول مرة وفي كل مرة وذلك طبقاً لمجموعة محددة من المعايير. فهي مفهوم فلسفي واسع يهدف إلى تحقيق التميز في كل ما تقدمه المنظمة من خدمات أو منتجات، مثل التقارير المالية، والتي تعد بمثابة المنتج النهائي للنظام المحاسبي (عجينا، 2018، ص559).

والجودة في التقارير المالية تعتبر مصدر ثقة رئيسي ليس فقط للمستخدمين النهائيين، بل للمجتمع ككل، فهي تؤثر على قرارات اقتصادية قد يكون لها أثر في المجتمع (غصن، 2018، ص59). وفيما يلي استعرض بعض التعريفات التي قدمتها بعض المنظمات المهنية وبعض الباحثين حول مفهوم جودة التقارير المالية.

يعرّف الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (FAF) International review of financial analysis, forthcoming جودة التقارير المالية على أنها (تعني الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب) (FAF,2014).

وعرفها بيان مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) Financial accounting standards board بأنها (خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية مبنية على شكل تنظيم هرمي تتكون من خاصيتين رئيسيتين: الملائمة والموثوقية، ومجموعة من الخصائص الفرعية مثل صدق التعبير، إمكانية التحقق، الحياد، القيمة التنبؤية، التغذية المرتدة، وإمكانية المقارنة، الثبات، التوقيت المناسب) (FASB,1980).

كما عرفها (أحمد، 2019، ص197) بأنها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدمها، وأن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي. ويرى (الظلمي، 2011، ص357) جودة التقارير المالية هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك لابد من أن تُعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية بما يحقق الهدف من استخدامها. ومما سبق يمكن القول إن جودة التقارير المالية تختلف باختلاف وتباين أهداف وطبيعة وحاجة مستخدمي التقارير المالية للمعلومات التي تتضمنها (أي منفعتهم منها) سواء كانت هذه المعلومات مالية أو غير مالية، وبالتالي فإن جودة التقارير المالية تعني أن تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية صحيحة وخالية من التحريفات الجوهرية وتعتبر بصدق وشفافية على الأداء الاقتصادي والمركز المالي للشركة خلال فترة زمنية معينة، وأن تتوفر فيها الخصائص الرئيسية للجودة من ملاءمة وموثوقية وقابلية للمقارنة ودرجة إفصاح مناسبة، وأن تكون معدة وفقاً للمعايير الرقابية والمهنية، وأن تضمن وصول المعلومات لمستخدميها كافة في الوقت المناسب لتحقيق المنفعة من استخدامها كلاً حسب احتياجه لها لتحقيق المنفعة منها.

#### خامساً: خصائص جودة التقارير المالية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB البيان رقم (2) والذي حدد الخصائص النوعية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية التي يتم استخدامها كأساس لتقويم جودة التقارير المالية (FASB,1980)، وبحسب رأي هذا المجلس توجد خصائص أساسية وأخرى ثانوية للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية (FASB,1980) وهي كما يلي:

## أ- الخصائص الأساسية وهي:

1- الملائمة: حتى تكون التقارير المالية مفيدة يجب أن تلاءم احتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB الملائمة على أنها "المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وذلك من خلال زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أكثر دقة وكفاءة مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة، المعلومات المالية الملائمة تكون قادرة على إحداث الفرق في القرارات، بمعنى إذا كان لها قيمة تنبؤية أي أمكن استخدامها كمدخلات للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، أو قيمة تأكيدية إذا وفرت تغذية عكسية عن (تؤكد أو تغير) تقويمات سابقة أو كلاهما.

وهناك خصائص فرعية لخاصية الملائمة وهي:

أ- التوقيت المناسب: وتعني تقديم المعلومات في حينها، أي يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون لذلك، لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها.

ب- التغذية العكسية: وتعني قدرة المعلومات التي يعاد إدخالها مرة ثانية في دورة جديدة إلى النظام لاستخدامها كمدخلات من أجل تحسين مسار النظام وتطويره وضمان تكيفه مع البيئة لتحقيق الأهداف المنشودة.

ج- القدرة على التنبؤ: وتعني قدرة المعلومات المحاسبية في تحسين قدرة متخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد لدى مستخدم المعلومة، وتسهم في التنبؤ حول الآثار الاقتصادية للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل، تؤدي إلى تعزيز التوقعات الحالية وإحداث تغيير في التوقعات المستقبلية.

د- الحياد: تتوفر للمعلومات خاصية الحياد إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج أو عرضها بطريقة لا تغلب عليها مصالح فئة معينة من مستخدمي التقارير المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين. وهذه الخاصية مهمة للأجهزة المسؤولة عن وضع المعايير للمسؤولين عن إعداد القوائم المالية.

2- الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وتكسب المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول، ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن

يكون مضملاً، وعرف مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) الموثوقية بأنها "التأكيد بأن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".  
وهناك خاصيتان فرعيتان لخاصية الموثوقية هما:

أ- التمثيل الصادق: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات المحاسبية، والأحداث المراد عرضها في القوائم المالية، ويلزم في ذلك تجنب نوعين من التحيز وهما (التحيز في عملية القياس- تحيز القائم بعملية القياس).

ب- القابلية للتحقق: أي التركيز على ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموضوعية، وذلك من خلال إمكانية التحقق من موضوعية معايير الاختيار بين المقاييس المحاسبية، بحيث يمكن الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من مستخدم إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس تلك المعلومات.

ب- الخصائص الثانوية وهي كما يلي:

1- القابلية للمقارنة: تعني أن المعلومات تكون ذات جودة إذا كان بإمكان المستخدمين إجراء مقارنات بين النتائج المالية لنفس الشركة من سنة إلى أخرى، أو بين شركات أخرى، وأن الثبات في تطبيق الإجراءات المحاسبية يزيد من إمكانية عمل مثل هذه المقارنات، وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة إذا تم قياسها ونشرها بأساليب متشابهة، فهذه المعلومات يتم إعدادها وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً (بن عطا، 2007، ص100).

2- الاتساق(الثبات): يعني استخدام نفس المعالجات المحاسبية للأحداث الاقتصادية المتشابهة من فترة إلى أخرى وفي ظروف متشابهة، والشركة تستخدم نفس المعايير المحاسبية عبر الزمن، فإذا تم تغيير مبدأ محاسبي أو طريقة محاسبية لابد من الإفصاح والتبرير عنها مثل تغيير طريقة الاهلاك أو تسعير المخزون، فالتقارير المالية القابلة للمقارنة يجب أن تُعد على أساس الثبات في استخدام المبادئ والسياسات والإجراءات المحاسبية، وهذا يضمن أن الأحداث الاقتصادية التي تم معالجتها حالياً، قد تم معالجتها بالطرق والأساليب المحاسبية التي عولجت بها الأحداث الاقتصادية السابقة والمشابهة لها (بن عطا، 2007، ص100).

مما سبق يمكن القول إن جودة المعلومة المحاسبية تتحقق عندما تكون المعلومة ملائمة ومقدمة في الوقت المناسب ولها قيمة تنبؤية واسترجاعية، فهذه الخصائص تضمن ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية، وتساعدهم على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، والاستفادة من هذه المعلومات قبل أن تفقد منفعتها، بالإضافة إلى الموثوقية التي تعتبر خاصية مكملة للملائمة، وهي تؤكد أن المعلومات خالية من الغش وتخدم جميع الفئات، وأنها قابلة للتحقق فعند استخدام نفس أساليب القياس تكون المعلومات والنتائج متماثلة، بالإضافة إلى

التمثيل الصادق للمعلومات، بحيث تعبر بأمانة عن الأحداث الفعلية دون وجود أي تحيز، كذلك تمتع المعلومات بإمكانية مقارنتها، حيث تزيد جودة المعلومة كلما زادت إمكانيتها للمقارنة، كما أن الثبات في استخدام المبادئ والسياسات المحاسبية في معالجة الأحداث السابقة والحالية المتشابهة يزيد من جودة المعلومة ما لم يستدعي الأمر تغيير هذه المعالجة.

#### سادساً: أهمية جودة التقارير المالية:

تكمن أهمية جودة التقارير المالية فيما يلي (غصن، 2018، ص61):

- 1- تعمل جودة التقارير على الحد من عدم تماثل المعلومات، حيث توجد علاقة سلبية بين عدم تماثل المعلومات وجودة التقارير المالية وأنشطة الاستثمار.
  - 2- تزيد جودة التقارير من كفاءة الاستثمار، حيث تساعد المستثمرين على تحديد الفرص الاستثمارية وتقييمها، فالإفصاح عن معلومات محاسبية عالية الجودة وفي الوقت المناسب يسهم في التقليل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن الاعتماد على التقارير المالية.
  - 3- تؤدي جودة التقارير المالية إلى تخفيض تكلفة رأس المال.
  - 4- تسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، فهي تمثل أداة ملائمة لاكتشاف إدارة الأرباح.
  - 5- تساعد جودة التقارير المستثمر في الاختيار الأمثل لمحفظة الأوراق المالية الخاصة به.
- مما سبق نستنتج أن أهمية جودة التقارير المالية تتمثل في الحصول على معلومات ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، بحيث تساعد المستخدمين على تخفيض عدم تماثل المعلومات واتخاذ القرارات الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة كفاءة الاستثمار وتخفيض تكلفة رأس المال.

#### سابعاً: أنواع جودة التقارير المالية:

يتطلب تحقيق جودة التقارير المالية تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة (عبيد الله، 2005، ص95):

- 1- جودة صياغة التقرير: تعني توصيف بيانات التقرير بشكل جيد حتى تكون الكلمات المختارة في وصف البيانات معبرة بدقة عن البيانات ويتطلب هذا توافر خاصية الوضوح.
  - 2- جودة محتوى التقرير: تمثل وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، ويتطلب هذا توفر ثلاثة خصائص وهي: الشمول والاكتمال والدقة.
  - 3- جودة عرض التقرير: وهي سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص ومتمثلة في: الاتساق أو الثبات، والحياد، والتوقيت، والشفافية.
- ويمكن القول إن أنواع جودة التقارير المالية تتمثل في توصيف البيانات ووضوحها بشكل جيد، وأن يكون التقرير شاملاً ودقيقاً، وأن تعرض المعلومات بطريقة متجانسة وتكون ثابتة ومحايده وتتمتع بشفافية العرض والتوقيت المناسب.

## ثامناً: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية ومن أهم العوامل ذات العلاقة بموضوع الدراسة ما يلي:

1- المراجعة الداخلية: إن المراجعة الداخلية من أهم الوظائف التي تركز عليها الشركات، وازدادت أهميتها بصورة ملحوظة في الوقت الحالي، نتيجة لمجموعة من الأسباب أهمها ارتفاع حجم المشروعات، وزيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وانتشار فروعها في العديد من البلدان، وما رافق ذلك من تعقيدات في أنظمتها المالية والمحاسبية (خنفيس، 2018، ص19)، حيث أصبحت المراجعة الداخلية نشاطاً تقويمياً لكافة الأنشطة والعمليات في الشركة بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للإدارة في مختلف المجالات، حيث تعتبر هذه الوظيفة كصمام الأمان بيد الإدارة، وأحياناً يتم وصفها بعيون الإدارة وآذانها، وهي تقدم خدمات مختلفة للإدارة مثل: مساعدتها في تقييم إدارة المخاطر وتحسينها وعمليات التحكم المؤسسي، والتأكد من حماية أصول الشركة وممتلكاتها من الغش بالإضافة إلى مراجعة الالتزام بالقوانين والسياسات المحاسبية (الزبون، 2010، ص60).

2- المحاسبة الجنائية: يؤثر تفعيل دور المحاسبة الجنائية في اكتشاف طرق الغش والتلاعب والتضليل في إعداد التقارير المالية على جودتها، حيث إن استخدام أدوات المحاسبة الجنائية يساعد العدالة في فضح المسيئين وتحديدهم من خلال تفسير القضايا المالية المعقدة وتلخيصها وتقديمها بصورة واضحة في الدعاوى القضائية، كما يمكن أن تساعد المحاسبة الجنائية في التحقق في الغش والجرائم المالية في الشركات (تحقيقات استباقية، تحقيقات لاحقة)، وكذلك توفير الدعم القضائي للمحكمة من خلال تقديم الأدلة المناسبة، وأن تطبيق أساليب المحاسبة الجنائية كالمراجعة التفاعلية والمراجعة البعدية والالتزام المنظم، وكذلك استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية كقانون (بنفورد) والتنقيب عن البيانات واستخدام أدوات الحاسوب قد يسهم بدرجة كبيرة في اكتشاف التلاعب في التقارير المالية وتصحيحه، وبالتالي خلو التقارير المالية من المعلومات المضللة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الثقة في التقارير المالية (الصائغ، 2019، ص187).

3- لجان المراجعة (حرفوش، 2019، ص186): للجنة المراجعة دورٌ مهمٌ في زيادة اعتمادية وموثوقية ومصداقية المعلومات الموجودة في التقارير المالية المعلنة من خلال مهامها الإشرافية والرقابية على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد التقارير المالية وذلك من خلال الآتي:

- أ- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة، والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.
- ب- التأكد من الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية، كذلك التغيرات في هذه السياسات للتعرف على أثرها في التقارير المالية.
- ج- التأكد من الإفصاح عن تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير وغاياتها.

د- التأكد من كفاية الإفصاح وملاءمته لتحقيق مستوى مرضي من المنفعة للتقارير المالية.

4- عوامل تتعلق بالمعلومات: تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، حيث يتم التمييز من خلالها بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، ويتم بموجبها اختيار الطرق المحاسبية وكمية المعلومات الواجب توفيرها ونوعيتها وعرضها في التقارير المالية، ومن بين العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدخال المعلومات وتحليلها ومعالجتها، والتي تساعد بشكل كبير على توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب كخاصية للمعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية (حرفوش، 2019، ص 185).

#### تاسعاً: معايير جودة التقارير المالية:

تتحقق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير الآتية (زبيدي، سعدي، 2016، ص 90):

1- **معايير قانونية:** تسعى العديد من الهيئات - في الكثير من الدول - لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين تلتزم بها الشركات لضبط جوانب الأداء في هذه الشركات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبرها بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- **معايير رقابية:** وتؤدي دوراً مهماً في فحص مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد وتقييمها.

3- **معايير مهنية:** تتمثل في مختلف معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن الهيئات والمجالس المحاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية.

4- **معايير فنية:** يؤدي وجودها إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستخدمي المعلومة المحاسبية ويزيد من ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة، وبالتالي رفع زيادة الاستثمار.

عليه فإن توفر هذه المعايير في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية يضمن للمستخدمين تمتعها بجودة عالية ويُمكّنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

#### عاشراً: محددات جودة التقارير المالية:

تتمثل هذه المحددات فيما يلي (غصن، 2018، ص 62):

1- **المعايير المحاسبية المطبقة:** تبدأ محددات جودة التقارير في دولة معينة من معايير المحاسبة المطبقة فيها، فالتقارير المالية التي تُعد وفق معايير ذات جودة ومستندة لإطار فكري جيد هي تقارير مالية تتمتع بالجودة، حيث إن تطبيق معايير محاسبية جيدة ينتج عن معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، وهناك اختلاف في الآراء حول استخدام المعايير المحاسبية الدولية كمؤشر على جودة التقارير، فهناك رأي يقول أن معايير المحاسبة الدولية أصبحت أكثر المعايير المطبقة حول العالم، إلا أن أحد المشاكل المرتبطة بهذه المعايير أصبحت علامة أو اسماً تجارياً تسعى

إليه عدة الدول لجذب المزيد من الاستثمارات، خاصة تلك التي تميزت بضعف جودة المعايير الوطنية لديها، وبالتالي لا يمكن أخذ تطبيق معايير المحاسبة الدولية كمؤشر على جودة التقارير المالية، وهناك رأي آخر يقول أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية لأن الاعتماد على هذه المعايير يُقلل من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح، وأن المعلومات الناتجة عن تطبيق هذه المعايير أكثر قدرة على مساعدة في التنبؤ بالمستقبل.

2- الأهمية النسبية للمعلومات: يجب على الشركات ألا تفصح عن معلومات قد تُعرض وضعها التنافسي للخطر، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لتجنب تضليل المستخدمين، ومن أجل تحديد المعلومات التي ينبغي الكشف عنها كحد أدنى يجب تطبيق مفهوم الأهمية النسبية، وتعني الأهمية النسبية: "أن المعلومات تكون مهمة إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه المعلومات"، فالمعلومات ذات الأهمية النسبية هي التي يعتبرها المستثمر مهمة في اتخاذ قراره الاستثماري، كما أن أجزاء التقرير المالي ليست جميعها بذات الأهمية بالنسبة للمستخدمين، حيث تُعد قائمة الدخل الجزء الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمرين، بينما تهتم المصارف والدائنين بقائمتي التدفقات النقدية والمركز المالي.

3- لجان المراجعة: هي أداة رقابية بيد المساهمين على الإدارة، وتؤثر على جودة التقارير المالية، حيث إن وجودها يضمن إعداد تقارير بجودة عالية، وغيابها يؤدي إلى تقارير احتيالية، وقد تؤثر بعض خصائص لجان المراجعة في جودة التقارير، فعدد مرات اجتماع اللجان وملكية أعضائها لحصص في الشركة يؤثر بشكل أكثر فعالية في الإشراف على عملية إعداد التقارير، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين ملكية أعضاء لجان المراجعة لحصص في الشركة وجودة تقاريرها، أما بالنسبة لاستقلالية لجان المراجعة فقد اختلفت الآراء حول تأثيرها على جودة التقارير المالية.

4- الرقابة الداخلية: هي عملية تضمن بحد معقول إنجاز الأهداف فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير وفعالية العمليات وكفاءتها والالتزام بالقوانين"، فلنظام الرقابة الداخلية دور فعال في جودة التقارير، فيمكن من خلاله اكتشاف الأخطاء والتأكد من مدى التزام الإدارة بالمعايير المطبقة يزيد من جودة تقاريرها، والشركة التي يكون لها نظام رقابة ضعيف تكون تقاريرها ذات جودة منخفضة، أما الشركة التي يكون فيها نظام رقابة قوي تكون تقاريرها ذات جودة مرتفعة.

5- المراجعة الداخلية: للمراجعة الداخلية تأثير كبير في جودة التقارير المالية على الرغم من محدودية الدراسات حول هذا التأثير، فهي تؤثر على جودة التقارير المالية، وتعتبر بمثابة رقابة مستمرة على الإدارة، وبالتالي فإن وجود المراجع الداخلي يزيد من جودة التقارير المالية.

مما سبق نلاحظ أن جودة التقارير المالية تتوفر من خلال إعدادها طبقاً لمعايير محاسبية جيدة، وعرض للمعلومات التي تتضمنها بناءً على الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة للمستخدمين، بالإضافة إلى وجود لجان مراجعة مستقلة ونظام رقابة داخلية فعال، ومراجعة



داخلية سليمة تضمن عملية الإشراف على إعداد تقارير مالية ذات جودة، وتعكس الوضع الاقتصادي، مع مراعاة الموازنة بين تكلفة الحصول على المعلومات والمنفعة منها.

#### حادي عشر: أهم المقاييس المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية:

حاولت الدراسات والبحوث المختلفة ذات العلاقة؛ الاعتماد على أكثر من مقياس جودة التقارير المالية والتي لا يمكن حصرها من جانب واحد بل تشمل عدة جوانب. وقد اعتمدت عدة مقاييس للجودة بناءً على خصائص يُعتقد أنها تؤثر بها، وتقوم معظم الدراسات على مقياس أو أكثر لقياس الجودة معتمدة على أرقام، أو معلومات محددة ضمن هذه التقارير (غصن، 2018، ص 69)، منها ما يُعتبر مقياس مباشر ومنها ما يُعتبر غير مباشر، ومن هذه المقاييس ما يلي:

#### 1- قياس جودة التقارير المالية من خلال خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر خصائص جودة المعلومات المحاسبية بمثابة الصفات التي تمثل حلقة الوصل التي تربط بين الهدف الرئيس لإعداد التقارير المالية من ناحية، ومفاهيم القياس والاعتراف من ناحية أخرى، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن جودة المعلومات تتمثل في الدقة التي يجب أن تتسم بها التقارير المالية عند توصيلها معلومات عن عمليات الشركة، خاصة ما يتعلق بالأرباح والتدفقات النقدية المتوقعة إلى المستفيدين (أحمد، 2019، ص 216)، ويمكن تقييم جودة التقارير من خلال توافر الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة، ومن الأفضل إتباع مقياس كمي للحكم على الجودة في ظل توافر بيانات فعلية عن الأرباح والعناصر الأخرى التي تؤثر فيها (كساب، الرزين، 2009، ص 245)، ويهدف هذا الأسلوب إلى تقييم مدى فائدة معلومات التقارير لعملية اتخاذ القرار وفحصها، ويعتبر قياس جودة التقارير بالاعتماد على خصائص جودة المعلومات مقياس مباشر لجودة التقارير المالية، ويتميز بأنه أكثر شمولية، حيث يقوم بتقديم الأبعاد المختلفة لمدى وفاء معلومات التقارير المالية باحتياجات متخذي القرار (أحمد، 2019، ص 218).

#### 2- قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الدخل المحاسبي (أحمد، 2019، ص 218):

يتمثل هذا المقياس في جودة الدخل المحاسبي نظراً لأهمية الدخل باعتباره القيمة المعبرة عن الأداء المالي للشركة خلال الفترة الماضية ومؤشراً أساسياً للتنبؤ بقدرات الشركة في المستقبل، بالإضافة إلى أن مستخدمي التقارير المالية داخل الشركة وخارجها يعتمدون على رقم الدخل في اتخاذ قراراتهم، كما يعتبر رقم الدخل أهم رقم يهتم به مستخدمو التقارير المالية، فإذا كان ذلك الرقم قد تم التوصل إليه والتأكد من توافر عناصر الجودة به دل ذلك على جودة التقارير المالية ككل، وتوجد العديد من الدراسات المحاسبية التي قامت بقياس جودة التقارير المالية من خلال قياس جودة الدخل المحاسبي، ولكن لم تتفق هذه الدراسات على مقياس وحيد لقياس جودة الدخل المحاسبي وذلك لعدم الاتفاق على مفهوم وحيد لجودة الدخل المحاسبي، وقد نتج عن ذلك تعدد

المقاييس المقدمة للقياس، أي يتم قياس جودة الدخل المحاسبي وفقاً لمفهوم جودة الدخل المحاسبي، ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى مجموعتين:

- الأولى: هي الدراسات التي تهتم بدراسة جودة الدخل المحاسبي من خلال قيمة الاستحقاق.
- الثانية: هي الدراسات التي تهتم بقياس جودة الدخل المحاسبي من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية.

### 3- قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الربح المحاسبي (أحمد، 2019، ص 223)

تعتبر جودة الأرباح من المفاهيم الهامة عند تقييم القوة المالية للشركة، وتشير إلى قدرة الأرباح المنشورة على عكس الأرباح الحقيقية وقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، ويرى البعض أن قياس جودة التقارير من خلال هذا المقياس هو المدخل الملائم لهذا الغرض لسببين الأول: إن الربح يعتبر صافي التدفق النقدي الذي تنتجه الموارد المتاحة في الماضي، وهو يمثل مدى نجاح الإدارة في تشغيل الموارد المتاحة في الماضي، الثاني: إن الربح هو محصلة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم التي تم الاعتراف بها في شكل إيرادات ومصروفات، والمحصلة ينتج عنها الربح (أو الخسارة)، وبناءً عليه فإن أخطاء القياس المحاسبي في الأرباح تعتبر في ذات الوقت أخطاء قياس الأصول والخصوم المعروضة في قائمة المركز المالي، وقد استخدمت إحدى الدراسات أربعة مداخل يمكن استخدامها في تقييم جودة الأرباح، وبالتالي تقييم جودة التقارير المالية وهي مداخل جودة الأرباح المشتقة من:

- أ- صفات السلسلة الزمنية للأرباح. ب- العلاقات بين الدخل وأساسي الاستحقاق والنقدي.
- ج- المفاهيم الوصفية للمعلومات الواردة بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي.
- د- قرارات الانجاز (التنفيذ).

هذا ويضيف (عباسي، زنودة، 2018، ص 8) المقاييس التالية:

#### 1- قياس جودة التقارير المالية من خلال نسبة المراجعين المؤهلين:

تعتبر البيانات المالية مؤشرات يستخدمها المستثمرون لاتخاذ القرارات، كما يعتمدون على مراجع الحسابات للتحقق من مصداقيتها، وبما أن المراجعة يمكن أن تقلل من عدم تماثل المعلومات بشكل فعال، فهي جزء لا يتجزأ من نظام الإفصاح المالي الحديث، وبالتالي عندما نقوم بتقييم نظام محاسبة في سوق رأس المال، يجب أن نأخذ في الاعتبار بشكل وافٍ رأي المراجع وتأكيد على التقارير المالية، حيث يجوز للمراجع إصدار رأي نظيف أو العكس.

#### 2- قياس جودة التقارير المالية من خلال عناصر محددة في التقارير المالية:

يقوم هذا النموذج بتقييم عناصر محددة في التقارير المالية من خلال التجربة، وبالتالي يفحص أثر تقديم معلومات محددة في التقرير السنوي على القرارات التي يتخذها مستخدمو هذه

المعلومات، على الرغم من أن هذا النموذج يوفر مقياساً مباشراً لجودة التقارير المالية إلا أنه يركز بشكل جزئي ولا يقدم نظرة شاملة على جودة التقارير المالية الإجمالية.

وبالإضافة إلى المقاييس السابقة ينوه (عبد الفتاح، 2013، ص62) على وجود مقياس آخر لجودة التقارير المالية وهو المقياس الذي قدمه Dechow & Dichev, 2002 الذي سمي DD measure والذي ينظر إلى أن التخطيط الجيد في الماضي والحاضر والمستقبل للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يؤدي إلى زيادة جودة نتائج الأعمال، ويعد نموذجاً Barthet., 2001 و Dechow & Dichev, 2002 طريقتان من أجل قياس جودة التقارير، وتركز هاتان الطريقتان على العلاقة بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية، ويتم تفسير الانحراف الأكبر بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية كجودة معلومات محاسبية أقل. وهذان النموذجان كما يلي:

أ- نموذج Barthet., 2001: يعتمد هذا على أن الشركات هدفها تعظيم قيمتها المتوقعة، فهي تسمح في نهاية الفترة السابقة بنشر تقرير الأرباح السنوي الذي تم مراجعته، ويستخدم إجمالي أرباح الفترة السابقة وعناصرها، أطرافاً مختلفة كالعلاء والموردين للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركات في الفترتين الحالية والقادمة، مما جعل النماذج تأخذ دقة المعلومات التي يُنصح عنها للجمهور كمقياس لجودتها، ولقياس مستوى الدقة، عملياً يتم التركيز على البواقي التي يتم الحصول عليها من انحدار التدفقات النقدية المستقبلية على مكونات أرباح الفترة السابقة، ويَعْتَبَر هذا النموذج أن دقة المعلومات المالية معياراً لقياس الجودة.

ب- نموذج Dechow & Dichev, 2002: حدد هذا النموذج عدة عوامل طبيعية تؤثر على جودة الاستحقاقات، وتزود الاستحقاقات بمعلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية، وتعتبر جودة نتائج الأعمال عن درجة الاستقرار في العلاقة بين التدفقات النقدية والاستحقاقات، ويستند هذا النموذج على فرضية أن الاستحقاقات محددة بالتدفقات النقدية السابقة والحالية والمستقبلية.

مما سبق نستخلص أنه لا يوجد اتفاق حول مقياس واحد لقياس جودة التقارير المالية، نتيجة لاختلاف الفئات المستخدمة لهذه التقارير، حيث يتم استخدام المقاييس على حسب المعلومات الواردة بها واستفادة المستخدمين منها، وذلك لتحقيق الهدف من القياس؛ وهو التأكد من أن معلومات التقارير تعبر بصدق عن المركز المالي للشركة، وقد اعتمدت الدراسات على مقاييس مباشرة وغير مباشرة لقياس جودة التقارير المالية، ولإجراء عملية القياس واختيار المقياس المناسب تستند الدراسات على معلومات تكون موجودة في التقارير يُعتقد أنها تؤثر على جودتها، حيث إن جودة هذه الخصائص تؤثر على جودة التقارير المالية، فأى نقص أو خطأ في هذه المعلومات يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

**المبحث الثاني**  
**العلاقة التكاملية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية**

## تمهيد:

على الرغم من الدور المهم لكل من المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بشكل منفصل على تحسين جودة التقارير المالية، والاختلاف بين هذين المجالين، إلا أنه توجد بعض النقاط التي يتشابه فيها المجالين، وبعض النقاط الأخرى التي يمكن من خلالها دمج المجالين ودعم كل منهما لعمل الآخر، فإن ذلك يساهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة التقارير المالية، وتحسين جودة وكفاءة العمل المحاسبي، ولضرورة وأهمية هذا الدور المتكامل لكلي المجالين سيتم التطرق في هذا المبحث لمجموعة من النقاط التي تخص التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية وتأثير هذا التكامل على تحسين جودة التقارير المالية.

### أولاً: العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية:

يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية أمر بالغ الأهمية لما له من دور في تحسين العمليات التشغيلية والاستراتيجية وكفاءتها وجودتها، وتحليل البيانات وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، والعديد من العمليات الأخرى التحسينية والرقابية والوقائية، التي تؤثر بشكل إيجابي على تحسين كفاءة العمل بشكل عام داخل الشركة، وتحسين جودة البيانات والمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، ويتم تحقيق ذلك بالتعاون بين المراجع الداخلي والمحاسب الجنائي من خلال دمج التقنيات وأساليب العمل بينهما، وهذا يمثل أحد أوجه التكامل بينهما، حيث إن المراجع الداخلي ليس منافساً للمحاسب الجنائي، أو العكس، لكن من خلال تظافر جهودهما معاً يتم الوصول بالشركة إلى تحقيق أفضل النتائج من خلال زيادة الكفاءة في العمل وتحسين الأداء والمساعدة في تقييم وإدارة مخاطر الغش والكشف ومنع التلاعب، وبالتالي تحقيق الأهداف.

وللوقوف على أهم جوانب هذا التكامل الذي يعتبر موجوداً بدرجة مناسبة بين المجالين، وهذا ما أكدت عليه نتائج بعض الدراسات كدراسة (الشواربي، 2018، ص63)، حيث أكدت على أهمية هذا التكامل، وعلى وجود علاقة طردية إلى حد كبير بين هذا التكامل وبين تحسين كفاءة المراجع الداخلي، ولتوضيح جوانب أخرى من جوانب هذا التكامل؛ سيتم عرض بعض النقاط التي تمثل أوجه الاختلاف والتشابه بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، بالإضافة إلى توضيح دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية، ومدى تأثير المحاسبة الجنائية على تحسين كفاءة المراجع الداخلي بالتعاون بينهما وتظافر جهودهم معاً، كما سيتم التطرق إلى دور كل من المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية.

## ثانياً: أوجه التشابه بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية:

على الرغم من الاختلافات العديدة بين المجالين، إلا أنه يوجد مجموعة أوجه التشابه بينهما

كالتأكيدات وتمثل جميعها أحد أوجه التكامل بين المجالين، ومنها ما يلي (Kotak, 2013) :

1- تتشابهان في شمولية الفحص، حيث يشمل فحص كل منهما التحقق من المستندات الداعمة وفحصها للتأكد من دقة المتطلبات ضد الشركة.

2- تتشابهان في حساب تقييمات الأصول لضمان القيمة الصافية للشركة بشكل عادل، باستخدام الأساليب المنصوص عليها في القواعد الأساسية.

3- تتشابهان في مراجعة طرق السماح بالائتمان، وفعالية إنفاذ متطلبات الائتمان، ونوعية الدائنين وكفاءة جهود التحصيل.

4- تتشابهان في التحقق من الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية من قبل الهيئات الحاكمة؛ على الرغم من اختلاف الهدف من الامتثال، ففي المراجعة الهدف هو تجنب العقوبات، وفي المحاسبة الجنائية الهدف هو تحديد الوجود المحتمل لمتطلبات طرف ثالث، أو الرغبة المتعمدة في التهرب من الالتزامات.

5- تتشابهان في تأكيد صدق ودقة أرصدة المستحقات بإرسال خطابات تأكيد، تشمل مراجعة البيانات المالية والتدقيق الجنائي للمؤسسات المصرفية وتأكيد التوازن وصدق الحسابات.

وهذه ليست سوى عدد قليل من أوجه التشابه، قد ينشأ بعضها بناءً على حاجة المستخدمين، حيث يكون الهدف الأساسي للمراجعة هو مساعدة الإدارة، بينما تبحث المحاسبة الجنائية عموماً عن أدلة دعم التقاضي.

ويمكن إضافة بعض أوجه التشابه بين المراجعة والمحاسبة الجنائية التي توضحها (inquesta, 2021) والتي تتمثل في الآتي:

1- يتطلب كلاهما معرفة شاملة وفهماً لمبادئ وأساسيات المحاسبة، كما يتم تنفيذهما من قبل محترفين يحملون شهادة في المحاسبة.

2- تستخدم كلاهما الإجراءات والتقنيات الأساسية للحساب والتحليل ومسك الدفاتر.

3- أهم تشابه بينهما هو أن كلاهما يتضمن إعداد تقارير لتحديد ما إذا كانت السجلات المالية للشركة توفر تمثيلاً عادلاً لموقفها الحالي، ومع ذلك فإن السبب في ذلك مختلف تماماً، أي أن السبب من إعداد التقارير.

### ثالثاً: أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية:

توجد العديد من الاختلافات بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، وهذا يعود لاختلاف الأهداف والمهارات وأساليب العمل وتباين الغرض من كليهما، بالإضافة إلى مجموعة من الاختلافات الأخرى، وتمثل جميعها أحد أوجه التكامل بين المجالين، ومن هذه الاختلافات:

1- الهدف: تهدف المراجعة الداخلية لوجود نظام فعال للرقابة الداخلية وإجراءات منع وقوع الأخطاء أو التلاعب، ووجود نظام محاسبي فعال يساعد في إعداد تقارير مالية صحيحة، والتأكد من سير العمل المحاسبي على مدار السنة (أبو سرعة، 2010، ص91).

في حين تهدف المحاسبة الجنائية إلى تحديد العمليات غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش (إدريس، 2019، ص84)، كما أنها تركز على التحقق فيما إذا كانت الادعاءات المزعومة معقولة من خلال الاستناد إلى الأدلة المالية، وإذا كانت كذلك فإن الأمر يتطلب تحديد الأثر المالي لتلك الادعاءات (أمين، سعيد، 2017، ص367).

2- جهة التعيين: يتم تعيين المراجع الداخلي من قبل الإدارة العليا للشركة، عن طريق تخصيص أحد المحاسبين من ذوي الخبرة لتولي عمل المراجع الداخلي (أبو سرعة، 2010، ص92)، فيما يتم تكليف المحاسب الجنائي من قبل مالكي الشركة أو المستشارين، أو يتم تعيين المحاسب الجنائي من قبل المحكمة لدعم التقاضي (inquesta, 2021).

3- الاستقلالية: المراجع الداخلي يتمتع بدرجة أقل من الاستقلالية بصفته موظف في الشركة. أي أنه مستقل جزئياً؛ لأنه من ناحية مستقل عن باقي إدارات وأقسام الشركة، ومن ناحية أخرى يتبع الإدارة العليا للشركة (أبو سرعة، 2010، ص92)، أما المحاسب الجنائي فإنه يتميز بدرجة عالية من الاستقلالية في التفكير واستقلاليته الظاهرية، حتى يتمكن من الإدلاء بشهادته وأداء عمله بنزاهة وموضوعية (مسعود، 2015، ص91).

4- طبيعة التعامل: تختلف المراجعة الداخلية عن المحاسبة الجنائية أيضاً في طبيعة القضايا التي تتعامل معها، حيث إن المراجعة الداخلية تتعامل مع القضايا المدنية فقط، في حين أن المحاسبة الجنائية تتعامل مع القضايا المدنية والقضايا الجنائية أيضاً (إدريس، 2019، ص84).

5- توقيت الأداء (العمل): يقدم المراجع الداخلي خدمات مستمرة في الشركة خلال الفترة المحاسبية وذلك باعتباره موظفاً في الشركة يقوم بعمله على مدار الفترة المحاسبية، ويقدم خدمات متوقعة ومستمرة ومنظمة وموضحة حسب خطة عمل محددة.

بينما المحاسبة الجنائية تقدم تحقيقات غير متكررة وتفاعلية وغير متوقعة (inquesta, 2021)، أي إن المحاسب الجنائي يتم التعاقد معه للحصول على خدمات محددة في حالات معينة لدعم التقاضي عند وجود ادعاء بوجود نوع من أنواع الغش (أمين، سعيد، 2017، ص367).

6- المسؤولية والتقرير: يكون المراجع الداخلي مسؤولاً أمام الإدارة عن بذل العناية المهنية اللازمة عند أداء عمله، ويقدم تقاريره إلى المستويات الإدارية العليا بالشركة (أبو سرعة، 2010، ص95)، في حين أن المحاسب الجنائي يكون مسؤولاً أمام الجهة التي تعاقدت معه وكلفته بالتحقيقات، وتطلب منه تقديم الخدمات سواء كانت هذه الجهة المحكمة أو المالكين أو الإدارة. فالمحاسب الجنائي مسؤول أمام هذه الجهة عن القيام بأعمال التحري لإثبات الادعاءات أو دحضها، التي تتمثل بوجود الغش واكتشافه في حالة وجوده (أمين، سعيد، 2017، ص367).

7- نطاق العمل: إن نطاق العمل في المراجعة الداخلية تفصيلي وشامل لجميع أنشطة الشركة، أي أنه غير مقتصر على قسم أو مجال معين في الشركة، حيث يقوم المراجع الداخلي بمراجعة عمليات الشركة كافة ولا يختص بخدماته مجالاً دون آخر.

في حين أن الجنائية يكون نطاق عملها عميق ومحدد، إذ إن العمل في المحاسبة الجنائية يكون جزئياً ومحدداً على نشاط أو مجال معين ولا يشمل أنشطة الشركة كافة (إدريس، 2019، ص84).

8- أسلوب العمل: يكون أسلوب العمل في المراجعة الداخلية محدد بخطة معينة، بحكم أن المراجع الداخلي موظف في الشركة، فإنه يُحدد عمله بطريقة مكتملة لعمل المحاسب من خلال الدورة المحاسبية أولاً بأول، مع التركيز على العمليات ذات الأهمية (أبو سرعة، 2010، ص92). أي أن المراجع الداخلي يعتمد على مجموعة محددة من القواعد والمعايير والإجراءات التي يلتزم بها في كل الحالات. في حين أن المحاسب الجنائي لا يُحدد سلفاً طريقة العمل وقواعدها، وذلك أن القضايا والحالات التي تتبناها المحاسبة الجنائية متعددة ومتنوعة وتختلف معطيات كل قضية عن الأخرى ما يتطلب استخدام مهارات وأساليب تتناسب مع كل قضية بشكل مستقل عن الأخرى (صالح، 2013، ص596).

9- الشك المهني: إن المحاسبين الجنائيين يتخذون نهجاً أكثر "تشككاً واستباقية" في الكشف عن الغش، على عكس المراجعين الذين يقومون فقط بمجرد التحقق من صحة البيانات، أي أن مستوى الشك المهني الذي يتطلبه عمل المراجع أقل من مستوى الشك الذي يتطلبه المحاسبة الجنائية (Marianne, 2012,P4)، فعمل المراجع الداخلي يتطلب توفر نزعة الشك المهني ولكن بدرجة أقل مما يتوفر لدى المحاسب الجنائي.

**رابعاً: تأثير المحاسبة الجنائية في تحسين كفاءة عمل المراجع الداخلي:**

حتى تنجح المراجعة الداخلية في أن تؤدي دورها المحوري في منع أو اكتشاف الممارسات الاحتيالية التي قد تقوم بها بعض الشركات، ينبغي أن تؤدي بمستوى معين من الجودة. حيث إن جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة والموثوقية (الشواربي، 2018، ص20). لذلك يجب البحث عن أساليب وتقنيات تعمل على زيادة جودة الأداء



وتحسين عمل المراجع الداخلي حتى يتم تضمينها في مراحل عمل المراجعة للوصول إلى الكفاءة المطلوبة وضمان نجاح عملية المراجعة.

من خطوات تحقيق هذا النجاح اعتماد تقنيات التحقيق في المحاسبة الجنائية للتحقيق في الفساد والوقاية الناجحة من الغش، وملاحقة قضايا الفساد (Lohapan, 2021, P232)، إذ إن وظيفة المحاسبة الجنائية شاملة لوظائف المحاسبة والمراجعة، فالمحاسب الجنائي يمتلك مهارات تتجاوز مهارات المراجع، ويقدم خدمات تتجاوز نطاق مهمة المراجع على الرغم من أنه لا يمكن الاستهانة بمكانة نظام المراجعة الحالي في عالم الشركات، ولكن يمكن تعزيزه من خلال إدخال المحاسب الجنائي ضمن فريق المراجعة، إذ سيؤدي ذلك إلى تجهيز فريق المراجعة ليكون أكثر استعداداً واستباقية في تحديد الغش (Ezeagba, 2014, P23)، وعلاوة على ذلك فإن كفاءة المحاسبة الجنائية تنص على القدرة على التفتيش لإثبات أو اكتشاف دليل على الغش عن طريق تحديد البيانات المالية السابقة أو الأنشطة المحاسبية الأخرى وتسجيلها والإبلاغ عنها والتحقق منها لتحديد الأخطاء من خلال المعرفة المتخصصة ومهارات التحقق، فالكفاءة المحاسبية تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز جودة استراتيجية المراجعة والممارسة التي تؤدي إلى تفوق أداء المراجع (Lohapan, 2021, P232)، فاستخدام المحاسبة الجنائية في مراحل المراجعة يؤدي إلى تحسين كفاءة المراجع الداخلي، وذلك طبقاً لمفهوم المراجعة الداخلية الحديث (الشواربي، 2018، ص45).

وقد أشارت نتائج بعض الدراسات كما وضح (Lohapan, 2021, P232) إلى أن كفاءة المحاسبة الجنائية مثل التميز في المراجعة الداخلية الاستراتيجية، لها تأثير إيجابي على أفضل ممارسات المراجعة وكفاءة وانجاز المراجعة الداخلية.

وكذلك فإن الهدف الاستراتيجي من نشاط المراجعة الداخلية هو إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها ومساعدتها على تحقيق أهدافها عن طريق تحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة، وهو ما تحقق من خلال دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في عمل المراجعة الداخلية والتي أدت إلى تحسين كفاءة ووظيفة المراجعة الداخلية وكفاءة أداء المراجع الداخلي (الشواربي، 2018، ص45).

وينعكس التعاون بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بشكل إيجابي على عمل المراجع

الداخلي من خلال (Schpper, 2014, P46):

أ- إجراء عمليات مراجعة جودة محسنة.

ب- زيادة مستوى الشك المهني لدى المراجع.

ج- الكشف المحسن للغش أثناء عمليات المراجعة حتى تاريخه.

د- زيادة نسبة الكشف من خلال نتائج المراجعة الداخلية.

هـ- تقليل حالات الغش التي تحدث داخل الشركات.

مما سبق يمكن القول إن التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية من خلال التعاون بينهما، والدمج بين التقنيات التي يستخدمها المحاسب الجنائي في عمل المراجع الداخلي يؤدي إلى تحسين كفاءة عمله، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، ويعود بالفائدة على المراجعة الداخلية من خلال تحسين جودة نتائج عملها وأداء دورها في إدارة مخاطر الغش، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وتقويمها، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على عمليات الشركة وأدائها من خلال إضافة قيمة لها وحصولها على تقارير مالية تتضمن بيانات ومعلومات تتمتع بالجودة مما يزيد من ثقة المستخدمين في هذه التقارير.

#### خامساً: دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في عمل المراجعة الداخلية:

نتيجة للانهيئات الكبيرة في الشركات، والفضائح العالمية على مدار العقد الماضي، تم وضع المزيد من اللوائح والمعايير للمراجعين الداخليين لتركيز جهودهم على البيانات المالية أو العمليات التجارية التي تكون عرضة لأعمال احتيالية (Schpper,2014,P1).

ونظراً للتغير السريع في التكنولوجيا والبيئة الاقتصادية، أصبحت مهارات المراجعة غير كافية إلى حد ما، وبالتالي يجب على المراجعين في هذا الحقبة من الزمن أن يحتفظوا بأفضل المهارات التقليدية وأن يطوروا مهارات جديدة، لتحقيق مهام المراجعة والأداء المتفوق، وعلى وجه الخصوص المعرفة الجنائية المتخصصة التي تمثل الأساليب والمهارات الأساسية مثل منع الغش والكشف والتحليل الجنائي بالكمبيوتر والتقييم وتحريف البيانات المالية (Lohapan, 2021,P231)، حيث أن مهارات المراجعة تعتبر من أهم مهارات المحاسبة الجنائية التي تساعد المحاسب الجنائي في عمليات جمع المعلومات وعمليات التحقق (Emmanuel, 2015, P46).

علاوة على ذلك فإن خدمات المحاسبة الجنائية مفيدة بشكل كبير لاكتشاف الغش في الشركات ومنعه وتقليله، لذلك فإن دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مجموعة مهارات المراجعين من أجل تحسين احتمالية اكتشاف الغش (Lohapan, 2021,P231). ونتيجة لزيادة عدد الجرائم المالية بشكل كبير وظهور التكنولوجيا وعولمة القانون المالي، أصبحت مهارات وآليات المراجعة تحتاج إلى دعمها وتزويدها بتقنيات المحاسبة الجنائية لإنشاء الأدلة عن عمليات الغش والتلاعب بالأموال (Raghavan, 2014, P57). بالإضافة إلى ذلك فإن تقنيات المحاسبة الجنائية تضمن التأكد من إتباع السياسات والإجراءات المحاسبية، والكشف عن أي عناصر غير عادية يتم إدخالها في النظام (Emmanuel, 2015 ,P34). كما أن تقنيات المحاسبة الجنائية يمكن أن تعزز وظيفة المراجعة الداخلية وتوفر ضمان أكبر لمراجعة ذات جودة عالية.

فعمل المراجعة الداخلية بحاجة إلى دمج تقنيات المحاسبة الجنائية بسبب فشل بعض أنظمة المراجعة في بعض الشركات، ما أدى إلى فشل المراجعة الداخلية والإجراءات التنظيمية الأخرى في تتبع الأخطاء في النظام الإداري (Suresh .R, 2014, P53)، وبالتالي فإن إدخال تقنيات

المحاسبة الجنائية في المراجعة سيكون فعالاً لدعم أنشطة المراجعة الداخلية. وتوجد العديد من تقنيات المحاسبة الجنائية التي تؤدي دوراً حيوياً في القضاء على الفساد من خلال منع الغش والاختلاس (Lohapan, 2021, P232)، وتقنيات المحاسبة الجنائية لا تقتصر على مجال معين، وإن هذا الدمج يمثل: أحد أوجه التكامل بين المجالين الذي ينعكس بشكل إيجابي لصالح الشركة، ومن هذه التقنيات ما يمكن دمجها في مراحل عمل المراجعة الداخلية. وتتمثل مراحل عمل المراجعة الداخلية النموذجية في ثلاث مراحل وهي (Schpper, 2014, P20) :

1- مرحلة التخطيط: يمكن في هذه المرحلة دمج العديد من تقنيات المحاسبة الجنائية كتقنية تحليل البيانات ، وتقنية تقييم مخاطر الغش المالي، فعند قيام المراجعين الداخليين بتخطيط خطوات عملية المراجعة وتحديدها، وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتصميمه؛ يجب مراعاة عملية تقييم مخاطر الغش المالي، فهذه التقنية تساعد المراجعين في تحديد مكان حدوث الغش وكيفية، واكتشاف الضوابط المعمول بها لمنع الغش وكشفه، وإعادة النظر في خطوات الأداء المهني لعملية المراجعة الداخلية، ويتم استخدام هذه التقنية عن طريق الخطوات التالية:

أ- تحديد عوامل مخاطر الغش ذات الصلة. ب- تحديد مخططات الغش المحتملة.

ج- تعيين الضوابط الحالية وتقييم احتمالية الغش. د- المدخلات من قبل الإدارة.

هـ- تصميم إجراءات تراعي مخاطر الغش. و- توثيق مخاطر الغش.

2- مرحلة العمل الميداني: من التقنيات التي يمكن استخدامها في هذه المرحلة تقنية تحليل البيانات، وتقنية فحص الخلفية (أعرف عميلك)، وتقنية زيارة الموقع، فاستخدام تقنية تحليل البيانات يتم من

خلال الآتي: (Schpper, 2014, P27) :

أ- مراجعة العينات: عن طريق أخذ عينات إحصائية، وعينات غير إحصائية.

ب- تحليل تفصيلي: لتحديد فجوات البيانات، ومراقبة الاتجاه الاستثنائي.

ج- المراجعة المستمرة: من خلال التغطية الكاملة والمراقبة للعلامات التحذيرية وتوفير التكاليف.

وعند اختيار أدوات التحليل المناسب توجد مجموعة من **العوامل** التي يجب مراعاتها وتتمثل في:

أ- حجم البيانات. ب- نوع التحليل.

ج- القدرة على التخصيص. د- سهولة إعادة إجراء التحليل.

كما يمكن استخدام تقنية اعرف عميلك في هذه المرحلة، وهي عبارة عن بحث السجلات الجنائية والسجلات التجارية والسجلات المالية وتجميعها سواء لفرد أو منظمة، وتحليل الشبكة الاجتماعية، وعمليات البحث على الانترنت.

بالإضافة إلى تقنية زيارات الموقع والتي تستخدم من خلال إجراء تسوق اختباري للبائعين المشكوك فيهم، أي القيام بزيارات فحص اختبارية لمكان البيع والتأكد من صحة وجود البائعين

ومصادقيتهم، وسعر البيع والسلع والخدمات المقدمة، والمصادقة على ما إذا كانت العملية قد حدثت بالفعل (Schpper, 2014, P24).

3- مرحلة إعداد التقرير: في هذه المرحلة من مراحل عمل المراجعة الداخلية يمكن استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية المتمثلة في تقنية تحليل البيانات، وتقنية آليات منع الغش، فتحليل البيانات في هذه المرحلة يتم من خلال استخدام أحد الأساليب التالية:

- أ- أسلوب تحليل الاتجاه.
- ب- أسلوب التحليل النسبي.
- ج- أسلوب تحليل سلوك الشراء.
- د- أسلوب تحليل العلاقة.

أما بالنسبة لتقنية أنشطة منع الغش فيتم تطبيق هذه التقنية من خلال خطوتين الأولى: المراجعة المتكاملة والتي تتمثل في مشروع المراجعة، والعثور على الريات الحمراء (أي وجود مؤشرات على سلوك الغش)، والثانية: أنشطة منع الغش والتي تكون ببدء التحقيق، وتقديم النتائج إلى أصحاب المصلحة، وتنفيذ الإجراءات العلاجية (Schpper, 2014, 35P)، وتُبرز هذه التقنية أهمية دور المحاسب الجنائي في محاربة الغش الذي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الأعمال، ويتمثل دوره في المشاركة في الوقاية من الغش، ومنع حدوثه، والإسهام في عمليات التحقيق، والمقاضاة المتعلقة به ومعالجة آثاره، وبشكل عام يشير الغش إلى مخالفة القوانين والأنظمة والسياسات الداخلية وتوقعات السوق المالي للسلوك الأخلاقي للأعمال، وهم يمثلون الأنواع التالية من المخاطر التي تهدد الثقة العامة وتضر بسمعة الشركة ونزاهتها (KPMG, 2006):

- 1- الإبلاغ المالي المضلل مثل: المبالغة في قيمة الأصول، والتخفيض في قيمة الالتزامات.
  - 2- إساءة استخدام الأصول مثل: الاختلاس، وغش المرتبات، والسرقعة، وغش الحياة، والتزوير.
  - 3- الحصول على إيرادات من خلال أفعال غير قانونية مثل: المبالغة في قيمة فواتير العملاء.
  - 4- تجنب المصروفات من خلال أفعال غير قانونية مثل: تقديم الرشاوى للهيئات التجارية.
  - 5- الغش في التقارير المالية الذي يحدث من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية أو المستندات التي يتم على أساسها إعداد التقارير المالية، وإظهار عبارات أو بيانات أو معلومات غير صحيحة ذات أهمية نسبية، أو حذف متعمد معلومات أو مبالغ ذات أهمية نسبية، بالإضافة إلى التطبيق الخاطئ للمعايير المحاسبية فيما يتعلق بالقياس أو العرض (المعزاز، 2010، ص7).
- كما يوضح (Schpper , 2014 ,P6) أن بعض هذه التقنيات تعمل على تحويل البيانات إلى بيانات نموذجية بهدف اكتشاف المعلومات المفيدة واقتراح الاستنتاجات ودعم اتخاذ القرار، كما تعمل بعض هذه التقنيات على تقييم احتمالية حدوث الغش من خلال:

- أ- تحديد الضوابط الموجودة للتعامل مع كل مخاطر الغش.
- ب- تحديد ما إذا كان هناك نقص في الرقابة الذي سيؤدي إلى زيادة احتمالية الغش، وبالتالي تكون هناك حاجة إلى إجراءات مراجعة إضافية محددة.

كما توجد بعض التقنيات التي تساعد على التحقق من هوية العميل، وتعمل هذه التقنيات على دعم عمل المراجعة الداخلية وتحسينها، حيث تساعد المراجعين على تحديد مكان حدوث الغش وكيفيةه بشكل منهجي واكتشاف الضوابط الموجودة لمنع أو اكتشاف عمليات الغش، والنظر في خطوات المراجعة الواجب تنفيذها، كما أنها تساعد في فهم مخاطر الغش من خلال جمع المعلومات حول الأنشطة التجارية للشركة، ومراجعة عمليات الغش السابقة والمشتبه بها المرتكبة ضد أو بالنيابة عن الشركة.

بالتالي فإن دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية يساعد المراجعين الداخليين في الوصول إلى أفضل النتائج والحصول على معلومات ذات جودة وتقييم أفضل لأنظمة الشركة والتقارير المالية لها وذلك بمساعدة هذه التقنيات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة وتصميمها وتحديد مواطن الضعف واكتشاف أو منع الغش وجمع المعلومات اللازمة ومراجعة كافة السجلات الخاصة بالشركة وتحليل البيانات، وكل هذه العمليات والتقنيات تساعد فريق المراجعة الداخلية على أداء عمله بصورة أفضل، للحصول على معلومات تتميز بالجودة العالية تساعد في التأكد من مدى سلامة التقارير المالية وصحتها، وهذا ما يؤكد ضرورة دمج تقنيات المحاسبة الجنائية وأهميتها في عمل المراجعة الداخلية لما لها من نتائج جيدة وأثر إيجابي في تحسين جودة العمل والنتائج التي يتم التوصل إليها، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية وزيادة ثقة المستخدمين في هذه التقارير.

**سادساً: الصعوبات التي تواجه دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية: وتتمثل في (Schpper, 2014,P13) :**

- 1- مطلوب استثمارات كبيرة، أي أنها تحتاج تكاليف كبيرة للعمل بها.
  - 2- الحاجة إلى استثمارات مكلفة في أدوات تحليل البيانات وبرامج المحاسبة الجنائية.
  - 3- استقطاب موظفين ذوي خبرة جنائية مناسبة.
  - 4- الصعوبات التي تواجه الشركة عند تطبيق تحليل البيانات الفعال بسبب:
    - أ- بيانات غير كاملة أو ذات جودة منخفضة.
    - ب- يلزم بذل جهد كبير لتوحيد تجميع البيانات ومراقبتها وجعلها مركزية.
    - ج- مقاومة التغيير: قد يقاوم المراجعون الداخليون بتغيير طريقة تفكيرهم إلى نهج تحقيقي أكثر جنائية؛ ذلك أنهم معتادون جداً على عقلية المراجعة.
- يتم التغلب على التحديات المذكورة من خلال مجموعة من الإجراءات:
- أ- اتخاذ قرار الدمج من الإدارة العليا لتفعيل هذا التكامل بين تقنيات المحاسبة الجنائية ومراحل عمل المراجعة الداخلية.

ب- إكساب المراجعين الداخليين مهارات استخدام أساليب المحاسبة الجنائية من خلال الدورات التدريبية لتطبيقها أثناء عملية المراجعة.

ج- وضع إرشادات كتابية، ومبادرات داخلية لقيادة التغيير.

د- يجب على إدارة الشركة عرض التوقعات للعائد على الاستثمار من تطبيق أساليب المحاسبة الجنائية وتقنياتها في مراحل عمل المراجعة الداخلية.

هـ- تطوير أسلوب بناء قاعدة بيانات مشتركة لتسهيل عملية تحليل البيانات.

كما يجب على المحاسب الجنائي أن يكون على قدر من المعرفة والفهم لأنواع معالجة الغش المختلفة مثل: المقاضاة المدنية، والمقاضاة الجنائية، وفض المنازعات، وإعادة الوضع إلى ما قبل ارتكاب الغش، وتصحيح أوجه القصور في الرقابة الداخلية، وذلك من خلال تحديد طرق المعالجة لحل القضية محل التحقيق، بالإضافة إلى فهم التقنيات المختلفة والمتوفرة لتقدير قيمة الخسائر، والبحث عن الطرق المختلفة لتصحيح الوضع من خلال تعويضات التأمين، وتحديد الحاجة إلى الوقاية ومنع الغش من أن يُرتكب مرة أخرى من خلال تحديد أساليب الرقابة التي تعاني من القصور؛ والأسباب المؤدية إلى ارتكاب الغش ومعالجتها (قمبر، 2017، ص15).

**سابعاً: دور المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية معاً في تحسين جودة التقارير المالية:**

نتيجة لما شهده العالم في السنوات الماضية من تغيرات جذرية عديدة وتطورات اقتصادية ومالية للشركات حول العالم، والتوسع الهائل في حجم الأعمال التجارية، أدى ذلك إلى توسع نطاق المستخدمين، وتنوع جنسياتهم، واختلاف وظائفهم، وتباين أهدافهم. وما صاحب ذلك من بروز أساليب كثيرة من طرق الغش والفساد وغسيل الأموال والانهيارات المالية للشركات، زاد من الشك لدى مستخدمي التقارير المالية حول الغش أو التلاعب في التقارير المالية (الحيالي، 2020، ص15)، ما أدى إلى زيادة أهمية وجود تقارير مالية جيدة تحتوي على معلومات تكون مفهومة ومفيدة لهؤلاء المستخدمين، فهي المصدر الرئيسي للمعلومات التي يحتاجها المستخدمون.

ونظراً للدور الذي تتمتع به التقارير المالية في عملية التخطيط الاقتصادي والرقابي على العمليات المالية والحكومية وتقييمها من الجهات التشريعية والرقابية والمهنية، كان لزاماً على الشركات أن تعزز وتطور من إجراءات المراجعة الداخلية بما يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية (أبو لبن، 2020، ص60)، وأن تُفَعِّل دور المحاسبة الجنائية لمواجهة الغش والتلاعب، من خلال عمليات التحري عن مجالات وقوع المخالفات وأسبابها المؤثرة جوهرياً في التقارير المالية لتعزيز مصداقية هذه التقارير والرفع من مستوى جودتها (آدم، 2018، ص72). وتمثل المحاسبة الجنائية أداة ضغط على الشركة من أجل تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير (إبراهيم، 2019، ص255)، بالإضافة إلى أهمية المراجعة الداخلية التي تمثل أحد العوامل التي تؤثر على جودة التقارير والمعلومات التي تحتويها، وتعمل على تحسين جودتها.

فهي تُبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي التقارير المالية من خلال الرأي الفني الذي يصدر عن مدى صحة تلك التقارير ودقتها وعدالتها (فيصل، 2015، ص125)، ويمكن تعزيز هذا الضمان من خلال دمج خدمات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية. فالمحاسبة الجنائية لها دور فعال في منع الغش والتحريف والتلاعب في التقارير المالية من خلال أساليب التحري عن الغش المدعومة بقوة القانون والسلطة القضائية والإجراءات المحاسبية والمالية التي تساعد في معرفة مجالات وقوع المخالفات المؤثرة وأسبابها جوهرياً في التقارير المالية، ومعرفة المخاطر الناتجة عنها، ووضع القوانين الرادعة التي تسهم في تقليل هذه المخاطر (آدم، 2018، ص72)، ومن خلال ذلك تضمن المراجعة الداخلية التأكد من صحة وسلامة جودة المعلومات التي تعتبر من ضمن أهداف الرقابة الداخلية المسؤولة عن تحقيقها المراجعة الداخلية (فيصل، 2015، ص125)، كما أنها تسهم في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء، وتضمن توفير معلومات محاسبية خالية من الأخطاء، وترفع من مستوى المصدقية والموثوقية لدى مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين (لحنون، 2019، ص94)، بالإضافة إلى دور المحاسبة الجنائية في تحديد الأنشطة غير القانونية التي تساعد على ارتكاب الغش، من خلال جمع الأدلة وتقديم رأي فني محايد حول مصداقية التقارير المالية (آدم، 2018، ص122)، مما يعزز رأي المراجع الداخلي في هذه التقارير.

كما تسهم كلاهما في تحسين جودة التقارير المالية من خلال الأدوات الرقابية، حيث إن المحاسبة الجنائية تُعد أداة مهمة بيد السلطات الرقابية لحث الشركات على شفافية المعلومات التي تتضمنها تقاريرها المالية، وتحسين جودة هذه التقارير (عبد، 2021، ص122)، فهي تقوم بمراقبة نشاط الشركة بهدف إيجاد الدليل الذي يدعم مصداقية التقارير المالية (آدم، 2018، ص122)، والمراجعة الداخلية أيضاً تقدم أشكالاً رقابية تُضفي الجودة على المعلومات المحاسبية مثل: الرقابة الوقائية، والرقابة العلاجية، والرقابة الشكلية (لحنون، 2019، ص66)، كما أنها تسهم في تقليل الأخطاء والحد منها عن طريق نظم الرقابة الداخلية السليمة (عمرون، زيان، 2019، ص35)، فهي تعمل على تحقيق التكامل بين آليات نظم الرقابة الداخلية لزيادة كفاءة هذه النظم وفعاليتها التي تؤدي إلى تقليل أو عدم وجود الأخطاء أو العمل على اكتشافها والحد منها.

ويمكن أن تساعد المحاسبة الجنائية من خلال دمج تقنياتها في مراحل عمل المراجعة الداخلية في مكافحة الفساد وزيادة الثقة والمصدقية في التقارير المالية.

حيث إنها تستخدم آليات التحقيق الجنائي للبحث عن المخالفات في التقارير المالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية (إدريس، 2019، ص219)، وتعمل على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية (دنقر وآخرون، 2020، ص245)، فالتقارير المالية التي تُعد طبقاً

للمحاسبة الجنائية تتمتع بنتائج دقيقة وتتميز بالصدق والموثوقية مقارنةً بالتقارير التي لا يتم إعدادها طبقاً للمحاسبة الجنائية (إبراهيم, 2019, ص244).

وعلى الرغم من الخطر الجسيم الذي يمثله الغش على الأعمال التجارية، لا تزال العديد من الشركات تفتقر إلى أنظمة وإجراءات رسمية لمنع الغش واكتشافه والرد عليه.

ويمكن للمحاسبة الجنائية المشاركة في مكافحة الغش من خلال أنشطة المنع والاكتشاف والمعالجة ببرنامج متكامل لهذه الأنشطة، ويتم ذلك بمساعدة وإشراف لجنة المراجعة، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمراجعة الداخلية، ويمكن توضيح مجموعة عناصر لهذا البرنامج من

خلال الجدول التالي: (KPMG, 2006)

جدول رقم (3) عناصر مكافحة الغش

المنع	الاكتشاف	الاستجابة
إشراف لجنة المراجعة ومجلس الإدارة - وظائف الإدارة التنفيذية والمباشرة- المراجعة الداخلية ووظائف المراقبة والالتزام		
- تقدير خطر الغش وسوء التصرف. - دليل الأخلاق والمعايير ذات العلاقة. - بذل العناية اللازمة من قبل الموظفين والطرف الثالث. - الاتصال والتدريب. - أساليب الرقابة على خطر الغش الخاص بالعمليات.	- آليات نافخ الصافرة والخط الساخن. - التدقيق والمراقبة. - إجراءات التحليل الجنائي للبيانات.	- اتفاقيات التحقيق الداخلي. - إجراءات التطبيق ومحاسبة المسؤولية. - اتخاذ إجراءات الإفصاح. - اتخاذ إجراءات المعالجة.

وأخيراً فإن المراجعة الداخلية تؤدي دوراً محورياً في منع الممارسات الاحتمالية التي قد تقوم بها بعض الشركات واكتشافها، ولكن يجب أن تُؤدى بمستوى معين من الجودة، حيث إن جودة أداء وظيفة المراجعة الداخلية تؤثر على جودة التقارير المالية من حيث الملائمة والموثوقية في المعلومات (الشواربي, 2018, 20)، ويمكن تحسين أداء المراجعة الداخلية من خلال دمج تقنيات المحاسبة الجنائية وأساليبها في مراحل عمل المراجعة الداخلية للمساعدة في تحسين الأداء، بالإضافة إلى دورها في زيادة الثقة في التقارير المالية.

فهي أيضاً تسهم بشكل كبير في اكتشاف الغش في التقارير المالية من خلال المعلومات المضللة، وبالتالي زيادة في هذه التقارير وتحسين جودتها (عبد, 2021, ص133).

مما سبق تستنتج الباحثة أن كلاً من المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية لهما دور مهم وفعال في تحسين كفاءة التقارير المالية وجودتها من خلال دمج الوظائف والمهام والأساليب والتقنيات والمهارات التي تتوفر في المجالين وتطافرها، حيث أن المهام والوظائف التي يقوم بها المراجع الداخلي خلال الفترة المحاسبية من فحص للبيانات وتقييم ومتابعة لأنظمة الرقابة الداخلية والتأكد من مدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية واكتشاف الأخطاء في



السجلات والدفاتر, تساعد في تحسين جودة التقارير المالية، وكلما أدى المراجع الداخلي مهامه بكفاءة أثر ذلك على جودة التقارير المالية بشكل إيجابي, أي أن جودة التقارير المالية تتناسب طردياً مع جودة المراجعة الداخلية, علاوة على ذلك فإن المحاسبة الجنائية لها دور فعال في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية من خلال الكشف عن حالات الغش والتلاعب في التقارير المالية والتأكد من صحة أو عدم دقة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، وتعتبر بمثابة أداة رقابية على الشركات؛ تجعلها تسعى إلى تحسين الجودة وزيادة المصداقية في هذه المعلومات التي تتضمنها التقارير, وذلك من خلال المهارات التي يتميز بها المحاسب الجنائي والخدمات التي يقدمها من خلال استخدام أساليب خاصة بالمحاسبة الجنائية وتقنياتها وإجراءاتها.

وعلى الرغم من أن الدور المنفصل لكلا المجالين يساعد في تحسين جودة التقارير المالية، إلا أن دمج المجالين معاً من خلال استخدام تقنيات وأساليب عمل المحاسب الجنائي في عمل المراجع الداخلي والتعاون بينهما في أداء المهام يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وتحسينها, وبالتالي يتم توفير تقارير مالية تتضمن معلومات وبيانات تتمتع بدرجة عالية من المصداقية والملائمة، وخالية من أي تلاعب وغش، وذلك من خلال أنشطة الاكتشاف والمعالجة والمراقبة والمنع, مما يعزز من ثقة المستخدمين في هذه التقارير.

## خلاصة الفصل الثاني:

تناولت الباحثة في هذا الفصل مبثي التقارير المالية، والعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، ففي مبحث العلاقة التكاملية تم تسليط الضوء على بعض النقاط المهمة التي تمثل بعض أوجه التشابه والاختلاف بين المجالين، وكذلك دمج تقنيات المحاسبة الجنائية في مراحل عمل المراجعة الداخلية، وتأثير ذلك على كفاءة عمل المراجع الداخلي وجودته، بالإضافة إلى توضيح بعض الصعوبات التي قد تواجه هذا التكامل، وبعض النقاط الأخرى التي تخص هذه العلاقة، كما تضمن هذا المبحث بيان دور المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية معاً في تحسين جودة التقارير المالية، أما في مبحث التقارير المالية فتم التعريف بها من خلال توضيح المفهوم والأهمية وغيرها من الموضوعات الأخرى، كما تم من خلال هذا المبحث أيضاً التطرق إلى موضوع مهم وهو: جودة التقارير المالية، وتم بيان أهم النقاط الخاصة بها، مثل أهمية جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها والمقاييس المستخدمة لقياسها، وأنواع جودة التقارير المالية والعديد من الموضوعات التي تخص جودة التقارير المالية.

من خلال مبحث التقارير المالية يتضح إن التقارير المالية تكون مفيدة ويمكن الاعتماد عليها عندما تتوفر فيها درجة عالية من الجودة، وإن هذه الجودة تختلف باختلاف أهداف مستخدمي التقارير المالية وطبيعتهم ومنفعتهم وحاجتهم للمعلومات التي تتضمنها، كذلك فإن جودة التقارير المالية لها عدة مقاييس يتمثل الهدف الرئيسي لها في التأكد من أن المعلومات الواردة بالتقارير المالية تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للشركة، وتتعدد المقاييس ويختلف استخدامها نتيجة لاختلاف الفئات المستخدمة لها، حيث يتم استخدام المقياس المناسب على حسب المعلومات الواردة في التقارير ومدى استفادة المستخدمين لها، فعند إجراء عملية القياس واختيار المقياس المناسب يتم الاعتماد على خصائص أو معلومات تكون موجودة في التقارير المالية، يُعتقد أنها تؤثر على الجودة، إذ إن أي نقص أو خطأ فيها يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية، وتحقق هذه الجودة عندما تكون المعلومات المحاسبية، ملائمة، وموثوقة، ومتوفرة في الوقت المناسب، وتتمتع بقابلية للمقارنة والتحقق، وذات قيمة تنبؤية واسترجاعية، كما يجب أن تتميز بالثبات، والتمثيل الصادق للأحداث الفعلية، وتتأثر جودة التقارير المالية بشكل إيجابي بعدة عوامل أهمها: الاستخدام الجيد لتقنيات المحاسبة الجنائية وأساليبها، وإعداد التقارير المالية طبقاً لمعايير محاسبية جيدة، وعرض معلوماتها بناءً على الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة للمستخدمين، بالإضافة إلى وجود نظام رقابة داخلية فعال، ومراجعة داخلية فعالة، مما يضمن تحقيق جودة التقارير المالية وزيادتها.

أما بالنسبة لمبحث العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، ومن خلال عرض محتويات هذا المبحث ومناقشة الباحثة لموضوع التكامل بين المجالين وتحسين جودة

التقارير المالية، فيتضح جلياً أن التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية من خلال عدة أوجه لهذا التكامل، مثل دمج تقنيات المحاسبة الجنائية وأساليب عملها في مراحل عمل المراجعة الداخلية، مثل أنشطة اكتشاف الغش والمعالجة والمراقبة والمنع، يؤثر بشكل إيجابي على كفاءة عمل المراجعة الداخلية وجودته وتحسين نتائج وأداء عملها، حيث إن تقنيات المحاسبة الجنائية تعزز وظيفة المراجعة الداخلية، وتوفر ضماناً أكبر لمراجعة ذات جودة عالية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف، وإدارة المخاطر، وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وكذلك متابعة الأداء في مراحل العمل، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على أداء الشركة بشكل عام من خلال إضافة قيمة لها، والحصول على تقارير مالية تتميز بمعلومات عالية الجودة، وذلك بناءً على العلاقة الطردية بين كل من جودة المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، وجودة التقارير المالية، ولكن هذا التكامل والدمج في العمل والتقنيات المستخدمة قد يواجه بعض الصعوبات، مثل مقاومة التغيير، وعدم توفر التأهيل العلمي أو العملي بشكل كافٍ، أو بعض الصعوبات المالية أو التنظيمية أو القانونية التي يحتاجها هذا الدمج.

وبعد هذا العرض والتناول النظري لكل من موضوع المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية والتقارير المالية وتوضيح العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، سنتنقل الباحثة إلى الجانب العملي من الدراسة في الفصل القادم والذي يتضمن الدراسة الميدانية.

# **الفصل الثالث**

## **الدراسة الميدانية**

**المبحث الأول**  
**الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية**

## تمهيد:

يتناول هذا الفصل الجانب الميداني للدراسة من خلال التعريف بمجتمع الدراسة وعينتها، ووصف أدواتها المستخدمة في جميع البيانات، والأساليب الإحصائية التي أسهمت في اختبار فروض الدراسة، والتحليل الوصفي فيها، والنتائج التي تم التوصل إليها، وتقديم التوصيات على ضوءها، وفيما يلي وصف هذه الإجراءات.

### أولاً: بيئة الدراسة:

تتمثل بيئة الدراسة في أقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، وإدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي.

### ثانياً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس كافة بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، وكل موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وقد تم اختيار هذا المجتمع نظراً لطبيعة الدراسة التي تناقش موضوعاً على درجة عالية من التخصص، بالإضافة إلى عدم وجود تطبيقات عملية واضحة للمحاسبة الجنائية في البيئة الليبية، وبلغ عدد مفردات مجتمع الدراسة 158، والجدول التالي يوضح تفاصيل مفردات مجتمع الدراسة:

جدول رقم (4) توزيع مفردات مجتمع الدراسة

م	البيان	عدد المفردات
1	عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد طرابلس	60
2	عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد العجيلات	30
3	عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد الزاوية	30
4	عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد صبراتة	25
5	عدد موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي	13
	المجموع	158

المصدر:

- رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد طرابلس الدكتور مصطفى التير.
- رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد العجيلات الأستاذ صالح مبارك.
- رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد الزاوية الدكتور عبد الفتاح المرخي.
- رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد صبراتة الأستاذ أبو عجيبة غريب.
- مدير إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي الدكتور أحمد عبد الجواد.

### ثالثاً: عينة الدراسة:

سيتم اختيار عينة لمجتمع الدراسة ستشمل ما يلي:

1- موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، نظراً لتنفيذ المصرف برامج وخطط عمل وتقنيات حديثة، بالإضافة إلى التأهيل والتدريب المستمر والمتطور لموظفيه مما يجعلهم أكثر ملاءمة لإبداء رأيهم في موضوع متخصص ليس له جوانب تطبيقية واضحة في البيئة محل الدراسة، فللمصرف الليبي الخارجي عدة مساهمات في مصارف خارجية في دول أخرى تُطبق فيها المحاسبة الجنائية، ومن سياسة المصرف إرسال عدد من موظفيه للتدريب في هذه المصارف الخارجية من فترة إلى أخرى، مما يجعلهم على دراية بتطبيقات المحاسبة الجنائية، ويمثل هذا الجزء من العينة: المهنيين الذين سيجري مسح شامل لإجاباتهم وذلك نتيجة لعددتهم البسيط والمتمثل في 13 موظف.

2- أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، نظراً للمعرفة المحاسبية التي يتمتعون بها مما يجعلهم أكثر دراية وخبرة عند إبداء رأيهم بموضوع متخصص ليس له جوانب تطبيقية واضحة في البيئة محل الدراسة، ويمثل هذا الجزء من العينة الأكاديميين، وسيتم تحديد حجم عينتهم بناءً على معادلة ستيفن ثامبسون وهي أحد المعادلات الإحصائية التي تستخدم في تحديد عدد مفردات العينة.

$$n = \frac{N \times P(1 - P)}{[\{N - 1 \times (d^2 \div z^2)\} + P(1 - P)]}$$

- حيث إن عدد أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد الزاوية بجامعة الزاوية 30 وبحسب المعادلة أعلاه يكون حجم العينة 27.
- عدد أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية 30 وبحسب المعادلة أعلاه يكون حجم العينة 27.
- عدد أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة طرابلس 60 وبحسب المعادلة أعلاه يكون حجم العينة 52.
- عدد أعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة صبراتة 25 وبحسب المعادلة أعلاه يكون حجم العينة 23.

جدول رقم (5) عدد وحجم العينة محل الدراسة

حجم العينة	العدد	المجتمع
27	30	كلية اقتصاد الزاوية
27	30	كلية اقتصاد العجيلات
52	60	كلية اقتصاد طرابلس
23	25	كلية اقتصاد صبراتة
13	13	إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي
142	158	المجموع

#### رابعاً: أدوات جمع البيانات:

في هذه الدراسة تم الحصول على البيانات الثانوية اللازمة من خلال الاطلاع ومراجعة الكتب العربية والأجنبية ذات العلاقة، والبحوث والمقالات والرسائل العلمية والتقارير والدوريات الصادرة عن المنظمات المهنية في مجال الدراسة، بالإضافة إلى البحث والمطالعة في مواقع الإنترنت والدوريات المتعلقة بموضوع الدراسة، لاستعراض الجانب النظري لهذه الدراسة، بعد الاطلاع على المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، تم تطوير وتصميم استبانة لجمع البيانات الأولية للدراسة، وبما يُمكن من تحقيق أهداف الدراسة، والتي تم مناقشتها في الجانب النظري، بعد ذلك تم تحديد الجوانب الرئيسية المطلوب اختبارها من خلال الاستبانة، مع الدكتور المشرف ومجموعة من أساتذة المحاسبة والبحث العلمي والإحصاء، وأُخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار وإجراء التعديلات اللازمة، وتضمنت الاستبانة مقدمة تمثل خطاباً موجهاً للمستجوبين وَصُح فيه عنوان الدراسة، بالإضافة إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- القسم الأول يضم معلومات توضيحية تعرف بالمراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية وجودة التقارير المالية.
- القسم الثاني يضم معلومات العامة (الديموغرافية) لعينة الدراسة وتتمثل في المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، والمركز الوظيفي، وجهة العمل.
- القسم الثالث يضم تسعاً وعشرون فقرة تمثل فروض الدراسة، وقد صُممت وفقاً لمقياس (ليكرت) Likert.

بعد عملية التحكيم قامت الباحثة بتوزيع عدد مائة واثنين وأربعين استبانة ورقياً وإلكترونياً على جميع موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وعلى العينة التي تم اختيارها من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد مائة واثنين وأربعين استبانة من الاستمارات الموزعة، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.



جدول رقم (6) عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والمقبولة للتحليل

البيان	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات المقبولة	نسبة الاستبانات المقبولة إلى المستردة
كلية الاقتصاد طرابلس	52	52	52	100%
كلية الاقتصاد العجيلات	27	27	27	100%
كلية الاقتصاد الزاوية	27	27	27	100%
كلية الاقتصاد صبراتة	23	23	23	100%
المصرف الليبي الخارجي	13	13	13	100%
المجموع	142	142	142	100%

ومن خلال الجدول رقم (6) يُلاحظ أن نسبة الاستبانات المقبولة للتحليل 100% من جميع استمارات الاستبانات الموزعة.

#### خامساً: أساليب تحليل البيانات:

ليبان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليلي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم التطبيقية والاجتماعية (SPSS) إذ تم استخدام الوسائل التالية:

##### 1- الصدق الظاهري للأداة:

من أجل التحقق من صدق أداة الدراسة، استُخدم أسلوب الصدق الظاهري من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المُحكِّمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة وقد تم الأخذ بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

##### 2- ثبات الأداة:

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار (ألفا كرونباخ) لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (7) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 90.5% وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة (ألفا) المعيارية أكثر من 60%. وبالتالي يمكن القول إن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما تقصدها الباحثة، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 90.5%.

جدول رقم (7) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

قيمة ألفا	عدد الفقرات	المحور
0.796	4	تحسين ملائمة التقارير المالية
0.765	4	تحسين موثوقية التقارير المالية
0.769	2	تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة
0.745	2	تحسين الثبات في التقارير المالية
0.784	3	أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية
0.882	5	أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية
0.842	9	الصعوبات التي تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية
0.905	29	الاستبيان ككل

## **المبحث الثاني**

### **وصف البيانات واختبار فرضيات الدراسة**

## تمهيد:

هدفت الدراسة إلى توضيح دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي، وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة، حيث تم تقسيم آلية عرض النتائج كالآتي:

1- وصف خصائص عينة الدراسة.

2- عرض نتائج آراء عينة الدراسة.

3- اختبار توزيع البيانات.

4- اختبار فرضيات الدراسة.

### أولاً: وصف خصائص العينة:

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة من حيث: المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة، والمركز الوظيفي، وجهة العمل.

جدول رقم (8) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
4.9%	7	بكالوريوس
48.6%	69	ماجستير
46.5%	66	دكتوراه
100.0%	142	المجموع

يتبين من الجدول رقم (8) أن 4.9% من عينة الدراسة مؤهلهم بكالوريوس، بينما 48.6% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، في حين أن 46.5% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه، مما سبق نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة يتوفر لديهم مؤهل علمي عالي مناسب؛ الأمر الذي تزداد معه الثقة في النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة.

جدول رقم (9) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة	التكرار	التخصص العلمي
95.1%	135	محاسبة
4.9%	7	إدارة أعمال
100.0%	142	المجموع

يوضح الجدول رقم (9) أن 95.1% من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، في حين أن 4.9% من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال، وبذلك فإن معظم أفراد العينة تخصصهم العلمي ملائم للوظيفة التي يشغلونها، ومناسب لطبيعة المهام التي يؤديونها، وهذا يُضفي مزيداً من الثقة والدقة على البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

جدول رقم (10) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	سنوات الخبرة
12.7%	18	أقل من 5 سنوات
20.4%	29	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
23.2%	33	من 10 إلى أقل من 15 سنة
21.8%	31	من 15 إلى أقل من 20 سنة
21.8%	31	20 سنة فأكثر
100.0%	142	المجموع

يتبين من الجدول رقم (10) أن 12.7% من عينة الدراسة لديهم أقل من 5 سنوات خبرة في مجال عملهم، وأن 20.4% من العينة لديهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة في مجال عملهم، بينما 23.2% من عينة الدراسة لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة خبرة في مجال عملهم، وأن 21.8% من عينة الدراسة لديهم من 15 إلى أقل من 20 سنة خبرة في مجال عملهم، في حين أن 21.8% من عينة الدراسة لديهم 20 سنة فأكثر خبرة في مجال عملهم، وبذلك نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لديهم خبرات عملية مختلفة ما يُمكن من الاستفادة من هذا الاختلاف في الموضوع محل الدراسة.

جدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

النسبة	التكرار	المركز الوظيفي
90.8%	129	عضو هيئة تدريس
7.0%	10	مراجع
2.1%	3	موظف
100.0%	142	المجموع

يتبين من الجدول رقم (11) أن 90.8% من عينة الدراسة: أعضاء هيئة تدريس، بينما 7.0% من عينة الدراسة: مراجعين، في حين أن 2.1% من عينة الدراسة موظفين، ومما سبق نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة يمثلون جميع طبقات مجتمع الدراسة.

جدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة حسب جهة العمل

النسبة	التكرار	جهة العمل
16.2%	23	كلية الاقتصاد صبراتة
19.0%	27	كلية الاقتصاد العجيلات
19.0%	27	كلية الاقتصاد الزاوية
36.6%	52	كلية الاقتصاد طرابلس
9.2%	13	المصرف الليبي الخارجي
100.0%	142	المجموع

يوضح الجدول رقم (12) أن 16.2% من عينة الدراسة تابعين لكلية الاقتصاد صبراتة، وأن 19.0% من عينة الدراسة تابعين لكلية الاقتصاد العجيلات، بينما 19.0% من عينة الدراسة هم تابعين لكلية الاقتصاد الزاوية، وأن 36.6% من عينة الدراسة يتبعون لكلية الاقتصاد طرابلس، في حين أن 9.2% من عينة الدراسة يمثلون المصرف الليبي الخارجي.

## اختبار مقياس الاستبانة:

تم اعتماد مقياس (ليكرت الخماسي) (Likert Scale of five points) لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنود الاستبانة وذلك موضح في الجدول التالي:

جدول (13) قيم كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد من الدراسة ومعايره

المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

## مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:

وُضع مقياس ترتيبى للمتوسط الحسابي وفقاً لمستوى أهميته؛ وذلك لاستخدامه في تحليل النتائج وفقاً لما يلي:

المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	4.2-5	3.4-4.19	2.6-3.39	1.8-2.59	1-1.79

جدول (14) مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	الأهمية النسبية
1-1.79	منخفضة جداً
1.8-2.59	منخفضة
2.6-3.39	متوسطة
3.4-4.19	مرتفعة
4.2-5	مرتفعة جداً

## ثانياً: عرض نتائج اتفاق عينة الدراسة:

### 1- تحسين ملائمة التقارير المالية:

جدول رقم (15) نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين ملائمة التقارير المالية

مستوى الاتفاق	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع جداً	84.6%	0.771	4.23	المساعدة على توفير التقارير المالية في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها.
مرتفع جداً	85.4%	0.714	4.27	زيادة قدرة معلومات التقارير للاستفادة منها في الرقابة وتقييم الأداء.
مرتفع	83.6%	0.784	4.18	زيادة قدرة معلومات التقارير المالية للاستفادة منها في التغذية العكسية لتحسين الأداء.
مرتفع	83.4%	0.850	4.17	زيادة قدرة معلومات التقارير المال على مساعدة متخذي القرارات على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد.
مرتفع جداً	84.2%	0.615	4.21	الفقرات ككل

من خلال الجدول رقم (15)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية لل فقرات التي تقيس مستوى تحسين ملائمة التقارير المالية تتراوح من (4.17) إلى (4.27)، وجميعها تشير إلى أن مستوى تحسين ملائمة التقارير المالية هو بدرجة مرتفعة إلى مرتفعة جداً، فقد حصلت الفقرة القائلة "المساعدة على توفير التقارير المالية في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.23)، وبلغ انحرافها المعياري (0.771)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "زيادة قدرة معلومات التقارير المالية على مساعدة متخذي القرارات على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.17) وانحراف معياري (0.850)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات درجة توافق عينة الدراسة على مستوى تحسين ملائمة التقارير المالية يساوي (4.21) بانحراف معياري (0.615)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى تحسين ملائمة التقارير المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جداً.

2- تحسين موثوقية التقارير المالية:

جدول رقم (16) نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين موثوقية التقارير المالية

مستوى الاتفاق	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع جداً	88.2%	0.755	4.41	المساعدة في توفير تقارير مالية موثوقة تعبر بصدق وعدالة عن الأداء المالي والاقتصادي للمصرف.
مرتفع	83.8%	0.816	4.19	زيادة قدرة معلومات التقارير المالية على إعطاء تصور دقيق وخالي من الأخطاء لواقع نتائج المصرف يسمح بالوثوق بها والاعتماد عليها.
مرتفع جداً	84.6%	0.766	4.23	زيادة حياد وموضوعية معلومات التقارير المالية حتى يستفيد منها جميع الأطراف ذات العلاقة.
مرتفع	83.0%	0.858	4.15	زيادة وضوح معلومات التقارير المالية يسهل فهمها من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.
مرتفع جداً	84.8%	0.612	4.24	الفقرات ككل

من الجدول رقم (16)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية لل فقرات التي تقيس مستوى تحسين موثوقية التقارير المالية تتراوح من (4.15) إلى (4.41)، وجميعها تشير إلى أن مستوى تحسين موثوقية التقارير المالية هو بدرجة مرتفعة إلى مرتفعة جداً، فقد حصلت الفقرة القائلة "المساعدة في توفير تقارير مالية موثوقة تعبر بصدق وعدالة عن الأداء المالي والاقتصادي للمصرف" على المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.41) وبلغ انحرافها المعياري (0.755)، وتعتبر قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، في حين حصلت الفقرة التي



تنص على "زيادة وضوح معلومات التقارير المالية يسهل فهمها من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.15) وانحراف معياري (0.858) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات درجة توافق عينة الدراسة على مستوى تحسين موثوقية التقارير المالية يساوي (4.24) بانحراف معياري (0.612)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى تحسين موثوقية التقارير المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جداً.

3- تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة:

جدول رقم (17) نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة

مستوى الاتفاق	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع جداً	86.4%	0.698	4.32	زيادة قابلية المقارنة لمعلومات التقارير المالية من خلال توفير بيانات فعلية واضحة.
مرتفع جداً	87.2%	0.728	4.36	توفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة تسمح بإجراء مقارنة بين الفترات أو بين المصرف والمصارف التي لها نفس النشاط.
مرتفع جداً	86.8%	0.643	4.34	الفقرات ككل

يتضح من الجدول رقم (17)، أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة تتراوح من (4.32) إلى (4.36)، وجميعها تشير إلى أن مستوى قابلية التقارير المالية للمقارنة هو بدرجة مرتفعة جداً، فقد حصلت الفقرة القائلة "توفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة تسمح بإجراء مقارنة بين الفترات أو بين المصرف والمصارف التي لها نفس النشاط" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.36) وبلغ انحرافها المعياري (0.728)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "زيادة قابلية المقارنة لمعلومات التقارير المالية من خلال توفير بيانات فعلية واضحة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.698) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً أيضاً. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات درجة توافق عينة الدراسة على مستوى تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة يساوي (4.34) بانحراف معياري (0.643)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة بشكل عام هو بدرجة مرتفعة جداً.

4- تحسين الثبات في التقارير المالية:

جدول رقم (18) نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات تحسين الثبات في التقارير المالية

مستوى الاتفاق	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع جداً	84.6%	0.785	4.23	زيادة الالتزام بالثبات في إعداد وعرض معلومات التقارير المالية.
مرتفع	81.2%	0.836	4.06	زيادة الاتساق في معلومات التقارير المالية.
مرتفع	82.8%	0.723	4.14	الفقرات ككل

من خلال الجدول رقم (18)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى تحسين الثبات في التقارير المالية تتراوح من (4.06) إلى (4.23)، وجميعها تشير إلى أن مستوى تحسين الثبات في التقارير المالية هو بدرجة مرتفعة إلى مرتفعة جداً، فقد حصلت الفقرة القائلة "زيادة الالتزام بالثبات في إعداد وعرض معلومات التقارير المالية" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.23) وبلغ انحرافها المعياري (0.785)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "زيادة الاتساق في معلومات التقارير المالية" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.06) وانحراف معياري (0.836)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة. كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات درجة توافق عينة الدراسة على مستوى تحسين الثبات في التقارير المالية يساوي (4.14) بانحراف معياري (0.723)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى تحسين الثبات في التقارير المالية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

5- أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية:

جدول رقم (19) نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية

مستوى الاتفاق	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع جداً	88.8%	0.786	4.44	إجراء الدورات التدريبية في مجال المحاسبة الجنائية لإكساب المراجعين الداخليين مهارات وخبرات المحاسبة الجنائية حتى يستطيعون استخدام تقنيات ومهارات المحاسبة الجنائية.
مرتفع	83.4%	0.781	4.17	التعاقد مع محاسبين جنائيين يعملون كهيئة استشارية بشكل دائم مع المراجعين الداخليين لمساعدتهم أثناء عملية المراجعة.
مرتفع	81.6%	0.919	4.08	الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دائم لتقديم المبادرات الداخلية لتوضيح مزايا وفوائد استخدام المحاسبة الجنائية مما يساعد في استجابة المراجعين الداخليين للتغيير ومساعدتهم على فهم المحاسبة الجنائية والاستفادة منها.
مرتفع جداً	84.6%	0.694	4.23	الفقرات ككل

من خلال الجدول رقم (19)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية تتراوح من (4.08) إلى (4.44)، وجميعها تشير إلى أن مستوى أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية هو بدرجة مرتفعة إلى مرتفعة جداً، فقد حصلت الفقرة القائلة "إجراء الدورات التدريبية في مجال المحاسبة الجنائية لإكساب المراجعين الداخليين مهارات وخبرات المحاسبة الجنائية حتى يستطيعوا استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية ومهاراتها" على المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.44) وبلغ انحرافها المعياري (0.786)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دائم لتقديم المبادرات الداخلية لتوضيح مزايا استخدام المحاسبة الجنائية وفوائدها مما يساعد في استجابة المراجعين الداخليين للتغيير ومساعدتهم على فهم المحاسبة الجنائية والاستفادة منها" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.08) وانحراف معياري (0.919)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات درجة توافق عينة الدراسة على مستوى أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية يساوي (4.23) بانحراف معياري (0.694)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

#### 6- أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية:

جدول رقم (20) نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية

مستوى الاتفاق	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	83.2%	0.831	4.16	الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة المراجعين الداخليين أثناء أدائهم لمهامهم في مرحلة التخطيط لتحديد المخاطر وتحسين إدارتها وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.
مرتفع	82.4%	0.871	4.12	الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة المراجعين الداخليين أثناء أدائهم لمهامهم في مرحلة العمل الميداني لإجراء التحليلات والزيارات الميدانية اللازمة وجمع المعلومات والتحري.
مرتفع	82.6%	0.861	4.13	الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة المراجعين الداخليين أثناء أدائهم لمهامهم في مرحلة إعداد التقرير لإجراء التحقيقات اللازمة ومنع ومكافحة ومعالجة الغش.
مرتفع	80.4%	0.794	4.02	الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة الإدارة في تقييم أداء المراجعين الداخليين في فترات أو مراحل عمل محددة.
مرتفع	81.2%	0.889	4.06	الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة الإدارة في الحصول على

				تقارير عمل دورية تتضمن معلومات دقيقة نتيجة لدرجة الاستقلالية العالية والخبرة العلمية والعملية التي يتميز بها المحاسب الجنائي.
مرتفع	82%	0.700	4.10	الفقرات ككل

من الجدول رقم (20)، يتضح أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية تتراوح من (4.02) إلى (4.16)، وجميعها تشير إلى أن مستوى أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية هو بدرجة مرتفعة، فقد حصلت الفقرة القائلة: "الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة المراجعين الداخليين أثناء أدائهم لمهامهم في مرحلة التخطيط لتحديد المخاطر وتحسين إدارتها وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية" على المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.16) وبلغ انحرافها المعياري (0.831)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة الإدارة في تقييم أداء المراجعين الداخليين في فترات أو مراحل عمل محددة" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.02) وانحراف معياري (0.794) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات درجة توافق عينة الدراسة على مستوى أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية يساوي (4.10) بانحراف معياري (0.700)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

#### 7- الصعوبات التي تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية

جدول رقم (21) نتائج إجابات عينة الدراسة على فقرات الصعوبات التي تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية

مستوى الاتفاق	الوزن المئوي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
مرتفع	81.6%	0.926	4.08	صعوبة التعاقد مع محاسبين جنائيين لعدم استجابة المراجعين الداخليين للتغيير في طريقة تفكيرهم والأساليب والإجراءات العملية التي سيتم استخدامها.
مرتفع	78.6%	0.927	3.93	صعوبة التعاقد مع محاسبين جنائيين بسبب جودة المعلومات المنخفضة أو عدم توفرها بالقدر المطلوب.
مرتفع	76.2%	0.914	3.81	صعوبات قانونية تمنع التعاقد مع محاسبين جنائيين تتمثل في درجة الإفصاح المتاحة التي يُسمح بها للأطراف الخارجية.
مرتفع	75.0%	1.000	3.75	صعوبات مالية تمنع التعاقد مع محاسبين جنائيين تتمثل في التكاليف المرتفعة التي يحتاجها هذا التعاقد، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة لتوفير برامج المحاسبة الجنائية وأدوات تحليل البيانات.
متوسط	54.6%	1.179	2.73	صعوبة إجراء دورات تدريبية للمراجعين الداخليين في مجال المحاسبة الجنائية.
متوسط	67.8%	1.038	3.39	صعوبات تنظيمية تمنع التعاقد مع محاسبين جنائيين تتمثل في المجهود الكبير

				الذي تحتاجه البيانات لتوحيدها ومراقبتها وجعلها بيانات مركزية.
مرتفع جداً	85.0%	0.992	4.25	عدم الوعي بأهمية المحاسبة الجنائية ودورها في دعم ومساعدة المراجعين الداخليين لتحسين جودة عمليات المراجعة.
مرتفع جداً	85.6%	0.925	4.28	عدم توفر التأهيل العلمي الكافي لدى المراجعين الداخليين لاستخدام تقنيات ومهارات المحاسبة الجنائية المتخصصة.
مرتفع جداً	84.6%	1.008	4.23	عدم توفر التأهيل العملي الكافي لدى المراجعين الداخليين لاستخدام تقنيات ومهارات المحاسبة الجنائية المتخصصة.
مرتفع	76.6%	0.661	3.83	الفقرات ككل

يتضح من الجدول رقم (21)، أن جميع المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس مستوى الصعوبات التي تواجهه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية تتراوح من (2.73) إلى (4.28)، وجميعها تشير إلى أن مستوى الصعوبات التي تواجهه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية هو بدرجة من متوسطة إلى مرتفعة جداً، فقد حصلت الفقرة القائلة "عدم توفر التأهيل العلمي الكافي لدى المراجعين الداخليين لاستخدام تقنيات ومهارات المحاسبة الجنائية المتخصصة" على المرتبة الأولى إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4.28) وبلغ انحرافها المعياري (0.925)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة جداً، بينما حصلت الفقرة التي تنص على "صعوبة إجراء دورات تدريبية للمراجعين الداخليين في مجال المحاسبة الجنائية" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.73) وانحراف معياري (1.179) وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها متوسطة، كما تشير النتائج إلى أن المتوسط العام لفقرات درجة توافق عينة الدراسة على مستوى الصعوبات التي تواجهه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية يساوي (3.83) بانحراف معياري (0.661)، وتعد قيمة المتوسط الحسابي لها مرتفعة، مما يدل على وجود اتفاق بين أفراد العينة على أن مستوى الصعوبات التي تواجهه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بشكل عام هو بدرجة مرتفعة.

#### ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد، هل تخضع هذه البيانات للتوزيع الطبيعي أم لا؟، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov)، وعلى أساس الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov.

جدول رقم (22): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov	المعنوية المشاهدة
الملائمة	4.21	0.615	0.166	0.115
الموثوقية	4.24	0.612	0.149	0.153
القابلية	4.34	0.643	0.208	0.112
الثبات	4.14	0.723	0.203	0.112
التكامل المستمر	4.23	0.694	0.158	0.121
التكامل الدوري	4.10	0.700	0.148	0.121
الصعوبات	3.83	0.661	0.079	0.200

من نتائج الجدول أعلاه رقم (22)، يتبين أن قيم مستوى المعنوية المشاهدة لكل المحاور أكبر من 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية، أي أن البيانات في جميع محاور الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام أساليب التحليل الاحصائي المعلمي في اختبار فرضيات الدراسة.

#### رابعاً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزووية وصبراتة.  
من الفرضية أعلاه تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

#### الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما

موضحة بالجدول رقم (23)

جدول رقم (23) نتائج اختبار دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين  
ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية	142	4.21	0.615	23.502	0.000

من الجدول أعلاه رقم (23) نلاحظ أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 23.502 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية.  
الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (24).

جدول رقم (24) نتائج اختبار دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية  
التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية	142	4.24	0.612	24.189	0.000

من الجدول أعلاه رقم (24) يتضح أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 24.189 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية.  
الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية.  
 لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار t لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (25)

جدول رقم (25) نتائج اختبار دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية	142	4.34	0.643	24.802	0.000

من الجدول رقم (25) يتضح أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 24.802 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية.

#### الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية.  
 الفرضية البديلة: يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات التقارير المالية في البيئة الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (26)

جدول رقم (26) نتائج اختبار دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة
لا يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية	142	4.14	0.723	18.850	0.000

من الجدول رقم (26) يتضح أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 18.850 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية



الصفريّة وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية.

#### اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الصفريّة: لا يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بكلّيات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة.

الفرضية البديلة: يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بكلّيات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (27)

جدول رقم (27) نتائج اختبار دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	142	4.23	0.511	28.708	0.000

من الجدول رقم (27) يتضح أن قيمة الاختبار الاحصائي (t) تساوي 28.708 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفريّة وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد أوجه تكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكلّيات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة. من الفرضية أعلاه تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

#### الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفريّة: لا توجد أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: توجد أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (28)

جدول رقم (28) نتائج اختبار دور وجود أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا توجد أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	142	4.23	0.694	21.147	0.000

من الجدول رقم (28) يتضح أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 21.147 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة. ما يعني وجود أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

#### الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا توجد أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

الفرضية البديلة: توجد أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (29)

جدول رقم (29) نتائج اختبار دور وجود أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار (t)	مستوى الدلالة
لا توجد أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	142	4.10	0.700	18.690	0.000

من الجدول رقم (29) يتضح أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 18.690 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

## اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا توجد أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

الفرضية البديلة: توجد أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول رقم (30).

جدول رقم (30) نتائج اختبار وجود أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة

### التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا توجد أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	142	4.15	0.654	20.920	0.000

من الجدول رقم (30) يتضح أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 20.920 بمستوى دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

**الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

الفرضية الصفرية: لا توجد صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

الفرضية البديلة: توجد صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة

الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد  
بجامعات طرابلس والزاوية وصبراتة.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما  
موضحة بالجدول رقم (31).

جدول رقم (31) نتائج اختبار وجود صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية  
في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية

المتغير	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة
لا توجد صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية	142	3.83	0.661	14.963	0.000

من الجدول رقم (31) يتضح أن قيمة الاختبار الإحصائي (t) تساوي 14.963 بمستوى  
دلالة إحصائية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك ترفض الفرضية  
الصفريّة وتقبل الفرضية البديلة، ما يعني وجود صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة  
الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

الفرضية الرئيسية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة  
وفق متغير المركز الوظيفي:

الفرضية الصفريّة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة وفق متغير  
المركز الوظيفي.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة وفق متغير  
المركز الوظيفي.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، حيث كانت النتائج كما  
موضحة بالجدول رقم (32).

جدول رقم (32) نتائج اختبار الفروق في آراء عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المستوى الدلالة	قيمة اختبار t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة	المركز الوظيفي	البعد
0.158	-1.420	0.625	4.19	129	أكاديمي	ملائمة التقارير المالية
		0.458	4.44	13	مهني	
0.219	-1.234	0.590	4.22	129	أكاديمي	موثوقية التقارير المالية
		0.805	4.44	13	مهني	
0.240	-1.181	0.649	4.32	129	أكاديمي	قابلية التقارير المالية للمقارنة
		0.558	4.54	13	مهني	
0.582	0.552	0.736	4.16	129	أكاديمي	ثبات التقارير المالية
		0.594	4.04	13	مهني	
0.399	0.846	0.704	4.25	129	أكاديمي	التكامل المستمر
		0.596	4.08	13	مهني	
0.028	2.225	0.699	4.14	129	أكاديمي	التكامل الدوري
		0.598	3.69	13	مهني	
0.007	3.199	0.608	3.90	129	أكاديمي	الصعوبات
		0.805	3.16	13	مهني	

من الجدول رقم (32) يتضح الآتي:

1- قيمة اختبار (t) الخاصة باختبار الفروق في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية تساوي 1.420- ومستوى الدلالة تساوي 0.158 وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواية وصبراتة.

2- قيمة اختبار (t) الخاصة باختبار الفروق في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية تساوي 1.234- ومستوى الدلالة تساوي 0.209، وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية من

وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

3- قيمة اختبار (t) الخاصة باختبار الفروق في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين موثوقية التقارير المالية في البيئة الليبية تساوي 1.181. ومستوى الدلالة تساوي 0.240، وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

4- قيمة اختبار (t) الخاصة باختبار الفروق في دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية تساوي 0.552 ومستوى الدلالة تساوي 0.582 وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين الثبات في التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

5- قيمة اختبار (t) الخاصة باختبار الفروق في وجود أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية تساوي 0.846 ومستوى الدلالة تساوي 0.399 وهي أكبر من 0.05، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في وجود أوجه التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة.

6- قيمة اختبار (t) الخاصة باختبار الفروق في وجود أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية تساوي 2.225 ومستوى الدلالة تساوي 0.028 وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وهذا

يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في وجود أوجه التكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة لصالح أعضاء هيئة التدريس.

7- قيمة اختبار (t) الخاصة باختبار الفروق في وجود صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية تساوي 3.199 ومستوى الدلالة تساوي 0.007 وهي أقل من 0.05، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة في وجود صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة لصالح أعضاء هيئة التدريس.

## **المبحث الثالث**

### **النتائج والتوصيات**



## أولاً: النتائج:

بعد تجميع البيانات اللازمة للدراسة من خلال الاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتجميع البيانات الميدانية اللازمة لها، وإجراء التحليل الإحصائي لبياناتها توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1- للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية دور مهم وفعال في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تحسين جودة الخصائص الأساسية والثانوية لمعلومات التقارير المالية، حيث أكدت نتائج التحليل الإحصائي على إمكانية تحسين جودة التقارير المالية من خلال تحسين الملائمة والموثوقية والثبات وقابلية التقارير المالية للمقارنة في البيئة الليبية.

وانتقلت هذه النتائج مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي تؤكد على دور المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية من خلال خصائص المعلومات، كما تؤكد على وجود علاقة طردية بين تحسين جودة هذه الخصائص وتحسين جودة التقارير المالية، حيث توصلت دراسة (Schipper، 2014) إلى نتائج مفادها: أن التكامل بين تقنيات المحاسبة الجنائية والمراجعة الداخلية زاد من جودة عملية المراجعة وممارسة الشك المهني، بالإضافة إلى تحسين اكتشاف مؤشرات الغش وانخفاض معدلات حدوثه، الأمر الذي يضمن الحصول على تقارير مالية صادقة وموثوقة، وكذلك دراسة (عبيد، 2018) التي توصلت إلى نتائج أبرزها قدرة المحاسبة الجنائية على تحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير معلومات ملائمة وموثوقة، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلى دراسة (أمين، سعيد، 2017)، (Michad & Amiericen، 2016)، (Onyekwelu, et, al، 2016) التي تؤكد على وجود علاقة إيجابية قوية ومتينة بين المحاسبة الجنائية وتحسين جودة التقارير المالية وفهم البيانات المالية، والكشف عن التلاعب في القوائم والتقارير المالية، وأن تعزيز المحاسبة الجنائية يعزز بشكل كبير جودة خصائص معلومات التقارير المالية، بالإضافة إلى الاتفاق مع دراسة (عوض وأخرون، 2016) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي وفعال للمراجعة الداخلية في تحسين جودة معلومات التقارير المالية من خلال تأثير المراجعة الداخلية السليمة على مصداقية معلومات التقارير المالية وملاءمتها وموثوقيتها وما يحققه من جودة لمعلومات التقارير المالية.

2- تؤكد نتائج التحليل الإحصائي على وجود أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية، وتبين النتائج اتفاق أفراد العينة بشكل ملحوظ على التكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية بينما كانت نسبة الموافقة على وجود التكامل الدوري أقل من التكامل المستمر، وهذا ما يجعل الأولوية في التحسين للتكامل المستمر حيث إن:

أ- قدرة التكامل المستمر على تحسين جودة التقارير المالية من خلال إجراء الدورات التدريبية للمراجعين الداخليين في مجال المحاسبة الجنائية لاكتساب مهاراتها وتقنياتها، وفي هذا الصدد أكدت نتائج دراسة (Ibrahim , 2014 ) على ضرورة تلقي المراجعين الداخليين تدريباً متخصصاً في هذا المجال، كما أكدت هذه الدراسة على وجود دور مهم وفعال لهذا التكامل في تقديم الاستشارات والمبادرات الداخلية وتوضيح مزايا المحاسبة الجنائية وفوائدها والاستفادة منها في مراحل عمل المراجعة الداخلية.

ب- وجود دور مهم للتكامل الدوري في تحسين جودة التقارير المالية من خلال مساعدة المراجعين الداخليين أثناء أداء مهامهم خلال مراحل عمل المراجعة الداخلية عن طريق الاستعانة بأساليب المحاسبة الجنائية وخدماتها وتقنياتها، وهذا ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الشواربي، 2018) التي تؤكد على وجود علاقة تكاملية بين أساليب المحاسبة الجنائية وعمل المراجعة الداخلية، كما تؤكد هذه الدراسة على وجود دور للتكامل الدوري في مساعدة الإدارة على تقييم أداء المراجعين الداخليين، والحصول على معلومات دقيقة ودورية.

3- تؤكد النتائج الإحصائية على وجود عدد من الصعوبات التي تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية، والتي تتمثل وفقاً للنتائج الإحصائية لموافقة أفراد العينة كما يلي:

أ- تدني مستويات التأهيل العلمي والعملية لدى المراجعين الداخليين لاستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية ومهاراتها.

ب- انخفاض الوعي بأهمية المحاسبة الجنائية ودورها في دعم المراجعين الداخليين ومساعدتهم لتحسين جودة عمليات المراجعة.

ج- ضعف استجابة المراجعين الداخليين ومقاومتهم للتغيير في طريقة تفكيرهم والأساليب والإجراءات العملية التي تستخدمها المحاسبة الجنائية.

د- صعوبة تحليل البيانات بسبب انخفاض جودة المعلومات أو عدم توفرها بالقدر المطلوب.

هـ- التكلفة المالية المرتفعة التي تحتاجها برامج تقنيات المحاسبة الجنائية وأدواتها وعملها في التحليل.

و- عدم توفر درجة الإفصاح الملائمة والمطلوبة التي تحتاجها المحاسبة الجنائية في التحليل.

4- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بين الأكاديميين والمهنيين في وجود دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين ملائمة التقارير المالية وموثوقيتها وثباتها وقابليتها للمقارنة في البيئة الليبية.

5- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بين الأكاديميين والمهنيين في وجود أوجه للتكامل المستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية.

6- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بين الأكاديميين والمهنيين في وجود أوجه للتكامل الدوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية بنسبة 2.225، حيث كانت استجابات الأكاديميين تفوق استجابات المهنيين بالموافقة على وجود أوجه للتكامل الدوري.

7- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة بين الأكاديميين والمهنيين في وجود صعوبات تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية بنسبة 3.199، حيث كانت استجابات الأكاديميين تفوق استجابات المهنيين بالموافقة على وجود الصعوبات.

#### ثانياً: التوصيات:

1- تشجيع الشركات على الالتزام بالعمل وفقاً للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية لتحسين جودة التقارير المالية، طبقاً للإطار المقترح في الدراسة، وحث الشركات على الاستعانة بخدمات المحاسبة الجنائية وتقنياتها في تحسين جودة التقارير المالية.

2- السعي نحو إصدار معيار محلي ودولي بشأن العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية واثراً ذلك على تحسين جودة التقارير المالية.

3- إجراء المزيد من البحوث في مجال المحاسبة الجنائية وعلاقتها بالمراجعة الداخلية، والذي يؤدي إلى تحسين وظيفة المراجعة الداخلية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية.

4- ضرورة إدخال المراجعين الداخليين دورات متخصصة في مجال المحاسبة الجنائية لتمكينهم من إجراء التحقيقات التي من شأنها أن توضح أسباب عدم جودة التقارير المالية أو انخفاضها.

5- حث المنظمات المهنية لإصدار التشريعات والقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة الجنائية وتطويرها وذلك لأهميتها الكبيرة وتطورها الملحوظ في الوقت الحاضر.

6- نشر الوعي بأهمية المحاسبة الجنائية وأساليبها وتقنياتها بين أوساط المهنيين والأكاديميين والباحثين.

7- إدراج المحاسبة الجنائية ضمن المقررات المحاسبية بكليات الاقتصاد بالجامعات الليبية من أجل زيادة إلمام الطالب بالجوانب والمستحدثات الجديدة في مهنة المحاسبة.

### ثالثاً: دراسات مستقبلية مقترحة:

تستطيع الباحثة من خلال الدراسة الحالية والنتائج التي توصلت لها، فتح الباب لعدة بحوث مستقبلية تستحق الدراسة في مجال المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية، حيث يعد موضوع التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية مجالاً خصباً للبحث العلمي وذلك لحدثة الموضوع نسبياً وندرة البحوث العلمية التي تتناول هذا الموضوع في البيئة الليبية، وهناك العديد من مجالات البحث المقترحة في موضوع التكامل بين المجالين، حيث توصي الباحثة بإمكانية القيام ببحوث تكميلية تعتمد على هذه الدراسة والتي تُكون دراسات أخرى مستقبلية ومنها:

- 1- مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية.
- 2- تأثير تقنيات المحاسبة الجنائية في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركات التأمين.
- 3- تأثير تفعيل التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في مواجهة المحاسبة الإبداعية والحد من أثارها.

# المراجع

أولاً المراجع العربية:

أ- الكتب:

1- بن عطا، حيدر، (2007)، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن.

2- الخطيب، خالد راغب، (2010)، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

3- الدهراوي، كمال الدين، (2003)، مدخل معاصر في المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

4- الزبون، عطا الله علي، (2010)، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبى للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

5- السيد، سيد عطا، (2009)، نظام المعلومات المحاسبية، دار الرابحة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6- الصحن وآخرون، عبد الفتاح، سمير الصبان، شريفة حسن، (2004)، أسس المراجعة العلمية والعملية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

7- عبد الله، خالد أمين، (2004)، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8- عبد الله، خالد أمين، (2004)، علم تدقيق الحسابات: الناحية العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

9- لطفي، أمين السيد، (2010)، المراجعة وحوكمة الشركات، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

10- المطارنة، غسان فلاح، (2009)، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11- الوردات، خلف عبد الله، (2014)، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12- الوردات، خلف عبد الله، (2006)، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلية الدولية، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

#### ب- الرسائل العلمية:

1- أبو سرعة، عبد السلام عبد الله سعيد، (2010)، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، (دراسة حالة التكامل بين شركة KPMG منجي وحازم حسن وشركائهم، وإدارة المراجعة الداخلية في بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار في الجمهورية اليمنية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

2- أبو وطفة، حسام سعيد، (2009)، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمارات المالية، (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3- أحمد، محمد صديق عبد العزيز، (2019)، حوكمة المراجعة ودورها في تقليل مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية، (دراسة ميدانية على ديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة الخارجية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

4- إدريس، إنصاف أحمد، (2019)، دور المحاسبة القضائية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، (دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قطاع المصارف)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

5- آدم، عثمان بلل أحمد، (2018)، المحاسبة القضائية وأثرها على مصداقية التقارير المالية، (دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي ومكاتب المراجعة بولاية الخرطوم)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

6- برغل، لينا مصطفى، (2015)، دور المحاسبة الجنائية وحوكمة الشركات والعلاقة التكاملية بينهما في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- 7- بن شرودة، الحادة، (2015)، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
- 8- بولنجيب، عادل، (2014)، دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر.
- 9- الجابري، محمد علي، (2014)، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن، (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.
- 10- الحياي، مصطفى عبد السلام محمد، (2020)، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 11- خضرة، مرج، (2015)، إدارة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 12- خنفايس، نسرين، (2018)، نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، (عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققين داخليين ومحاسبين العاملين في أو البواقي)، ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- 13- دغة، إيمان، عنان، رحمة، (2019)، دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة)، ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 14- رمضان، مريم، (2010)، مدى توفر المقومات الأساسية للمراجع الخارجي الليبي للعمل كمحاسب ومراجع جنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
- 15- السامرائي، محمد حامد مجيد، (2016)، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- 16- شعبان، إنعام عثمان، (2015)، مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية من وجهة نظر مدققي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل ونقابة المحاسبين بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 17- الصايغ، محمد دفع الله حسن، (2019)، دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية، (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- 18- عبد الرحمان، ثورية، (2017)، تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، (دراسة حالة مؤسسات اقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 19- عبد الفتاح، سعيد توفيق، (2013)، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، (دراسة اختبارية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- 20- عبيد الله، فايزة محمود، (2005)، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام قياس الأداء المتوازن، (دراسة تطبيقية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.
- 21- عجينا، سماح علي العوض، (2018)، الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية وأثرها على جودة التقارير المالية، (دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- 22- عمرون، سماح، زيان، جوهر، (2019)، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة)، ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- 23- عوض وآخرون، إسلام، ساجدة عبد الرحمن، سمر جمال الدين، عبير إبراهيم، منار الصديق، (2016)، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية، (دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية)، بحث أكاديمي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.



- 24- غصن، سلمى حسن، (2018)، أثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية، (دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- 25- فيصل، سحر، (2015)، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، (دراسة حالة في مؤسستي\_ مطاحن الجنوب ونفطال \_ بسكرة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 26- كاظم، كرار، (2018)، المحاسبة القضائية وجودة التقارير المالية، بحث أكاديمي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، العراق.
- 27- لحنون، جوهر، (2019)، أثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومة المحاسبية، (دراسة ميدانية مؤسسة التسيير السياحي\_ وحدة حمام الصالحين\_ بسكرة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 28- المجربي، فاطمة مصباح، (2012)، قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- 29- المجهلي، ناصر محمد علي، (2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- 30- محمد، اشتغال طه فضل المولى، (2006)، دور التقارير المالية في رفع فعالية وكفاءة العمل الإداري، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- 31- المدلل، يوسف، (2007)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 32- المدهون، رغدة إبراهيم، (2014)، العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي، (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

33- مسعود، احمد السنوسي بشير، (2015)، مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية، (دراسة استكشافية)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية\_ فرع مصراتة، مصراتة، ليبيا.

34- المهوداني، ريان إلياس، (2020)، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، (دراسة حالة للقوائم المالية لشركة سونلغاز أم البواقي)، ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

35- النور، نصر الدين، (2017)، معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية في السودان، (دراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة العامة في السودان)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم الاقتصادية والتجارية، الخرطوم، السودان.

36- النونو، كمال، (2009)، مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

### ثالثاً المقالات:

1- إبراهيم، رضا توفيق عبده، (2014)، جودة المراجعة الداخلية في تقويم فعالية هيكل الرقابة الداخلية لتدنية ممارسة ومخاطر إدارة الربحية، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، كلية التجارة، جامعة دمنهور، العدد 7، دمنهور، مصر.

2- إبراهيم، طارق وفيق، (2019)، المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS، (دراسة ميدانية لآراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين عن الشؤون المالية والإدارية والقانونية في الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية EGX100)، مجلة البحوث المحاسبية، جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلد 6، العدد 2، طنطا، مصر.

3- أبو جبل، نجوى محمود أحمد، (2016)، جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إعادة إصدار القوائم المالية، (دراسة تحليلية وتجريبية على حالة شركة مساهمة مصرية)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، طنطا، مصر.

- 4- أبو لبن، حاتم فوزي محمود، (2020)، أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 5، العدد 1، غزة، فلسطين.
- 5- أمين ، ساكار ظاهر، سعيد، يعقوب أحمد، 2017، دور المحاسبة القضائية في رفع درجة المصداقية بالقوائم المالية، (دراسة حالة في محاكم كردستان العراق)، مجلة التقني، المجلد 30، العدد 4، الجامعة التقنية الوسطى، العراق.
- 6- أندية، خالد، (2014)، مدى توافق القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية المنشورة بموقع سوق المال الليبي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 6، تروونة، ليبيا.
- 7- بو فرح، أمينة، (2022)، دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة القوائم المالية والكشف عن الفساد المالي، (دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، المجلد 7، العدد 2، أم البواقي، الجزائر.
- 8- جاب الله، رمضا مراد، (2022)، دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، (دراسة ميدانية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية)، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 2، جامعة بني سويف، مصر.
- 9- جاسم، فائز عبد الحسن، (2017)، أهمية المحاسبة القضائية في كشف المخالفات المالية وتحديد المسؤولية عنها، (دراسة حالة إحدى المحاكم العراقية)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 13، العدد 25، ميسان، العراق.
- 10- الجبوري، نصيف جاسم، الخالدي، صلاح محمد، (2013)، دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، العراق.
- 11- الجعارات، خالد جمال، (2012)، وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية، (دراسة نظرية تحليلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 33، بغداد، العراق.
- 12- الجليلي، مقدم أحمد، (2012)، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 34، العدد 107، جامعة الموصل، العراق.

- 13- حرفوش، أنيسة، (2019)، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية، (دراسة تحليلية)، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
- 14- حمادة، رشا محمد أنور، (2014)، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، (دراسة ميدانية في بورصة عمان)، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، المجلد 10، العدد 4، عمان، الأردن.
- 15- الخالدي، ناهض نمر، (2014)، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، جامعة فلسطين، العدد 6، غزة، فلسطين.
- 16- خلاط، صالح ميلود، (2011)، الاتجاه نحو المهنية في المراجعة الداخلية، المجلة الجامعة، العدد 13، جامعة الزاوية، ليبيا.
- 17- خلاط، صالح ميلود، (2005)، الأبعاد السلوكية لعلاقة الصراع بين المراجع الداخلي والأفراد محل المراجعة، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، بنغازي، ليبيا.
- 18- الخيسي، عبد الباسط، (2013)، مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة، (دراسة تطبيقية تحليلية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.
- 19- داود، إخلاص عبد علي، (2014)، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 9، العدد 28، جامعة بغداد، العراق.
- 20- راضي، ميثم مالك، الروازق، عبد الزهرة سلمان، (2018)، ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية وتطويرها في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المجلد 8، العدد 4، العراق.

21- ريشو، بديع الدين، (2013)، جودة التقارير المالية: العوامل المؤثرة ووسائل القياس، (دراسة ميدانية)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، مصر.

22- زبيدي، البشير، سعدي، يحيى، (2016)، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي، (دراسة حالة مجمع صيدال)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، المجلد 2، العدد 9، الوادي، الجزائر.

23- سعودي، سامح محمد لطفي، (2015)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات غسل الأموال، (دراسة اختيارية)، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، المجلد 19، العدد 4، القاهرة، مصر.

24- السيد، زكريا عبده، (2012)، أثر المقدرة المالية لدى أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد 4، القاهرة، مصر.

25- السيبي، نجوى أحمد، (2006)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية، (دراسة ميدانية)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، العدد 1، جامعة عين شمس، مصر.

26- الشواربي، محمد عبد المنعم محمد، (2018)، أثر إدماج أساليب المحاسبة القضائية في مراحل المراجعة الداخلية على كفاءة المراجع الداخلي، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22، العدد 7، جامعة عين شمس، مصر.

27- صالح، رضا إبراهيم، (2009)، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2، الإسكندرية، مصر.

28- صالح، منال حسين لفته، (2016)، استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها على القوائم المالية، مجلة دنانير، المجلد 1، العدد 8، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، بغداد، العراق.

29- طلال، زغبة، الأمين، شريط حسين، (2018)، أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية، (دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 5، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

- 30- الطنملي، سهير، (2011)، دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد2، بنها، مصر.
- 31- طيبي، عبد اللطيف، بن الشيخ، عبد الحميد، (2020)، تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد1، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تندوف، الجزائر.
- 32- عبد، فضل الله أحمد، (2021)، دور فلسفة المحاسبة القضائية في شفافية وجودة القوائم المالية، (دراسة تطبيقية على عينة من العاملين في مصرف العراقي للتجارة ومصرف الخليج التجاري في بابل)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كلية التقنية الإدارية، المجلد 16، العدد 56، الكوفة، العراق.
- 33- عبد الحلیم وآخرون، أحمد حامد، نبيل ياسين أحمد، عبير عبد الكريم، (2021)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، (دراسة تطبيقية مقارنة)، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، العدد3، القاهرة، مصر.
- 34- عبيد، زهراء ناجي، (2018)، دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد24، العدد107، جامعة بغداد، العراق.
- 35- عطايف، ولاء فريد، بنصباحو، عزيز، (2021)، دور الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية وأساليب إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد37، مركز بحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن.
- 36- غنيم، محمود رجب يس، (2014)، نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 37- قمبر، جميلة سعيد، (2017)، إمكانية استخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي، (دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات القانونيين بمدينة الزاوية)، مجلة جامعة صبراتة العلمية، جامعة صبراتة، ليبيا.

38- قمبر، جميلة سعيد، (2014)، قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة، المجلد 1، العدد 16، جامعة الزاوية، ليبيا.

39- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، (2016)، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب الجنائي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 1، عمان، الأردن.

40- كساب، ياسر السيد، الرزين، عبد الرحمن، (2009)، دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، (دراسة ميدانية)، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 73، القاهرة، مصر.

41- المعتاز، إحسان بن صالح، (2010)، الغش في القوائم المالية بالشركات المساهمة السعودية من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الخارجيين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد 1، العدد 1، السويس، مصر.

42- المقه، محمود عاشور، الأشلم، مصطفى مفتاح، (2019)، مدى قيام المراجعة الداخلية في البيئة الليبية بمهام المراجعة الإدارية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، العدد 14، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا.

43- ملو، علا، مليجي، مجدي، (2012)، محددات تطبيق حوكمة الشركات وأثرها على مستوى جودة التقارير المالية المحاسبية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد 3، طنطا، مصر.

44- موسى، فتحي رمضان، (2018)، مدى توافر عناصر الجودة في تقارير المراجعة الداخلية في الشركات الليبية العامة، (دراسة استطلاعية من وجهة نظر أعضاء مجالس الإدارة وهيئات المراقبة)، المجلة الجامعة، المجلد 2، العدد 20، جامعة الزاوية، ليبيا.

#### رابعاً: المؤتمرات والندوات:

1- أبو حجر، سامح رفعت، روحية، إيمان، (2014)، دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة بعنوان المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية المعاصرة، جامعة القاهرة، مصر.

2- أحمد، خالد محمد، (2013)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، قدمت للمؤتمر الأول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، بعنوان آليات المحاسبة لمكافحة الفساد المالي والإداري، مصر.

3- دنقر وآخرون، عبد السلام أحمد، نور الدين حمودة، محسن زرتي، (2020)، مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المستقلين، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية (ICST2020)، نوفمبر 2020، طرابلس، ليبيا.

4- صلاح، مصطفى محمد، (2014)، استراتيجية نظم المعلومات المحاسبية والرقابية في القطاع الحكومي بغداد، المؤتمر العربي السنوي الأول بعنوان واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، العراق.

5- عباسي، صابر، زودة، إيمان، (2018)، ضرورة قياس وتقييم جودة التقارير المالية في الجزائر... متى؟، (دراسة تحليلية مقارنة)، الملتقى الوطني الأول حول تطور الإطار المفاهيمي للمحاسبة كدعامة لتحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية، الجزائر.

6- ميخائيل، أشرف حنا، (2005)، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مصر.

7- نوال، صبا يحيى، (2013)، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، ملتقى آليات تطبيق النظام المحاسبي والمالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر.

#### خامساً القوانين والتقارير الرسمية:

1- تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2016.

2- تقرير ديوان المحاسبة الليبي، 2017.



**A:Theses:**

1- Emmanuel, Oyedokun Godwin, 2015, Integrity Of Financial Statements And Forensic Accounting Techniques In Internal Control Of Business Organisation, Unpublished Master Thesis, Babcock University, Nigeria.

**B:Articles:**

1- Dick, Mukoro Oluku , Faboyede Olusola Samuel, Eziamaka Chioma Blessing, 2014, The Effectiveness of Forensic Accountants in Strengthening Internal Control of Buisness Organizations in Nigeria (A Study of Selected Buisness Organizations in Nigeria), Journal of Management Research, Vol 6, No 1.

2- Ezeagba, Charles Emenike, August, 2014, The Role Of Forensic Accounting And Quality Assurance In Financial Reporting In Selected Commercial Banks In Nigeria, International Journal Of Economic Development Research And Investment, Vol 5, No.2, Issn:2141-6729.

3- Hashim, Fathyah, 2017, Forensic Accounting On Corporate Governance Maturing Mediated By Internal Audit: Aconceptual Overview, Advances In Economics, Business And Management Research (AEBMR), 1<sup>st</sup> Economics And Business International Conference 2017 (EBIC 2017), Atlantis Press, Vol 46, P161-168.

4- Lohapan, Nutchajarin, 9,November, 2021, Forensic Accounting, Competency And Audit Success, An Empirical Research Of Certified Public Accountants (CPAS) In Thaland, P229-248.

5- Lucy and Others, Onyekwelu Uche Lucy, Ugwn Kevin Okoh and Nnamani John Nnaemeka,2016, DOESFORENSIC ACCOUNTING ENHANCE QUALITY OF FINANCIAL REPORTING IN NIGERIA? : ANEMPIRICAL INVESTIGATION, European Journal of Accounting, Auditing and Vo1.4, No.8, pp.62-84.

6- Nuhu, Muhammad Shaheer&Farouk Umar Kofarnaisa, 2017, Relationship between Forensic Accounting, Internal AuditQuality and Corporate Fraud Prevention: A Study of Listed Banks in Nigeria, *The International Journal of Business and Management Research*, Vol 10, No 2.

7- Olorunnuho, Okporua, Enofe, Michael Sunday Olorunnuho, America Duke Okporua, 2016, FORENSIC ACCOUNTING AND FRAUDULENT FINANCIAL REPORTING IN NIGERIA, University Of Benin, Benin, Nigeria, Journal Of Accounting And Financial Management, Vol. 2No. 1, ISSN 2504-8856.

### **C:Websites:**

- 1- Ibrahim, Kabir, MAFM, CISA, CFE, CFSP, ACAMS, (ACCA), 2014, Forensic Audit, Forensic Tools and Techniques for Internal Auditors, <https://www.academia.edu>, 19, November, 2022.
- 2- Schipper, Gerry, 2014, Integrating Forensic Investigation Techniques in Internal Auditing, AFE Asia- Pacific Fraud conference, Hong Kong.
- 3- Inquesta, 13, August, 2021, Forensic Accounting VS Auditing: What Is The Difference?, [www.inquesta.co.uk](http://www.inquesta.co.uk), 20, October, 2022.
- 4- Kirk, Patric Mitchell Group , 2006 , Fraud Risk Management Developing a Strategy for Prevention Detection and Response , KPMG , Available At : [www.kpmg.com](http://www.kpmg.com), 10, December, 2020.
- 5- Kotak, Shikha Sant, 2, July, 2013, Forensic Auditing & Internal Auditing, <https://www.calubindia.com>, 16, July, 2022.
- 6- Marianne, Ojo, 18, April, 2012, Forensic Accounting And The Law: The Forensic Accountant In The Capacity Of An Expert Witness, MPRA PAPER No.38180, <https://mpr.ub.uni-muenchenode/38180/>, 20, May, 2022.
- 7- Raghavan, Cars, September, 2014, Viewing Through The Forensic Lens, The Institute Of Cost Accountants Of India, Vol 49, P56-61, [www.icmai.in](http://www.icmai.in), 22,September, 2022.
- 8- Surech.R, September, 2014, Forensic Accounting Eliminates Eptdemic Ills In Business, Aonce Ptual Frame Work, The Institute Of Cost Accountants Of India, Vol 49, No.9, P52-55, [www.icmai.in](http://www.icmai.in), 21, December, 2022.
- 9- The I. I. A., "International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing" (Florida: The I. I. A., Inc., 2002) , [www.theiia.org](http://www.theiia.org) ,13. February, 2022.
- 10- The .I.I.A .2001. The Institute Of Internal Auditors, [www.theiia.org](http://www.theiia.org) ,15, February, 2022.
- 11- The .IFAC .Org .1998. Institute French For Audit And Control, [www.ifac.org](http://www.ifac.org), 7, August, 2021.
- 12- AICPA.Org .2005. American Institute Of Certified Public Accountants, [www.aicpa.org](http://www.aicpa.org), 24, April, 2022.
- 13- AICPA.org. 1986. American Of Certified Public Accountants, [www.aicpa.org](http://www.aicpa.org), 6, June, 2022.
- 14- IAASB.2017. International Auditing And Assurance Standards Board, [www.iaasb.org](http://www.iaasb.org), 2, March, 2022.
- 15- FAF.2014. International Review Of Financial Analysis Forthcoming, <https://dx.doi.org/10.2139ssrn.2264073>, 1, January, 2022.
- 16- FASB. Financial. Accounting Standards Board, <https://ar.wikipedia.org>, 3, October, 2021.

# الملاحق

# الملحق (1)

## قائمة الاستبانة

# دولة ليبيا

## وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

### جامعة الزاوية



### كلية الاقتصاد

### إدارة الدراسات العليا والتدريب

### قسم المحاسبة

...../السيد المحترم/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أعدت الباحثة هذه الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات المتعلقة بدراسة ميدانية عن (دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية) وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في المحاسبة. لذا نرجو منكم التكرم بقراءة كل عبارة وتحديد وجهة نظركم بوضع إشارة (√) في العمود المناسب، وكلنا أمل في إجاباتكم على جميع بنود الاستبانة بدقة وموضوعية، علماً بأن هذه البيانات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة: رولا عبد الرزاق الرجبي

إشراف الدكتورة: جميلة سعيد قمبر

## أولاً: المعلومات التوضيحية

قبل الاجابة على أسئلة الاستبانة نأمل منكم قراءة المعلومات الآتية:

**المراجعة الداخلية:** هي نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها ومساعدتها في تحقيق أهدافها من خلال إيجاد آلية منظمة ومنهج صارم لتقييم فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وتحسينها.

**المحاسبة الجنائية:** هي إحدى حقول علم المحاسبة الذي ينطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة والمراجعة والأساليب الكمية والقانون والبحث والتحقيق لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها.

**جودة التقارير المالية:** هي خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية مبوبة على شكل تنظيم هرمي تتكون من خاصيتين رئيسيتين: الملائمة والموثوقية، ومجموعة من الخصائص الفرعية مثل صدق التعبير، إمكانية التحقق، الحياد، القيمة التنبؤية، التغذية المرتدة، وإمكانية المقارنة، الثبات، التوقيت المناسب.

**ثانياً: المعلومات العامة**

الرجاء وضع علامة (√) في المربع المخصص للإجابة التي تختارها

المؤهل العلمي	التخصص العلمي	سنوات الخبرة	المركز الوظيفي	جهة العمل
<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> محاسبة	<input type="checkbox"/> أقل من 5سنوات	<input type="checkbox"/> عضو هيئة تدريس	<input type="checkbox"/> كلية الاقتصاد الزاوية
<input type="checkbox"/> ماجستير	<input type="checkbox"/> تمويل ومصارف	<input type="checkbox"/> 5سنوات وأقل من 10سنوات	<input type="checkbox"/> محاسب	<input type="checkbox"/> كلية الاقتصاد العجيلات
<input type="checkbox"/> دكتوراه	<input type="checkbox"/> إدارة أعمال	<input type="checkbox"/> 10سنوات وأقل من 15سنة	<input type="checkbox"/> مراجع	<input type="checkbox"/> كلية الاقتصاد صبراتة
<input type="checkbox"/> أخرى	<input type="checkbox"/> اقتصاد	<input type="checkbox"/> 15سنة وأقل من 20سنة	<input type="checkbox"/> موظف	<input type="checkbox"/> كلية الاقتصاد طرابلس
أذكرها(.....)	<input type="checkbox"/> أخرى	<input type="checkbox"/> 20سنة فأكثر	<input type="checkbox"/> أخرى	<input type="checkbox"/> المصرف الليبي الخارجي
	أذكرها(.....)		أذكرها(.....)	

### ثالثاً: عبارات الفرضيات

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة التي تختاره.

الفرضية الرئيسة الأولى: (يوجد دور للعلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة)

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة
هل يمكن أن يوجد دور للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في الآتي					
أولاً: تحسين ملاءمة التقارير المالية					
					1 المساعدة على توفير التقارير المالية في الوقت المناسب وعند الحاجة إليها.
					2 زيادة قدرة معلومات التقارير للاستفادة منها في الرقابة وتقييم الأداء.
					3 زيادة قدرة معلومات التقارير المالية للاستفادة منها في التغذية العكسية لتحسين الأداء.
					4 زيادة قدرة معلومات التقارير المال على مساعدة متخذي القرارات على التنبؤ بالنتائج المستقبلية وتخفيض درجة عدم التأكد.
ثانياً: تحسين موثوقية التقارير المالية					
					1 المساعدة في توفير تقارير مالية موثوقة تعبر بصدق وعدالة عن الأداء المالي والاقتصادي للمصرف.
					2 زيادة قدرة معلومات التقارير المالية على إعطاء تصور دقيق وخالي من الأخطاء لواقع نتائج المصرف يسمح بالوثوق بها والاعتماد عليها.
					3 زيادة حياد وموضوعية معلومات التقارير المالية حتى يستفيد منها جميع الأطراف ذات العلاقة.
					4 زيادة وضوح معلومات التقارير المالية يسهل فهمها من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة.
ثالثاً: تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة					
					1 زيادة قابلية المقارنة لمعلومات التقارير المالية من خلال توفير بيانات فعلية واضحة.
					2 توفير معلومات مبنية على أسس محاسبية ثابتة تسمح بإجراء مقارنة بين الفترات أو بين المصرف والمصارف التي لها نفس النشاط.
رابعاً: تحسين الثبات في التقارير المالية					
					1 زيادة الالتزام بالثبات في إعداد وعرض معلومات التقارير المالية.
					2 زيادة الاتساق في معلومات التقارير المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية: (توجد أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة اللببية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الليبي الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزاوية وصبراتة).

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة
هل يمكن أن توجد أوجه للتكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية					
أولاً: أوجه تكامل مستمر بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية					
					1 إجراء الدورات التدريبية في مجال المحاسبة الجنائية لإكساب المراجعين الداخليين مهارات وخبرات المحاسبة الجنائية حتى يستطيعون استخدام تقنيات ومهارات المحاسبة الجنائية.
					2 التعاقد مع محاسبين جنائيين يعملون كهيئة استشارية بشكل دائم مع المراجعين الداخليين لمساعدتهم أثناء عملية المراجعة.
					3 الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دائم لتقديم المبادرات الداخلية لتوضيح مزايا وفوائد استخدام المحاسبة الجنائية مما يساعد في استجابة المراجعين الداخليين للتغيير ومساعدتهم على فهم المحاسبة الجنائية والاستفادة منها.
ثانياً: أوجه تكامل دوري بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية					
					1 الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة المراجعين الداخليين أثناء أدائهم لمهامهم في مرحلة التخطيط لتحديد المخاطر وتحسين إدارتها وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية.
					2 الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة المراجعين الداخليين أثناء أدائهم لمهامهم في مرحلة العمل الميداني لإجراء التحليلات والزيارات الميدانية اللازمة وجمع المعلومات والتحري.
					3 الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة المراجعين الداخليين أثناء أدائهم لمهامهم في مرحلة إعداد التقرير لإجراء التحقيقات اللازمة ومنع ومكافحة ومعالجة الغش.
					4 الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة الإدارة في تقييم أداء المراجعين الداخليين في فترات أو مراحل عمل محددة.
					5 الاستعانة بمحاسبين جنائيين بشكل دوري لمساعدة الإدارة في الحصول على تقارير عمل دورية تتضمن معلومات دقيقة نتيجة لدرجة الاستقلالية العالية والخبرة العلمية والعملية التي يتميز بها المحاسب الجنائي.



الفرضية الرئيسية الثالثة: (تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بعض الصعوبات في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الليبية من وجهة نظر موظفي إدارة المراجعة الداخلية بالمصرف الخارجي وأعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعة طرابلس والزواوية وصبراتة).

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة
هل يمكن أن تواجه أوجه التكامل بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية بعض الصعوبات					
					1 صعوبة التعاقد مع محاسبين جنائيين لعدم استجابة المراجعين الداخليين للتغيير في طريقة تفكيرهم والأساليب والإجراءات العملية التي سيتم استخدامها.
					2 صعوبة التعاقد مع محاسبين جنائيين بسبب جودة المعلومات المنخفضة أو عدم توفرها بالقدر المطلوب.
					3 صعوبات قانونية تمنع التعاقد مع محاسبين جنائيين تتمثل في درجة الإفصاح المتاحة التي يُسمح بها للأطراف الخارجية.
					4 صعوبات مالية تمنع التعاقد مع محاسبين جنائيين تتمثل في التكاليف المرتفعة التي يحتاجها هذا التعاقد، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة لتوفير برامج المحاسبة الجنائية وأدوات تحليل البيانات.
					5 صعوبة إجراء دورات تدريبية للمراجعين الداخليين في مجال المحاسبة الجنائية.
					6 صعوبات تنظيمية تمنع التعاقد مع محاسبين جنائيين تتمثل في الجهود الكبيرة الذي تحتاجه البيانات لتوحيدها ومراقبتها وجعلها بيانات مركزية.
					7 عدم الوعي بأهمية المحاسبة الجنائية ودورها في دعم ومساعدة المراجعين الداخليين لتحسين جودة عمليات المراجعة.
					8 عدم توفر التأهيل العلمي الكافي لدى المراجعين الداخليين لاستخدام تقنيات ومهارات المحاسبة الجنائية المتخصصة.
					9 عدم توفر التأهيل العملي الكافي لدى المراجعين الداخليين لاستخدام تقنيات ومهارات المحاسبة الجنائية المتخصصة.

يمكنكم استخدام الفراغ الآتي في إضافة أية معلومات ترونها مناسبة:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

## الملحق (2)

### قائمة محكمي الاستبانة

## أسماء محكمي الاستبانة

الاسم	الجامعة	
الدكتور مختار كريمة	جامعة الزاوية	1
الدكتور عيسى الغنودي أسماء محكمي الاستبانة	جامعة صبراتة	2
الدكتور عبد الحفيظ كريم	جامعة الجفارة	3
الدكتور سالم عمارة	جامعة صبراتة	4

# الملحق (3)

## التحليل الإحصائي

# مخرجات SPSS

## SPSS Output

### Reliability

#### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.796	4

```
RELIABILITY  
/VARIABLES=X5 X6 X7 X8  
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

#### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.765	4

```
RELIABILITY  
/VARIABLES=X9 X10  
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

#### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.769	2

```
RELIABILITY  
/VARIABLES=X11 X12  
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

#### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.745	2

```
RELIABILITY  
/VARIABLES=Y1 Y2 Y3  
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.784	3

```
RELIABILITY  
/VARIABLES=Y4 Y5 Y6 Y7 Y8  
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.882	5

```
RELIABILITY  
/VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Z8 Z9  
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.842	9

```
RELIABILITY  
/VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Z8 Z9 X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11  
X12 Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7  
Y8  
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
/MODEL=ALPHA.
```

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.905	29

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11 X12 Y1 Y2 Y3 Y4 Y5  
Y6 Y7 Y8 Z1 Z2 Z3 Z4  
Z5 Z6 Z7 Z8 Z9  
/STATISTICS=MEAN STDDEV.
```

## Frequency Table

		المؤهل العلمي			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	بكالوريوس	7	4.9	4.9	4.9
	ماجستير	69	48.6	48.6	53.5
	دكتوراه	66	46.5	46.5	100.0
	Total	142	100.0	100.0	

		التخصص العلمي			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	محاسبة	135	95.1	95.1	95.1
	إدارة أعمال	7	4.9	4.9	100.0
	Total	142	100.0	100.0	

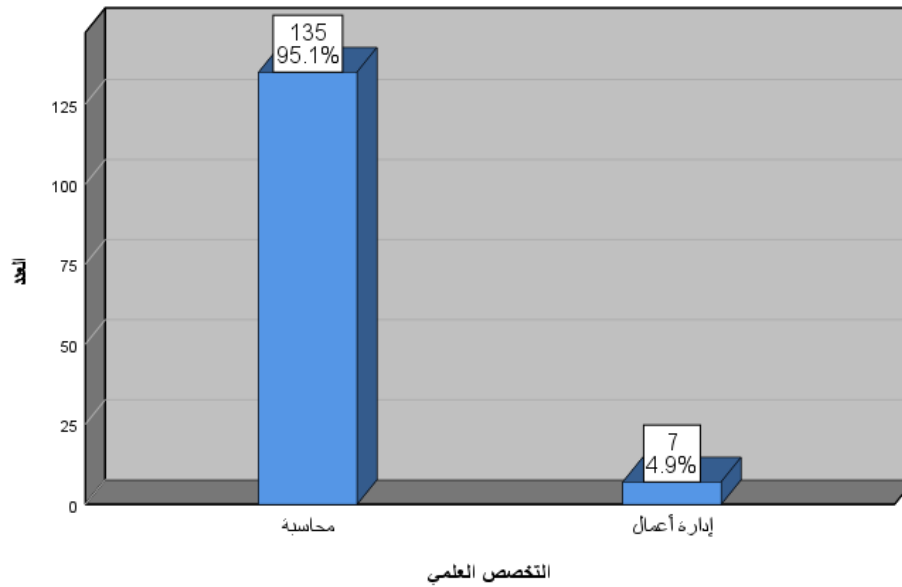
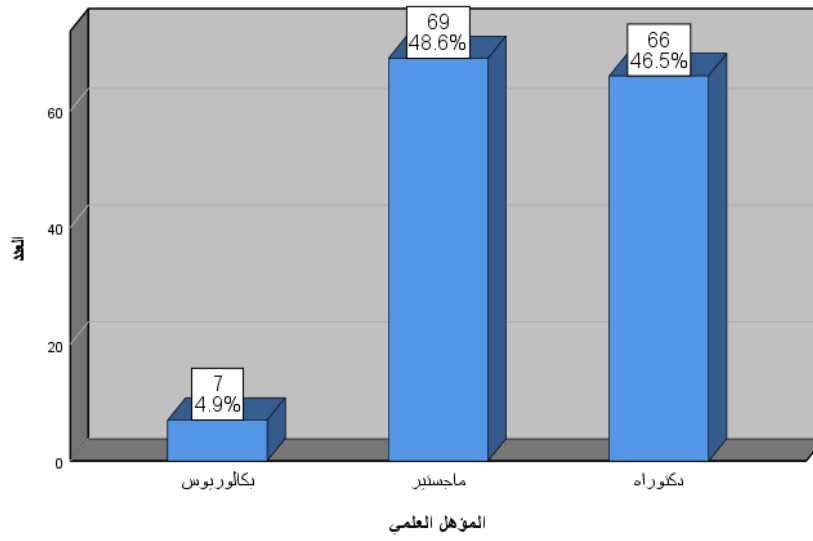
		سنوات الخبرة			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	18	12.7	12.7	12.7
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	29	20.4	20.4	33.1
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	33	23.2	23.2	56.3
	من 15 إلى أقل من 20 سنة	31	21.8	21.8	78.2
	سنة فأكثر 20	31	21.8	21.8	100.0
	Total	142	100.0	100.0	

		المركز الوظيفي			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	عضو هيئة تدريس	129	90.8	90.8	90.8
	مراجع	10	7.0	7.0	97.9
	موظف	3	2.1	2.1	100.0
	Total	142	100.0	100.0	

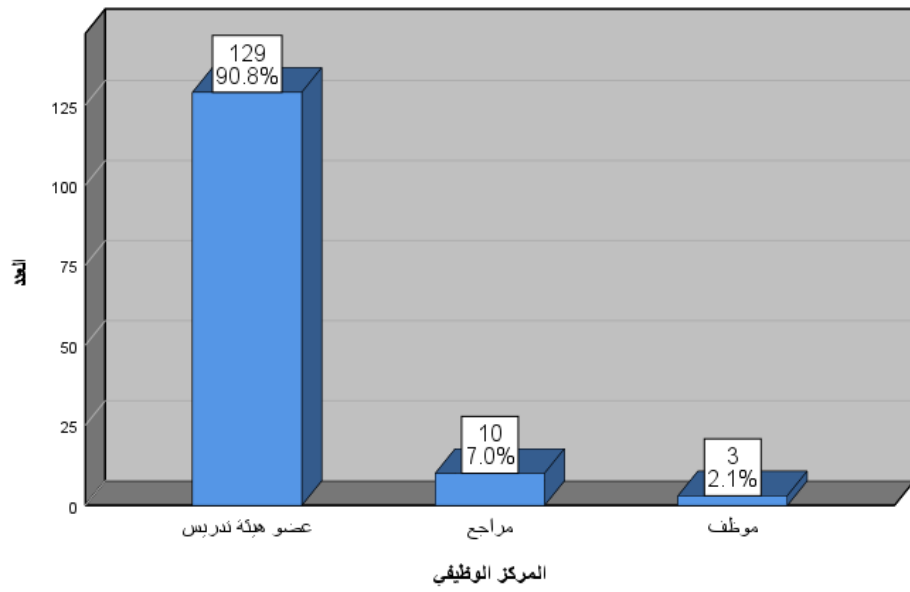
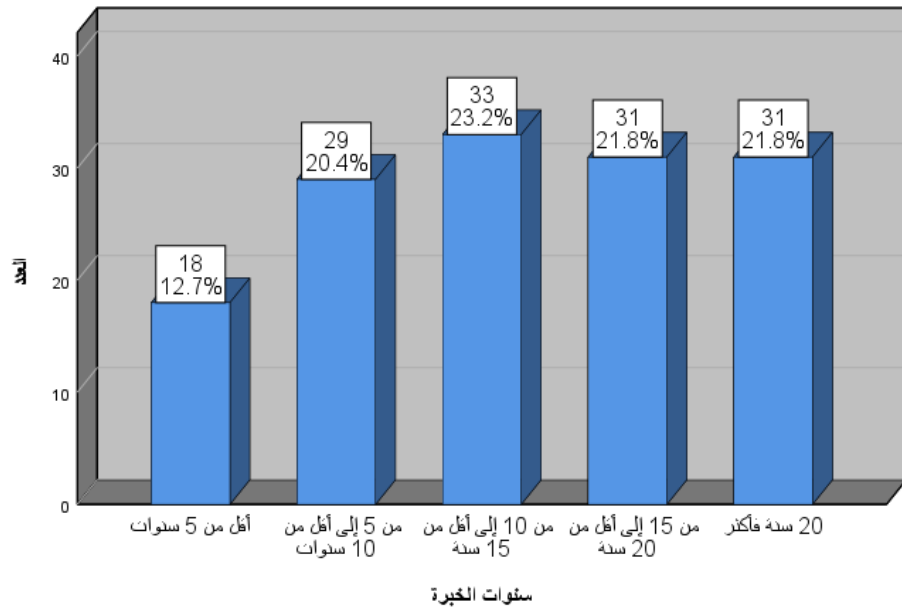
### جهة العمل

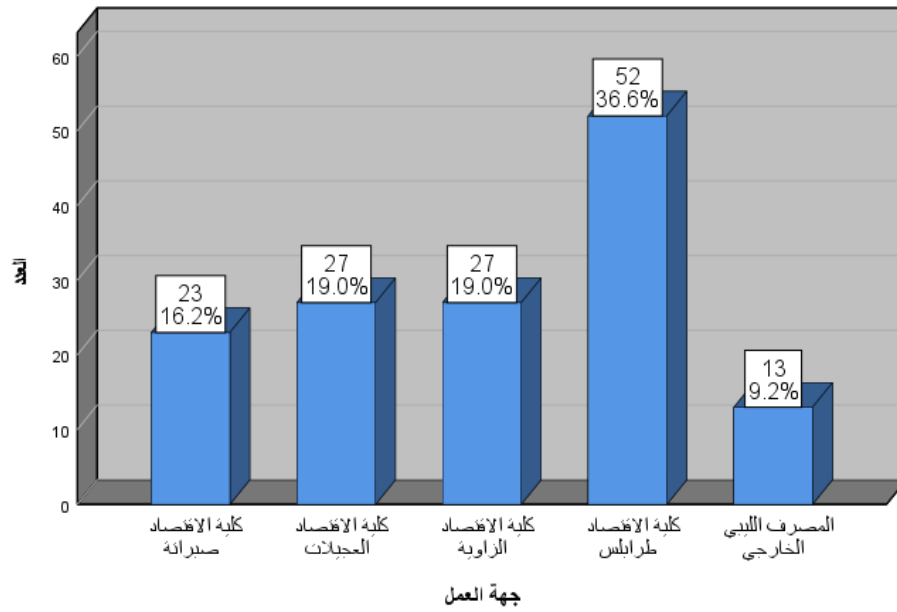
	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid كلية الاقتصاد صبراتة	23	16.2	16.2	16.2
كلية الاقتصاد العجيلات	27	19.0	19.0	35.2
كلية الاقتصاد الزاوية	27	19.0	19.0	54.2
كلية الاقتصاد طرابلس	52	36.6	36.6	90.8
المصرف الليبي الخارجي	13	9.2	9.2	100.0
Total	142	100.0	100.0	

### Bar Chart









## Descriptives

### Notes

Output Created	25-MAR-2023 16:30:38	
Comments		
Input	Data	D:\تحليل احصائي\ارولا عبدالرزاق\ارولا عبدالرزاق.sav
	Active Dataset	DataSet8
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	142
	Missing Value Handling	Definition of Missing
Cases Used		All non-missing data are used.
Syntax	DESCRIPTIVES VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11 X12 Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8 Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Z8 Z9 /STATISTICS=MEAN STDDEV.	
Resources	Processor Time	00:00:00.02
	Elapsed Time	00:00:00.01

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
X1	141	4.23	.771
X2	142	4.27	.714
X3	142	4.18	.784
X4	142	4.17	.850
X5	142	4.41	.755
X6	142	4.19	.816
X7	142	4.23	.766
X8	142	4.15	.858
X9	142	4.32	.698
X10	142	4.36	.728
X11	142	4.23	.785
X12	142	4.06	.836
Y1	142	4.44	.786
Y2	142	4.17	.781
Y3	142	4.08	.919
Y4	142	4.16	.831
Y5	142	4.12	.871
Y6	142	4.13	.861
Y7	142	4.02	.794
Y8	142	4.06	.889
Z1	142	4.08	.926
Z2	142	3.93	.927
Z3	142	3.81	.914
Z4	142	3.75	1.000
Z5	142	2.73	1.179
Z6	142	3.39	1.038
Z7	142	4.25	.992
Z8	142	4.28	.925
Z9	142	4.23	1.008
Valid N (listwise)	141		

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Mean1	142	4.2124	.61475
Mean2	142	4.2430	.61233
Mean3	142	4.3380	.64288
Mean4	142	4.1444	.72342
Mean5	142	4.2324	.69444
Mean6	142	4.0986	.70045
Mean7	142	3.8294	.66055
Valid N (listwise)	142		

### Normality Tests

a. Based on availability of workspace memory.

#### One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Mean1	Mean2	Mean3	Mean4	Mean5
N		142	142	142	142	142
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	4.2124	4.2430	4.3380	4.1444	4.2324
	Std. Deviation	.61475	.61233	.64288	.72342	.69444
Most Extreme Differences	Absolute	.166	.149	.208	.203	.158
	Positive	.100	.108	.152	.150	.135
	Negative	-.166	-.149	-.208	-.203	-.158
Test Statistic		.166	.149	.208	.203	.158
Asymp. Sig. (2-tailed)		.115 <sup>c</sup>	.153 <sup>c</sup>	.112 <sup>c</sup>	.112 <sup>c</sup>	.121 <sup>c</sup>

#### One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Mean6	Mean7
N		142	142
Normal Parameters <sup>a,b</sup>	Mean	4.0986	3.8294
	Std. Deviation	.70045	.66055
Most Extreme Differences	Absolute	.148	.079
	Positive	.099	.040
	Negative	-.148	-.079
Test Statistic		.148	.079
Asymp. Sig. (2-tailed)		.121 <sup>c</sup>	.200 <sup>c</sup>

## T-Test

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Mean1	142	4.2124	.61475	.05159
Mean2	142	4.2430	.61233	.05139
Mean3	142	4.3380	.64288	.05395
Mean4	142	4.1444	.72342	.06071
Mean5	142	4.2324	.69444	.05828
Mean6	142	4.0986	.70045	.05878
Mean7	142	3.8294	.66055	.05543

### One-Sample Test

	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
Mean1	23.502	141	.000	1.21244	1.1105	1.3144
Mean2	24.189	141	.000	1.24296	1.1414	1.3445
Mean3	24.802	141	.000	1.33803	1.2314	1.4447
Mean4	18.850	141	.000	1.14437	1.0244	1.2644
Mean5	21.147	141	.000	1.23239	1.1172	1.3476
Mean6	18.690	141	.000	1.09859	.9824	1.2148
Mean7	14.963	141	.000	.82942	.7198	.9390

## T-Test

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
GrandMean1	142	4.2321	.51142	.04292
GrandMean2	142	4.1488	.65435	.05491

### One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
GrandMean1	28.708	141	.000	1.23207	1.1472
GrandMean2	20.920	141	.000	1.14877	1.0402

### One-Sample Test

Test Value = 3

95% Confidence Interval of the Difference

Upper

GrandMean1	1.3169
GrandMean2	1.2573

RECODE Work (5=2) (1 thru 4=1) INTO Work2.

VARIABLE LABELS Work2 'الوظيفي الوضع'.

EXECUTE.

FREQUENCIES VARIABLES=Work2

/ORDER=ANALYSIS.

## Frequencies

		الوضع الوظيفي			Cumulative
		Frequency	Percent	Valid Percent	Percent
Valid	أكاديمي	129	90.8	90.8	90.8
	مهني	13	9.2	9.2	100.0
Total		142	100.0	100.0	

## T-Test

### Group Statistics

	الوضع الوظيفي	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Mean1	أكاديمي	129	4.19	.625	.05503
	مهني	13	4.44	.458	.12708
Mean2	أكاديمي	129	4.22	.590	.05193
	مهني	13	4.44	.805	.22317
Mean3	أكاديمي	129	4.32	.649	.05717
	مهني	13	4.54	.558	.15465
Mean4	أكاديمي	129	4.16	.736	.06483
	مهني	13	4.04	.594	.16468
Mean5	أكاديمي	129	4.25	.704	.06196
	مهني	13	4.08	.596	.16518
Mean6	أكاديمي	129	4.14	.699	.06154
	مهني	13	3.69	.598	.16582
Mean7	أكاديمي	129	3.90	.608	.05357
	مهني	13	3.16	.805	.22315
GrandMean1	أكاديمي	129	4.22	.503	.04430
	مهني	13	4.39	.586	.16244
GrandMean2	أكاديمي	129	4.18	.655	.05765
	مهني	13	3.84	.585	.16223

### Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
Mean1	Equal variances assumed	2.170	.143	-1.420	140
	Equal variances not assumed			-1.827	16.868
Mean2	Equal variances assumed	.016	.899	-1.234	140
	Equal variances not assumed			-.958	13.331
Mean3	Equal variances assumed	3.597	.060	-1.181	140
	Equal variances not assumed			-1.338	15.477
Mean4	Equal variances assumed	2.696	.103	.552	140
	Equal variances not assumed			.659	15.972
Mean5	Equal variances assumed	.447	.505	.846	140
	Equal variances not assumed			.970	15.586
Mean6	Equal variances assumed	.354	.553	2.225	140

	Equal variances not assumed			2.529	15.506
Mean7	Equal variances assumed	4.847	.029	4.020	140
	Equal variances not assumed			3.199	13.419
GrandMean1	Equal variances assumed	.056	.814	-1.177	140
	Equal variances not assumed			-1.039	13.844
GrandMean2	Equal variances assumed	.165	.685	1.820	140
	Equal variances not assumed			1.996	15.199

### Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
Mean1	Equal variances assumed	.158	-.25303	.17824
	Equal variances not assumed	.085	-.25303	.13848
Mean2	Equal variances assumed	.219	-.21944	.17785
	Equal variances not assumed	.355	-.21944	.22913
Mean3	Equal variances assumed	.240	-.22063	.18681
	Equal variances not assumed	.200	-.22063	.16487
Mean4	Equal variances assumed	.582	.11658	.21103
	Equal variances not assumed	.519	.11658	.17698
Mean5	Equal variances assumed	.399	.17114	.20228
	Equal variances not assumed	.347	.17114	.17642
Mean6	Equal variances assumed	.028	.44723	.20103
	Equal variances not assumed	.023	.44723	.17687
Mean7	Equal variances assumed	.000	.73425	.18265
	Equal variances not assumed	.007	.73425	.22949
GrandMean1	Equal variances assumed	.241	-.17497	.14861
	Equal variances not assumed	.317	-.17497	.16837
GrandMean2	Equal variances assumed	.071	.34369	.18887
	Equal variances not assumed	.064	.34369	.17217

### Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means	
		95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
Mean1	Equal variances assumed	-.60543	.09937
	Equal variances not assumed	-.54538	.03932
Mean2	Equal variances assumed	-.57106	.13219



	Equal variances not assumed	-0.71319	0.27431
Mean3	Equal variances assumed	-0.58997	0.14870
	Equal variances not assumed	-0.57111	0.12985
Mean4	Equal variances assumed	-0.30064	0.53379
	Equal variances not assumed	-0.25867	0.49182
Mean5	Equal variances assumed	-0.22878	0.57106
	Equal variances not assumed	-0.20366	0.54594
Mean6	Equal variances assumed	0.04978	0.84467
	Equal variances not assumed	0.07131	0.82314
Mean7	Equal variances assumed	0.37315	1.09535
	Equal variances not assumed	0.24003	1.22847
GrandMean1	Equal variances assumed	-0.46879	0.11885
	Equal variances not assumed	-0.53648	0.18654
GrandMean2	Equal variances assumed	-0.02971	0.71710
	Equal variances not assumed	-0.02286	0.71025